البتوتة والمشتري او الزوج لابراها يحلف على السبب وعلى

العلم لو ورث عبدا فادعاه اخر صح وعلى البتات لو وهب

له او اشتراه ولو اقتدى اليمين اوصالحه منها على شيء صح

الا زيد الا وضع قدره

ولم يحلف بعده

باب التحالف اختلفا في قدر

الثمن او المبيع قضي لمن برهن وان برهنا فالمثبت الزيادة

وان عجزا او لم يرضيا بدعوى احدهما تحالفا ويدئ بيمين

المشتري وفسخ القاضي بطلب احدهما ومن نكل لزمه دعوى

الآخر وان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او في قبض بعض

او لو اختلفا في قبض بعض الثمن فلا تحالف بينهما

قال النبي عليه السلام من كان منكم حالفا
فليحلف بالله او ليذر ولا يحلف بالطاغوت
والاصنام ولا يحلف في زماننا الفاسد بالطلاق
الناس بالعتق الكاذبة وكثر اقدامهم
على ذلك وكثر الحنث فيه وكثر الحلف بالطلاق
والعتاق لان المقصود امتناع الحالف
عن اليمين الكاذبة انتهى

ارى على الطلاق والعتاق

الفاضي واليمين بالله تعالا بطلاقٍ وعتاقٍ الا اذا اح
ارى الآن يحنث

الحضر وتغلظ بذكرٍ او صفةٍ لازمانٍ ومكانٍ ويستحلف

كالحكم والمسجد يوم الجمعة

اليهودي بالله الذي انزل التورية على موسى والنصراني

بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق

النار والوثني بالله ولا يحلفون في بيوت عبادتهم ويحلف

على الحاصل اي بالله ما بينكما بيع قائم وثمن لازم وما يجب

الربي

عليه ردّه وما هي بائن منك الان في دعوى البيع والنكاح

الى الحال

والغصب والطلاق وان ادعى شفعة باخوة او نفقة

الباسنونة

واذا اختلف الزوجان في متاع البيت
فما يصلح للرجال فهو للزوج والزوجان
فما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح
لهما فهو بينهما وقال ابو يوسف
يدفع الى المرأة ما يجهز بمثلها
والباقي للزوج وقال محمد

في متاع البيت فالقول لكل منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لهما
الزوجان الزوج

فان مات احدهما فللحي ولو كان احدهما مملوكا فللحر
الزوجان الزوجان

في الحياة وللحي في الموت فصل قال المدعى عليه هذا
الشيء اودعنيه او آجرنيه او اعاريه فلان الغايب او رد
هيئة او غصبته منه وبرهن عليه دفعت خصومة المدعي
الرفع للخصومة

وان قال ابتعته من الغايب او قال المدعي سرق مني وقال
الملاعي عليه

ذو اليد اودعنيه فلان وبرهن عليه لم تندفع وان قال المدعي ابتعته
الرصاحب اليد

من فلان وقال ذو اليد اودعنيه فلان ذكر سقطت الخصومة

الثمن او بعد هلاك المبيع او بعضه او في بدل الكتابة او في

وقالا يتحالفان ويفسخ الكتابة وهو قول الشافعي رحمه الله

راس المال بعد اقالة السلم لم يتحالفا والقول للمنكر مع يمينه

ولو اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة تحالفا ولو اختلفا

الى بعد الفسخ الى عاقدين

في المهر قضي لمن برهن فان برهنا فللمراة وان عجزا تحالفا

ولم يفسخ النكاح بل يحكم مهر المثل فقضي بقوله لو كان

الى الزوج

كما قال او اقل وبقولها لو كان كما قالت او اكثر وبه لو

الى الزوج الى المراة الى الزوج

بينهما ولو اختلفا في الاجارة قبل الاستيفاء تحالفا وبعده لا

والقول للمستاجر والبعض معتبر بالكل وان اختلف الزوجان

الى مع بعضه

روى ان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه وقبل تمامه تحالفا فيما بقي وكان القول قولها في قدر المستوفى وقول المستاجر في قدر الباقي

في نسخة البيت

ذي اليد من اسبق او برهنا على النتاج او سبب ملك لا يتكرر او
الخارج على الملك وذو اليد على الشريك فذو اليد احق منه
ولو برهن كل على الشري من الآخر ولا تاريخ سقطا وتركت
الدار في يد ذي اليد ولا يرجح بزيادة عدد الشهود دار في
يد اخر ادعى رجل نصفها واخر كلها وبرهنا فللاول ربعها
والباقي للثاني ولو كان في ايديهما ففي الثاني ولو برهنا على نتاج
الدار الصحيح ثاني
دابة وارخا قضي لمن وافق سنها تاريخه وان اشكل ذلك فلهما
الرقيق لهما
ولو برهن احد الخارجين على الغصب والآخر على الوديعة استويا
الرقيق لهما

مسئلة
ولا يجوز البيع بالقاء والملامسة

مسئلة
وفي بيع الفانص تركه

باب ما يدّعيه الرجلان برهنا على ما في يد آخر قضي لهما

وعلى نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقت أو سبقت ببينته

وعلى الشري منه لكل نصفه بيد له ان شاء وبأيّاء احدهما بعد
ال فلان

القضاء لمن يأخذ الآخر كله وان أرخا فللسابق والا فللذي

القبض والشري احق من الهبة والشري والمهر سواء والرهن
ال وفي نسخة

من احق من الهبة ولو برهنا الخارجان على الملك والتاريخ

او على الشري من واحد فالاسبق احق وعلى الشري من آخر

وذكر تاريخا استويا ولو برهن الخارج على ملك مؤرخ وتاريخ
ال قضي لهما نصفان

ذي اليد

البايع فهو ابنه وهي ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان اعاده

المشتري معه او بعده وكذا ان ماتت الام بخلاف موت الولد و

عتقهما كموتهما وان ولدت لاكثر من سنة اشهور دعوة البايع الا ان يصدقه المشتري ومن ادعى نسب احد

التوامين ثبت نسبهما منه وان باع احدهما واعتقه المشتري

بطل عتق المشتري صبي عند رجل فقال هو ابن فلان ثم قال

هو ابني لم يكن ابنه وان محمد ان يكون ابنه ولو كان في يد مسلم

ونصراني فقال النصراني ابني وقال المسلم عبدي فهو حر ابن

والتراكب واللابس احق من اخذ اللجام والكبر وصاحب الحمل

والجذوع والاتصال احق من الغير ثوب في يديه وطرفه
ارهنان

في يد آخر نصف صبي يعبر فقال انا حر فالقول له وان قال
الى تعقل

انا عبد لفلان او لا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده عشرة

ابيات من دار في يده وبيت في يد آخر فالساحة نصفان
رجل

ادعى كل واحد انها في يده ولبن احدهما فيها او بني او حفر

فهي في يده كما لو برهن انها في يده باب دعوى

النسب ولدت مبيعة لاقل من ستة الحمل مذ بيعت فادعاه
من ستة اشهر ص

البايع فهو ا

المقر له الكثير منه وفي مال لم يصدق وفي أقل من درهم ومال عظيم

نصاب وأموال عظام ثلثة نصب ودراهم لثيرة عشرة

ان لم يصدق في اقل مما بقي درهم — اي لم يصدق في اقل ستة عشر درهم

ودراهم ثلثة كذا درهما درهم كذا كذا احد عشر كذا وكذا

احد وعشرون ولو ثلث بالواو وثز ادمائة ولو رتع زيد

بجر الف ومائة واحد وعشرون درهم

الف علي او قبلي اقرار بدين عندي معي وفي بيتي في صندوقي

في كيسي امانة قال لي عليك الف فقال اتزنه او انتقده او اجلني به

ان لم يكن عليه

او قضيتكه او احللتك به فهو اقرار وبلا كناية لا وان اقر

ري لم يكن احد اراده

بدين موجل وادعى المقر له انه حال لزمه حال وحلف المقر له

لو قال لا اضمر م

بان قال على مائة درهم
موجل الا شيئا م

وابن النصراني وان كان صبي في يد زوجين فزعم انه ابنه من غيرها

فزعمت انه ابنهما من غيرهما فهو ابنهما ولدت مسلمة فالنصرانية

غرم الاب قيمة الولد وهو حر فان مات الولد لم يضمن

الاب قيمته وان ترك مالا وان قتل الولد غرم الاب قيمته

ويرجع بالثمن وقيمته على بائعه لا بالعقد كتاب

الاقرار هو اخبار عن ثبوت حق الغير على نفسه اذا

اقر حر مكلف بحق صح ولو مجهولا كشيء وحق وكبر

على بيانه ويبين ماله قيمة فالقول للمقر مع يمينه ان ادعى

المقر له اكثر

يط إلى هذ الحايط له ما بين هما فقط وصح الاقرار بالجمل

ل وليس له من الحايط بين شيء خلاف هذ

ل مقوله

ل مقوله

وللحمل ان يبين سببا صالحا والا لا وان اقر بشرط الخيار

ل لا يصح

معناه انه اذا قال علي لفلان الف درهم قرض او غصب او وديعة

او عارية قابضة او مستهلكة على انه بالخيار ثلثة ايام وانما لزم

لان الاقرار حجة ملتزمة

على ما بقي من قبل وهو اخبار

عن الكل ولم يبن شيئا

والاخبار لا يقبل الخيار

لانه اخبار عن موصوف العقد

ويتخير من له الخيار بين فسخ

وامضاء كذلك

لزمه المال وبطل الشرط **باب** الاستثناء وما في

معناه صح استثناء بعضها اقر به متصلا ولزمه الباقي

ل لا يصح

لا استثناء الكل وصح استثناء الكيلي والوزني من الدراهم

لا غيرهما ولو وصل بإقراره ان شاء الله بطل اقراره ولو استثناء

البناء من الدار فهما للمقر له وان قال بناء لها لي والعرصة

كذلكما قال ولو قال علي الف من ثمن عبد لم اقبضه

على الاجل علي مائة ودرهم فهو دراهم مائة وثوب تقدر

المائة وكذا مائة وثوبان بخلاف مائة وثلثة اثواب اقر

ان يجبر المقر على بايعين مائة

بنهر في قوصرة لزماه ودابة في اصطبل لزمته الدابة فقط ٥٥

وبخاتم له الحلقة والفص وبسيفه له النصل والجفن والحمائل

الى فص الى غمد الى قائمه الى مقوله باع

والحلة له العيدان والكسوة وبثوب في منديل او في ثوب

الى جاوبه الى مقوله الى قد يكسر

لزماه وبثوب في عشرة له ثوب وبخمسة في خمسة وعني الضرب

الى مقوله واحد الا اراد

خمسة وعشرة ان عني مع له علي من دراهم الي عشرة او ما

الى فلان الى ارادا

بين درهم الي عشرة له بسعة له من دادي مائتين هذا لما

فلان من له

يط الي

اخته وان قال اجرت بعيري او ثوب هذا فلانا فركبه

او لبسه فرحه فالقول للمقر ولو قال هذا الالف وديعة فلان

لا بل وديعة لفلان فالالف للاول وعلى المقر للثاني مثله

باب اقرار المريض دين الصحة وما لزمه في مرضه

بسبب معروف قدم على ما اقر به في مرضه فاخر الارث عنه

وان اقر المريض لوارثه بطل الا ان يصدقه البقية وان اقر

لاجنبي صح وان احاط بماله وان اقر لاجنبي ثم اقر بنبوته

ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقر لاجنبية ثم تزوجها صح

لا فرق للدخول اقرار المريض لانه
وفي الثاني للاجنبية صدر

فَإِنْ عَيَّنَ العَبْدَ وَسَارَّهُ إِلَيْهِ لَزِمَهُ الأَلْفُ وَإِلَّا لَا وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ

لَزِمَهُ الأَلْفُ كَقَوْلِهِ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ وَلَوْ قَالَ مِنْ ثَمَنِ

مَتَاعٍ أَوْ أَقْرَضَنِي وَهُوَ زُيُوفٌ أَوْ بَهْرَجَةٌ لَزِمَهُ الجِيَادُ بِخِلَافِ

الغَصْبِ وَالوَدِيعَةِ وَلَوْ قَالَ إِلَّا أَنَّهُ يَنْقُصُ كَذَا مُتَّصِلًا صُدِّقَ

وَإِلَّا لَا وَمَنْ أَقَرَّ بِغَصْبِ ثَوْبٍ وَجَاءَ بِغَصْبٍ صُدِّقَ وَإِنْ

قَالَ أَخَذْتُ مِنْكَ أَلْفًا وَدِيعَةً وَهَلَكَتْ وَقَالَ أَخَذْتَهَا غَصْبًا

فَهُوَ ضَامِنٌ وَإِنْ قَالَ أَعْطَيْتُهَا وَدِيعَةً وَقَالَ غَصَبْتَهَا لَا

وَإِنْ قَالَ هَذَا كَانَ وَدِيعَةً عِنْدِي فَأَخَذْتُهُ فَقَالَ هُوَ لِي

رجل قال له الالف كانت وديعة
عندي فقال لا بل اخذتها منك
فقال لا بل هي لي فانه
ياخذها

اخذه وان

فان لم يكن له وارث غير قريب او بعيد ورثه وان كان لا

ومن مات ابوه فاقر باخ شركه في الارث ولم يثبت نسبه

وان ترك ابنين وله على آخر مائة واقر احدهما بقبض ابيه

خمسين منها فلا شيء للمقر وللآخر خمسون كتاب

الصلح هو عقد يرفع النزاع وهو جائز باقرار وسكوت

وانكار وان وقع عن مال بمال باقرار اعتبر بيعا فيثبت

فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط ويفسده

جهالة البدل لا جهالة المصالح عنه وان استحق بعض المصالح

بخلاف الهبة والوصية وان اقر لطفل تلقا فيه فلها الاقل

من الارث والدين وان اقر بغلام مجهول يولد مثله

انه ابنه وصدقه الغلام ثبت نسبه ولو مريضا وبشاهد

الورثة وصح اقراره بالولد والوالدين والزوجة و

المولى واقرارها بالوالدين والزوج والمولى وبالولد

ان شهدت قابلة او صدقها زوجها ولا بد من تصديق

هؤلاء صح تصديق بعد موت المقر لا بتصديق الزوج

بعد موتها وان اقر بسبب نحو الاخ والعم لم يثبت

او بعضه رجع الى الدعوى في كله او بعضه وهلاك بدل الصلح قبل
(اى المدعى) (بعد التسليم)
التسليم كاستحقاقه في القصاص فصح الصلح جائز عن
دعوى المال والمنفعة والجناية بخلاف الحد ومن النكاح
(هذا اللفظ يتناول العمد والخطأ والسفر وما دونها)
والرق فكان عفوا على مال وان قتل العبد المأذون رجلا عمدا
لم يجز صلحه عن نفسه فان قتل عبد له رجلا عمدا فصالحه
عنه جاز ولو صالح من المغصوب المتلف بما زاد على قيمته
او على عرض صح ولو اعتق مولى عبدا متروكا فصالحه الشر
(الغ)
(لا يصح الصلح وحق الكتابة هنا)
يد على اكثر من نصف قيمته لا ومن وكل رجلا بالصلح عنه
(لا يصح)

وان صالحه
على عروض القيمة اكثر منه
جاز وانما قيد بقوله
مولى لانه اذا كان
مع اجنبي
سعاية النصف
على العبد كذا

عنه او كله رجع المدعي عليه بحصته ذلك من العوض او بكله

ولو استحق المصالح عليه او بعضه رجع بكل المصالح عنه
الى المدعي — الى بدل الصلح — الى المدعى

او ببعضه وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر اجارة فيشترط

التوقيت ويبطل بموت احدهما والصالح عن سكوت

او انكار فداء اليمين في حق المنكر ومعاوضة في حق المدعي
مدعى عليه

فلا شفعة ان صالح عن دار بهما وتجب لو صالح على دار

بهما ولو استحق المتنازع فيه رجع المدعي بالخصومة
على المستحق — او بلا انكار او سكوت

ورد البدل ولو بعضه فبقدره ولو استحق المصالح عليه
العوض

او بعضه

حالٍ او ببيضٍ لا ومن له على اخر الف فقال ادِّ غدًا نصفه على

انك بريء من الفضل ففعل برئ والا لا ومن قال لاخر

لا اقول لك بما لك حتى تواخذه عني او تحط ففعل صح عليه

فصل دين بينهما صالح احدهما عن نصيبه على ثوب

لشريكه ان يتبع المديون بنصفه او ياخذ نصف الثوب

من شريكه الا ان يضمنه ربع الدين ولو قبض نصيبه شركه

فيه ورجعا بالباقي على الغريم ولو اشترى بنصيبه شيئا

للمديون

ضمنه ربع الدين وبطل صلح احد ربي سلم من نصيبه

فصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عليه ما لم يضمنه بل يلزم

الموكل وان صالح عنه بلا امر صح ان ضمن المال وان

اضاف الى ماله او قال علي الف وسكتوا لا توقف ان

جاز المدعى عليه جاز والا يبطل بالهبة

الصلح في الدين الصلح عما استحق بعقد المداينة

اخذ لبعض حقه واسقاط للباقي لا معاوضة فلو

صالح عن الف على نصفه او على الف مؤجل جاز وعلى

دنانير مؤجلة او عن الف مؤجل او سود على نصف

حال او

داجر وبالخلاف غاصب وباشتراط كل الربح له مستقرض

وباشتراط لرب المال مستبضع وانما تصح بما يصح به الشركة

ويكون الربح بينهما مشاعا فان شرط لاحدهما زيادة عشرة

فله اجر مثله ولا يجاوز ذلك الشروط وكل شرط يوجب جهالة

الربح يفسده والا لا ويبطل الشرط كشرط الوضيعة على

المضارب وتدفع الى المضارب ويبيع بنقد ونسيئة ويشتري

ويوكل ويسافر ويبضع ويودع ولا يزوج عبدا او امة

ولا يضارب الا باذن او باعمل برايه ولم يتعده عما

على ما دفع وإن اخرجت الورثة احدهم عن عرض او عقار

بمال او عن ذهب بفضة او بالعكس صح قل او كثر وعن نقد

ين وغيرهما باحد النقدين لا ما لم يكن المعطى اكثر من حظه

منه ولو في التركة دين على الناس فاخرجوه ليكون الدين لهم

بطل وإن شرطوا ان يبرأ الغرماء منه صح ولو على الميت

دين محيط بطل الصلح والقسمة كتاب

المضاربة هي شركة بمال من جانب وعمل من جانب

والمضارب امين وبالتصرف وكيل وبالربح شريك وبالفا

داجر وبا

باب المضارب يضارب فان ضارب المضارب

بلا اذن لم يضمن ما لم يعمل الثاني فان دفع باذن بالثلث

وقيل له ما رزق الله بيننا نصفان فللمالك النصف وللاول

الستدس والثاني الثلث وقيل ما رزق الله بيننا نصفان

فللثاني ثلثه والباقي بين المالك والاول نصفان ولو قيل له

ما ربحت بيننا نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف

والتسويا فيما بقي ولو قيل له ما رزق الله فلي نصفه او ما

كان من فضل فبيننا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف

مضارب عينه رب المال من بلد وسلعة ووقت ومعاملة

كما في الشركة والتحرير شارط من يعتق على المالك او عليه ان ظهر

ربح وضمن ان فعل وان لم يظهر ربح صح فان ظهر عتق حظه

ولم يضمن لرب المال ويسعى المعتق في قيمة نصيب رب

المال معه الف بالنصف فاشترى به امة قيمتها الف فولدت

(اي مضارب)

ولدا يساوي الفا فادعاه موسر فبلغت قيمته الفا

وخمسمائة يسعى لرب المال في الف وربعه او اعتقه فان

قبض الالف ضمن المدعى نصف قيمتها والله اعلم

باب المضارب

يضمن المضارب وان قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك
المال او بعضه تراد الربح ليأخذ المالك راس ماله وما فضل فهو
بينهما وان تقص لم يضمن المضارب وان قسم الربح وفسخت
ثم عقداها فهلك المال لم يتراد الربح الاول فصل ولا
تفسد المضاربة بدفع المال الى المالك ليضاعه فان سافر المضارب
فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه في المضاربة وان عمل المضارب
في المصر فنفقته في ماله كالدواء فان ربح اخذ المالك ما انفق
المضارب من راس المال وما بقي بينهما فان باع المتاع مرابحة حسب

وللثاني النصف ولا شيء للاول ولو شرط للثاني ثلثيه ضمن

الاول للثاني سدسا وان شرط للعامل ثلثه ولعبده ثلثه على

ان يعمل معه ولنفيه ثلثه صح وتبطل بموت احدهما وبالخوف

المالك مرتدا وينعزل بما بعزله عنه ان علم وان علم المال

عروضا باعها ثم لا يتصرف في ثمنها ولو اقتسما وفي المال

ديون وربح اجبر على اقتضاء الديون والا لا يلزم الاقتضاء

ويوكل المالك عليه والسمسار يجبر على التقاضي وما هلك

من مال المضاربة من الربح فان زاد الهالك على الربح لم

فثلاثة ارباع الفداء على المالك وربعه على المضارب والعبد

يخدم المالك ثلثة ايام والمضارب يوما معه الف فاشترا به

عبدا وهلك الثمن قبل النقد دفع المالك الفا اخر شركة وضرر

وراس المال جميع ما دفع معه الفان فقال دفعت الي مضارب

الفا وربحت الفا وقال المالك دفعت الفين فالقول للمضارب مع يمينه

معه الف فقال هو مضاربة بالنصف فقد ربح الفا وقال

المالك بضاعة فالقول للمالك كتاب

الوديعة الايداع تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة

ما انفق على المتاع لا على نفسه ولو قصره او حمله بماله وقيل
المال
وبين وجوب الاجر
وبحسب ما انفق
له اعمل برايك فهو متطوع وان صبغه احمر فهو شريك بما زاد
مضارب
الصبغ فيه ولا يضمن معه الف بالنصف فاشترا به ثوبا
الى ثوبا
وباعه بالفين واشترا بهما عبدا فضاع غير ما الفا والمالك
ارتفع الفين ضمن المضارب وربح المال الفا
الفا وربع العبد للمضارب وباقيه على المضاربة
وراس المال الفان وحصته وتربح على الفين فان اشترى
من المالك بالفي عبدا اشتراه بنصفه رابح بنصفه معه الف
الى رب المال
بالنصف فاشترا به عبدا قيمته الفان فقتل رجلا خطاء
العبد

اودعا شيئاً لم يدفع المودع الى احدهما حتى يحضر الاخر وان

اودع رجل عند رجلين بيان مما يقتسم اقتسماه وحفظ

كل نصفه ولو دفع الى الاخر ضمن بخلاف ما لا يقتسم ولو قال
(الصاحب الوديعة)

له لا تدفع الى عيالك واحفظ في هذا البيت فدفعها الى من
(مودع)

لا بد له منه او حفظ في بيت اخر من الدار لم يضمن وان
(الحفظ الوديعة)

كان له منه بد او حفظها في دار اخرى ضمن ومودع الغا

صب ضامن لا مودع المودع معه الف ادعى رجلان

كل انه له اودعه اياه فنكل لهما فالف لهما وعليه الف اخر بينهما

ما يترك عند الامين وهي امانة فلا تضمن بالهلاك والمودع ان
الى وديعه الى قيد المودع
يحفظها بنفسه وبعياله فان حفظها بغيرهم ضمن الا ان يخاف
الى وديعه
الحرق او الغرق فسلمها الى جاره او فلان آخر فان طلب ربها
فحبسها قادرا على تسليمها او خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمنها
وان اختلط بلا فعله اشتركا ولو انفق بعضها فرد مثله
فخلطه بالباقي ضمن الكل وان تعدى فيها ثم زال التعدي
الى وديعه
اذا زال الضمان بخلاف المستعير والمستأجر وافتراه بعد
جحوده وله ان يسافر بها عند عدم النهي والخوف ولو
الى المودع

اودع شيئا

والمكيل والموزون والمعدود قرض وان اعاره ارضا للبناء

او للغرس صح وله ان يرجع ويكلف قلعهما ولا يضمن ما نقص
الى المعير

ان لم يوقت وان وقت ورجع قبله ضمن ما نقص بالقلع

وان اعاره ليزرعها لا تؤخذ حتى تحصد وقت او لا ومؤنة
الى الارض

الرد على المستعير والمودع والمؤاجر والغاصب والمرتهن

وان رد المستعير الدابة الى اصطبل مالكها او العبد الى
دار المالك برئ بخلاف المغصوب والوديعة وان رد

المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة او مع عبد

المستعير ضامنا لما هلك او نقص
هذا الضمان فلا يكون ضامنا
عندنا سعى فان

كتاب العارية هي تمليك المنفعة

بلا عوض ويصح باعرتك واطعمتك ارضي ومنحتك ثوبي (اي اعطيتك)

وحملتك على دابتي واخدمتك عبدي ودارك لتسكنني ودارى

كذا عاريتي تسكنني ويرجع المعير متى شاء ولو هلكت بلا تعد

لم يضمن ولا توجر ولا ترهن كالوديعة فان اجر فعطبت

ضمن ويعير ما لا يختلف بالمستعمل فلو قيدها منفعة

بوقت او منفعة او بهما لا يجاوز عما سمي وان اطلق (اي للعبر)

له ان ينتفع اي نوع في اي وقت شاء وعاريه (اي المستعير) الثمين

والكا

دقيقا في بر وآن دمر طحن وسلم وكذا الدهن في السمسم

والسمن في اللبن وملك بلا قبض جديد لو في يد الموهوب

له وهبه الاب لطفله يتم بالعقد وان وهب له اجنبي

يتم بقبض وليه وامه واجنبي لو في حجرهما وبقبضه ان

عقل ولو وهب اثنان دارا لواحد صح لا عكسه وصح

تصدق عشرة وهبتها لفقيرين لا لغنيين باب

الرجوع في الهبة صح الرجوع فيها ومنع الرجوع د

مع خرقه فالدال الزيادة المتصلة كالغرس والبناء والسمن

رتب الدابة او احيى برئ بخلاف الاجنبي ويكتب المعار انكر

اطعمتني ارضك كتاب الهبة هي تمليك

العين بلا عوض وتصح بايجاب كوهبت ونحلت

واطعمتك هذا الطعام وجعلته لك واعمرتك هذا الشيء

وحملتك على هذه الدابة ناويا به الهبة وكسوتك هذا الثوب

وداري لك هبة سكنيها لا هبة سكنى او سكنى لك هبة وقبول و

الى بضم الا يصح هبة اى وداري لك هبة سكنى

قبض في المجلس بلا اذنه وبعده به في محوز مقسوم و

مشاع لا يقسم لا فيما يقسم فان قسما وسلمه صح وان وهب

دقيقة زيد

ك فلو ادّعاه صدق وانما يصح الرجوع بتراضيهما او بحكم
الحاكم فان تلفت الموهوب به او استحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن والهبة بشرط
العوض هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويبطل
بالشيوع بيع انتهاء فيرد بالعيب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة فصل ومن وهب امة الا حملها او على ان
يردها عليه او يعتقها او يستولدها او دارا على ان يردها
عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها صحت الهبة وبطل

والميت موت احد العاقدين والعين العوض فان فالخذة
الموهوب له
عوض هبتك او بدلها او بمقابلتها فقبضه الواهب سقط
الرجوع وصح عن اجنبي وان استحق نصف الهبة رجع
الرجوع الموهوب له
بنصف العوض وبعكسه لا حتى يرد ما بقي ولو عوض النصف
رجع بما لم يعوض ولحاء خروج الهبة من ملك الموهوب
له ببيع نصفها رجع في النصف كعدم بيع شيء والزاء الزوجية
فلو وهب لمن نكح رجع وبالعكس لا والقاف القرابة
فلو وهب لذي رحم محرم منه لا يرجع فيها والكاف الهلاك
الموهوب له

ز فلو اه

صح ثمنا صح اجرة والمنفعة تعلم ببيان المدة كالسكنى

والزراعة فتصح في مدة معلومة اي مدة كانت ولم ترد

في الاوقاف على ثلث سنين او بالتسمية كالاستيجار على

صبغ الثوب وخياطته او بالاشارة كالاستيجار على نقل

هذا الطعام الى كذا والاجرة لا تملك بالعقد بل بالتعجيل او

بشرطه او بالاستيفاء او بالتمكن منه فان غصب منه سقط

الاجر ولرب الدار والارض طلب الاجر كل يوم وللجمال

كل مرحلة وللقصار والخياط بعد الفراغ من عمله وللخباز

الاستثناء والشرط ومن قال لمديونه اذا جاء غد فهو لك

او انت منه بري او ان ادّيت الي نصفه فلا نصفه او

(دين)

انت بري من النصف الباقي فهو باطل وصح العمري والرقبى

حال حبوته ولورثته بعده وهي ان يجعل داره له

عمره فاذا مات ترد عليه لا الرقبى اي ان مت قبلك

(اى لا يصح)

فهو لك والصدقة كالهبة لا يصح الا بالقبض ولا في

مشاع يحتمل القسمة ولا رجوع فيهما كتاب

الاجارة هي بيع منفعة معلومة باجرة معلوم وما

صح ثمنا صح

الردة للموت باب ما يجوز من الاجارة وما

يكون خلافا فيها صح اجارة الدور والحوانيت بلا بيان

ما يعمل فيها وله ان يعمل كل شيء الا انه لا يسكن حدادا او

(ر مستاجر)

قصارا او طحانا والارض للزراعة ان بين ما يزرع فيها

(ر ذكر من)

او قال على ان يزرع ما شاء وللبناء والغرس فان مضت المدة

(ر الموجر)

قلعها وسلمها فارغة الا ان يغرم الموجر قيمته مقلوعا

ويملك ذلك او يرضى بتركه فيكون البناء والشجر لهذا والا

(ر مستاجر)

رضي لهذا والرطبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل

بعد اخراج الخبز من التنور فان اخرجه فاحترق فله الاجر (الى الخباز)

والاضمان وللطباخ بعد الغرف وللبناء بعد الاقامة (الى الشيخ) (الى القلانسي)

ومن لعمله اثر في العين كالصباغ والقصار يحبسها للاجر

فان حبس فضاع كلا فلا ضمان ولا اجر ومن لا اثر لعمله

كالحمال والملاح لا يحبس للاجر ولا يستعمل غيره ان شرط

عمله بنفسه وان اطلق له ان يستأجر غيره وان استأجره (الى مستأجر)

فمات ليحيى بعياله ومات بعضهم فجاء من بقي فله اجره (الى المستأجر)

بحسابه ولا اجر لحامل الكتاب للجواب او لحامل الطعام

ان برده للمود

غير ما عينته وتعاونا وحمله في البحر الكل وان بلغ فله الاجر
اي ضمن الكل ان تلف

وبزرع رطبة واذن بالبر ما نقص والاجر وخياط قباء
الا يجا

وامر بقميص قيمة ثوب وله اخذ القباء ودفع اجر مثله
ان ضمن قيمة ثوب الا مستاجر

باب الاجارة الفاسدة يفيد الاجارة الشط وله
اجر مثله لا يجاوز به المسمى فان اجر دارا كل شهر
بدرهم صح في شهر فقط الا ان يسمي الكل وكل شهر يسكن
ساعة منه صح فيه وان استاجرها سنة صح وان لم
يسم اجر كل شهر وابتداء المدة وقت العقد

الى ان يدركه والدابة للركوب والحمل والثوب للبس فان
اطلق اركب والبس من شاء وان قيد بركب ولابس
يخالف ضمن ومثله ما يختلف المستعمل وما لا يختلف به
بطل تقييده كما لو شرط سكنى واحد له ان يسكن غيره
الى مساجر
وان سمى نوعا وقدرا كان له حمل مثله او اخف لا اضر
الى مساجر
اضر كالملح وان عطب بلا تعد في ضمن النصف وبالزيا
دة على الحمل المسمى ما زاد وبالضرب والكبح وترع السرج
الى الكبح لعله
والايكاف او الاسراج بما لا يسرج بمثله ويسلك طريق
الى بلدن
غير ما عينه

فان ارضعته بلبن شاة فلا اجر ولو دفعه غزلا لينسجه
ای للمراة ای للبکر
بنصفه او استاجر ليحمل طعامه بقفيز منه او ليخبز له
ای مواجر
كذا اليوم بدرهم لم يجز وان استاجر ارضا على ان يكرب بها
ای شعیر مکی
ويزرعها او يسقيها ويزرعها صح فان شرط ان يثنيها او
ای یحرثها صح
يكربي او يسقيها ويزرعها بزراعة ارض اخرى للجاجة
لا كاجارة السكنى بالسكنى وان استاجره لحمل طعام بينهما
فلا اجر له كراهن استاجر الرهن من المرتهن وان
ای مستاجر
استاجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها او اي شيء يزرع فزرعها

حين صح

فان كان يعقل تعتبر الاهلة والا فالايام وصح اخذ

اجرة الحمام والحجام لا اجرة عسب التيس والاذان

والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه والفتوى

اليوم على جواز الاستيجار لتعليم القرآن ولا يجوز على

الغناء والنوح والملاهي وفسد اجارة المشاع الا من

يولايحي ای اغلايحي ای لهو

الشريك وصح استيجار الظئر باجرة معلومة وبطعامها

منها وكسوتها ولا يمنع زوجها من وطئها فان حبلت

او مرضت فسخت وعليها اصلاح طعام الصبي

مراة ای مولة

فان ارضعت

آدم فان انكسر دن في الطريق ضمن لحمال قيمته في مكان
الكوب
حمله ولا اجر او في موضع انكسر واجره بحسابه
الى ضمن
ولا يضمن حجام او بزاغ او فصاد لم يتعد الموضع المعتاد والختان
الى ختنت ليحيى
يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر
فصل
شهرا للخدمة او لرعي الغنم ولا يضمن ما تلف بيده او بعمله ٥٥
وصح ترديد الاجر بترديد العمل في الثوب نوعا وزمانا في الاول
وفي الدكان والبيت والدابة مسافة وحملا ولا يسافر بعبد
المستأجرة للخدمة بلا شرط ولا ياخذ المستأجر من عبد محجور

يعني لو قال ان خطت الي اليوم فبدرهم وان خطته غدا فنصف درهم وان خطته بعد غد فلا شيء فخاط غدا فله اجر مثله عند ابي حنيفة وقال الشرطان جائزان وقال زفر والشرطان فاسدان ٥

يعني لو قال ان سكنت في هذه الدكان عطارا فبدرهم وان اسكنت حدادا فبدرهمين جاز واي العملين فعل استحق المسمى فيه عند ابي حنيفة وقال الاجارة فاسدة وعلى هذا الخلاف ان استاجر بيتا على انه ان سكن فيه فبدرهم وان سكن فيه حداد فبدرهمين ٥

صح ومضى الاجل فله المسمى وان استاجر حمارا الى مكة ولم
(الموجز)
يسم ما يحمل فحمل ما يحمل الناس فتلف لم يضمن وان بلغ مكة
فله المسمى وان تشاحا قبل الزرع والحمل نقضت الاجارة
(الموجز) (رخصا)

باب ضمان الاجير المشترك

دفعا للفساد

من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ و
(بالهلال)
القصار والمتاع في يده غير مضمون وما تلف بعمله كتخريق
الثوب من دقه وذلق الحمال وانقطاع حبل يشد به
الحمل وغرق السفينة من مده مضمون ولا يضمن ما بني

والوصي والمتولي في الوقف وتفسخ بخيار الشرط والرؤية

وبالعذر وهو عجز العاقد عن المضي في موجبه الا بتحمل

ضرر زايد لم يستحق به لمن استاجر رجلا ليقلع ضرسه

فسكن الوجع او ليطبخ له طعام الوليمة فاختلعت منه

او حانوتا ليتجر فافلس او اجره ولزمه دين بعيان او ببيان

او باقرار ولا مال له سواه او استاجر دابة فبداء لمنه

للمكاري وكواحد حصايد ارض مستاجره او مستعاره

فاحترق شيء في ارض غيره لم يضمن وان اقعد خياط

وما اذا استاجر للكارين وليس يعوف
لانه يكسر عليه شيء ما يعتاد
والبيت ما يرى واذا ابيح وتر

اجر دفعة لعمله ولا يضمن غاصب العبد ما اكل من اجره ولو

وجبه زينة اخذه وصح قبض العبد اجره ولو اجر عبده هذين

الشهرين شهرا بأربعة وشهرا بخمسة صح والاول باربعة

ولو اختلفا في اباق العبد ومرضه حكم الحال والقول لرب الثوب

في قميص القميص والقباء والخرز والصفة والاجر وعلمه

باب فسخ الاجارة وتفسخ بالعيب وخراب

الدار وانقطاع ماء الضيعة والرحى وتفسخ بموت احد

العاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا كالوكيل

والوصي و

تحرير المملوك يدا في الحال ورقبته في المال كاتب مملوكه

ولو صغيرا يعقل بمال حال او مؤجل منجم وقبل صح وكذا

ان قال جعلت عليك الفا تؤديه نجوما اول النجم كذا

وآخره كذا فاذا اديته فانت حر والا فقن فيخرج من يد المولى

دون ملكه وعتق ان وطئ مكاتب اوجنى عليها او على

ولدها او اتلف ماله وان كاتبه على خمر او خنزير او قيمته او

على غير او مائة ليرد ميتة وصبي فسد وان ادى الخمر

عتق وسعى في قيمته ولم ينقص من المسمى وزيد عليه

والقضاء بان قال المخلف لزيد
اذا قدم فلان فانت قاضي بلدك كذا
والامارة بان قال اذا قدمت
بلده كذا فانت امير عليها او قال
ان قدم فلان اول قدمت
والطلاق والعتاق والعفو عن القصاص والوقف

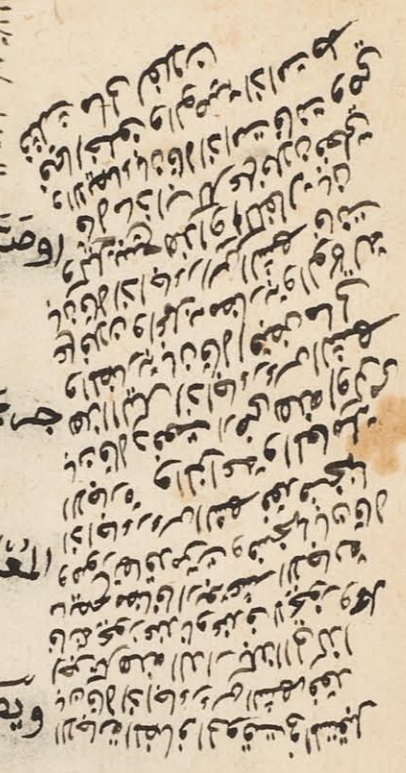

او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف وان استأ
صح صحت

جر جملا ليحمل عليه محملا وركابين الى مكة صح وله المحمل
اي مسايره

المعتاد ورؤيته احب ولو زاد فاكل منه رد عوضه

ويصح الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة

والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة

والطلاق والعتق مضافا لا البيع واجازته وفسخه والقسمة

والوقف

والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وابراء

كتاب المكاتب الكتابة

عن الدين

واذا لا يصح مضافا عشر
البيع بان قال اذا جاء غد فقد
بعت لك هذا متى كذا واجازة
البيع وفسخه كالبيع بان
قال فسخت البيع الفسخ من له
ولاية الاجازة والفسخ
اجرت بعد او فسخته
غدا والثمن كالمبيع لاستقبالها
ع معنى البيع والشركة بان
قال للاخر اذا جاء رأس الشهر
سوسا بركة فاذا جاء قبل الاخر
والهبة بان قال الاخر
اذا جاء غد فقد وهبت لك
الا هذا الشيء وقبل الاخر الهبة
لكونها تمليكا والنكاح
زوجت بنتي لك غدا
ع بناء على انه تمليك البضع
والرجعة بان قال المعتدة
اذا جاء زيد فقد راجعتك
والصلح بان قال اذا جاء غد
فقد صالحتك على كذا الدين
عن البيع لما عرف والابراء عن الدين
عرف الدين بما مر في معاملات الاداء
فيه التمليك للبيع
هـ

وشرى شيئا منه ولو اشترى اباه او ابنه بكاتب عليه

ولو اشترى اخاه ونحوه لا ولو اشترى ام ولده معه

لم يجز بيعها وان ولد له من امته ولد يكاتب عليه

وكسبه له وان زوج امته من عبده فكاتبهما فولدت

دخل في كتابتها وكسبه لها مكاتب او ماذون ناكح باذن

حر ترضعها فولدت فاستحقت فولدها عبد وان

وطئ امة بشبهة فاستحقت او بشرا فاسدا فردت

فالعقر في المكاتبة ولو بنكاح اخذ به معتق

مكاتب تزوج امرأة باذن مولاه زعمت انها حرة فولدت منه ثم استحقت فاولاده عبيد ولا ياخذهم بالقيمة وكذلك العبد وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد رحمه الله اولادها احرار بالقيمة

مكاتب وطئ امة استعاد جد المكاتب وطئ امة بشبهة فاستحق ولدها فعليه العقر يوخذ به عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا يوخذ به لان الشبهة لم تجب بسبب الكتابة فصار كما لو وطئ اجنبي وعلى هذا الخلاف اذا وطئ المكاتب امة الغير بشبهة فاستحقت وعلى هذا الخلاف اذا وطئ المكاتب امة الغير بشبهة فاستحقت وعلى هذا الخلاف اذا وطئ المكاتب امة الغير بشبهة فاستحقت

ومنع عن حيوان غير موصوف او كاتب كافر عبده الكافر

عاجز ولي اسلم له قيمة الحر وعتق بقبضها بكل

ما يجوز للمكاتب ان يفعله للمكاتب البيع والشرى والسفر

وان شرط ان لا يخرج من المصر وتزويج امته ومكاتبة عبده

والولاء له ان ادى بعد عتقه والا ليس له تزويج بلا اذنه

والهبة والتصدق الا بيسير والتكفل والاقراض واعتنا

في عبده وليوعمل وبيع نفسه وتزويج عبده والاكل

والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب ولا يعمل مضارب

وشريك شيئا

اللهم اني اصبحت

ادي ثلثي البدل حالا والباقي الى اجله او ردّ رقيقا وان كاتبه على الف

الجيد وقيمته الفان ولم يجز وادّي ثلثي القيمة حالا اورد

رقيقا حرّ كاتب عن عبد بالف وادّي عتق فان قبل العبد فهو

كاتب وان كاتب الحاضر والغايب وقبل الحاضر صح وايّهما

ادي عتقا ولا يرجع على صاحبه ولا بوخذ الغايب بشيء

وقبوله لغو وان كاتب الامة عن نفسها وعن ابنين صغير

بن لها صح وايّ ادّي احدهما رجع باب كتاب

العبد المشترك عبد لهما اذن احدهما صاحبه ان يكاتب

لان صورة المسئلة ان يقول الرجل لولي العبد كاتب عبدك على الف درهم على انك ان اديت اليك الفا فهو حرّ فان بلغ العبد فقبل فهو مكاتب لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته فاذا اجاز صار مكاتبا

ولدت فضله ولدت مكاتبة من سيدها مضت على كتابتها او عجزت وهي ام ولده وان كاتب ام ولده او مدبرة صح وعتقت مجانا بموته وسعى المدبر في ثلثي قيمته او كل البدل بموته فقيرا وان دبر مكاتبة صح وان عجز بقي مدبرا والا سعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموته معسرا وان عتق مكاتبه عتق وسقط البدل وان كاتبه على الف موجل فصالحه على نصفها صح مات مريض كاتب عبده على الفين الى سنة وقيمته الف ولم يجزه الورثة

ادبر ثلثي البدل

موسرا فعجزت قيمن لشريكه نصف قيمتها ورجع به على بها

عبد لهما دبر احدهما ثم حرر الاخر موسرا للمدبر ان يضمن

المعتق نصف قيمته وان حرر احدهما ثم دبر الاخر لا يضمن

المعتق باب موت المكاتب وعجزه

وموت المولى مكاتبا عجز عن نجم وله مال لا سبيل لمولاه

يعجز الحاكم الى ثلثة ايام والا عجزه وفسخها او سيده بر

ضاه وعاد احكام الرق وما في يده لسيده وان مات

وله مال لم تفسخ وتؤدى كتابته من ماله وحكم

حظه بالف ويقبض بدل الكتابة فكاتب وقبض بعضه

ثم عجز فالمقبوض للقابض امة بينهما كاتباها فوطئها احدهما

فولدت فادعاه فحر وطئ الاخر فولدت فادعاه فعجزت

فهي ام ولد الاول ومن الشريك نصف قيمتها ونصف عقرها

وضمن شريكه عقرها وقيمة الولد وهو ابنه واي دفع

العقر الى المكاتبة صح وان دبر الثاني ولم يطأها فعجزت

بطل التدبير وهي ام ولد للاول وضمن لشريكه نصف قيمتها

ونصف عقرها والولد للاول فان كاتباها فحرر احدهما

(الصحيح المهر)

موسر فعجز

قضاء ح

الام فهو بالعجز وما ادى المكاتب من الصدقات وعجز

طاب لسيده فان جنى عبد فكاتبه سيده جاهلا بها

فعجز دفع او فدى وكذا ان جنى مكاتب ولم يقض به

فعجز وان قضى به عليه في كتابته فعجز فهو دين بيع

فيه وان مات السيد لم تفسخ الكتابة ويؤدي المال

الى ورثته على نجومه وان حرر عتق مجانا وان حرر

البعض لم ينفذ عتقه

كتاب

كتاب الولاء

الولاء لمن اعتق ولو تدبيرا وكتابة واستيلادا وملاعنة

بعتقه في آخر حبوته وان ترك ولدا ولد في كتابته ولاء

سعى كابيه عما بحومه فاذا ادى حاتم بعتقه وعتق ابيه قبل

موته ولو ترك ولدا مشترى عجل البدل حالا اورد رقيقا

فان اشترى ابنه فمات وترك وفاء اى مالا ورثه ابنه

وكذا لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة ولو ترك

ولدا من حرة ودينا وفاء بما على ابنه فحتى الولد

فقضى به على عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب

وان اختصم الموالي الام والاب في ولائه فقضى به لموالي

الرولاء

الام فهو

أو كاتبن او كاتب من كاتبن فصلح اسلم رجل على يد رجل

وولاؤه على ان يرثه ويعقل عنه او على يد غيره وولاؤه صح

وعقله على مولاه وارثه له ان لم يكن له وارث وهو

آخر ذوي الارحام وله ان ينتقل عنه الى غيره بمحضر من الا

خر ما لم يعقل عنه وليس للمعتق ان يوالي آخر ولو والت

امراة فولدت بعضها فيه

يعني لو والت امراة رجلا فولدت
لا يعرف له اب يدخل الولد في ولائها

كتاب الاكراه

هو فعل يفعله الانسان بغيره فيزول به الرضا ويشر

ط قدرة المكره على تحقيق ما هدد به سلطانا كان او لصا

قريب وشرط السائبة العقل ولو اعتق حاملا من زوجها

القن لا يتنقل ولاء الحمل عن مولى الام ابدا فان ولدت

بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر فولاؤه لمولى الام فان

عتق العبد جر ولاء ابنه الى مواليه عجمي تزوج معتقة

فولدت فولاء ولدها لمولاها وان كان له ولاء الموالاة والعتق

مقدم على ذوي الارحام مؤخر عن العصبة النسبية فان

مات المولى بعد مات المعتق فميراثه لاقرب عصبة المولى

وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن

او كاتبن او كاتب

الكفر وعلى اتلاف مال مسلم بقتل وقطع لا بغيرهما برخص وبذهاب
الرفعل

بالصبر ولا الكل ان يضمن الكل وعلى قتل غيره بقتل لا برخص
الرفعل

فان قتله اثم ويقتص الكل فقط وعلى اعتاق وطلاق

ففعل وقع ورجع بقيمته ونصف مهرها ان لم يطأها

وعلى الردة لم تبن زوجته

كتاب الحجر

هو منع عن التصرف قولا لا فعلا بصغر ورق وجنون

فلا يصح تصرف صبي وعبد بلا اذن ولي وسيد

ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم

وخوف المكره وقوع ما هدد به فلو اكره على بيع او اقرار

او اقرار او اجاز بقتل او ضرب شديد او حبس طويل

خير بين ان تمضي البيع او تفسخه وتثبت به الملك عند القبض

للفساد وقبض الثمن طوعا اجازة كالتسليم طايعا وان هلك

المبيع في يد المشتري وهو غير مكره والبايع مكره ضمن قيمته

للبايع وللمكره ان يضمن المكره وعلى اكل لحم خنزير و

ميتة ودم وشرب خمر بحبس او ضرب او قيد لم

يحل وحل بقتل وقطع لتيقن هلاكه وايثر بصبره وعلى

الكفر وعلى الا

قضى بلا امر وله دينه دراهم وله دنانير او بالعكس يبيع

في دينه ولم يبع عرضه وعقاره وافلاسه فان افلس فمتاع

صورة رجل افلس وعنده متاع لرجل يعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة الغرماء فيه ه

فصل

عين فبايعه اسوة الغرماء فصل بلوغ الغلام بالاحتلام

والاحبال والانزال والانثى بتمام تسع عشرة سنة و

الجارية بالحيض والاحتلام والحبل والانثى بتمام سبع

عشرة سنة ويفتي بالبلوغ فيهما بخمس عشرة سنة

وادنى المدة في حقه اثنا عشرة سنة وفي حقها تسع

سنين فان راهقا وقالا قد بلغنا صدقا واحكامهما

الى اقرب

وهو يعقله يجبره الولي او يفسخه وان اتلفوا شيئا

ضمنوا ولا ينفذ اقرار الصبي والمجنون وينفذ اقرار

العبد في حق لا في حق سيده فلو اقر بمال لزمه بعد الحرية

يده ولو اقر بحد وقود لزمه في الحال لا بسفيه فان بلغ

غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين

سنة ونفذ تصرفه قبله ويدفع اليه ماله ان بلغ الثقة

وقالا لا يدفع اليه ماله ابدا حتى يونس رشده ولا يجوز تصرفه

مفسدا وفسق وغفلة ودين وان طلب غرماؤه

وحبس ليبيع ماله في دينه فلو ماله ودينه دراهم

قضى بالاس

اعلم ان ابا حنيفة قال لا يحجر على الحر العاقل البالغ السفيه وتصرفه صحيح نافذ جائز وان كان مبذرا يتلف ماله فيما لا ينبغي ولا يمنع من ذلك وقالا يحجر عليه لان السفيه لا يحسن التصرف في المال فاشبه الصبي والمجنون ولهذا يحجر عليه الحاكم لان الحجر لدفع الضرر عن الناس والضرر يندفع بالحجر عليه ولابي حنيفة رحمه الله ان الحجر عليه لاجل ماله لان الضرر يلحقه في ماله دون نفسه وبدنه والعقل عنده يمنع وجوب الضرر على النفس دون المال ولهذا يحجر على المفلس لاجل الغرماء ولا يحجر على المريض لان الضرر يلحقه في نفسه دون ماله والعقل عنده لا يمنع وجوب الضرر على النفس فلا يحجر عليه

ودينه متعلق برقبته يباع به ان لم يفده سيده و

قسم ثمنه بالحصص وما بقي طولب به بعد عتقه ويتبع

بجرحه ان علم به الا ان اهل سوقه وبموت سيده وجنونه

به وحلوفه مرتدا وبالاباق والاستيلاد لا بالتدبير وقيمن

(صورة اذا اذن المولى لامة التجارة ثم ولدت من المولى فجر وقال زفر لا يجر ه

بهما قيمتهما للغرماء وان اقر بعد جرحه بما في يده صح ولم

يملك سيده ما في يده لو احاط دينه بماله ورقبته فبطل

تحرير عبدا من كسبه وان لم يحط صح ولم يصح ببيع

من سيده الا بمثل القيمة وان باع سيده منه بمثل القيمة

(يعني اذا لزم الماذون دين يحيط بماله ورقبته لم يملك سيده ما في يده من كسبه ولو اعتق عبدا من كسبه بطل اعتاقه عند ابي حنيفة وقالا يملك ما في يده من كسبه ويصح عتقه ويغرم قيمته ه

(واذا باع المولى شيئا بمثل قيمته جاز من الماذون وان باعه بنقصان لم يجز وان باعه المولى شيئا بمثل قيمته او اقل جاز البيع فان سلم اليه قبل نقض الثمن بطل امسك عنه حتى يستوفي الثمن جاز ه

كتاب

احكام البالغين كتاب المأذون الاذن

فر الحج واسقاط الحق فلا يتوقت ولا يتخصص وينبت
ا فلو اذن له يوما كان ماذونا مطلقا

بالسكوت ان راى عبده يبيع ويشتري فان اذن عاما لا

بشراء شيء بعينه يبيع ويشتري ويوكل بهما ويرهن

ويرتهن ويستاجر ويضارب ويوجر نفسه ويقر

بدين وغصب وودیعة ولا يتزوج ولا يزوج مملوكه

ولا يكاتب ولا يعتق ولا يقرض ولا يهب ويهدي طعاما

ما يسيرا ويضيف من يطعمه ويحط من الثمن بعيب

ودينا

رَهِ ولا يُباعُ حتّى يحضُرَ سيّدُهُ فانِ حضرَ واقرَّ باذنِهِ بيعَ
وإلّا لا وانْ اذِنَ للصَّبيِّ او المعتوهِ الذي يعقِلُ البيعَ والشرا
اوليتُهُ فهُوَ في الشرا والبيعِ كالعبدِ المأذونِ حتّى نفذَ تصرُّفُ
(الاذن)

كتاب

كتابُ الغصبِ هُوَ ازالةُ اليدِ المحقّةِ

(اي الغصب اخذ مال الغير كما ظنا)

باثباتِ يدِ المبطلةِ فالاستخدامُ وحملُ الدابّةِ غصبٌ
لا الجلوسُ على البساطِ ويجبُ ردُّ عينِهِ في مكانٍ
غصبَهُ او مثلِهِ انْ هلكَ وهُوَ مثليٌّ وانِ انصدمَ المثلُ
(انقطع)
فقيمتُهُ يومَ الخصومةِ ومالا مثلَ لهُ فقيمتُهُ يومَ غصبِهِ

بيع المولى من العبد وسلم المبيع
الى العبد قبل قبض ثمن بطل الثمن دينه
يسقط المبيع سقط حصة ظهر
دين غرماء العبد ان كان له مال وان
يقض عما عليه دين المولى يتوفى
من الغرماء ص

او قل صح وبطل الثمن لو سلم قبل قبضه وله حبس المبيع
بالثمن وصح اعتاقه وضمن قيمته لغرمائه وطولب
ما بقي بعد عتقه فان باعه سيده وغيبه المشتري ضمن
الغرماء البائع قيمته فان رد عليه بعيب رجع بقيمته
وحق الغرماء في العبد او مشتريه او اجاروا البيع واخذوا
الثمن فان باع سيده واغرم بالدين فللغرماء رد البيع
فان غاب البائع فالمشتري ليس بخصم لهم ومن قدم مرارا
وقال انا عبد زيد فاشتري وباع لزمه كل شيء من التجار

ة والا

اليه او ضمن النقصان وفي خراب البئر ضمن النقصان ان نقصا

نه ولو غرس او بنى في ارض الغير قلعا وردت وان نقصت الارض

بالقلع ضمن له البناء والغرس مقلوعا ويكون له وان
الا الاول الغاصب
ير للصاحب الارض

صبغ ثوبا اولت السويق بسمن ضمنه قيمة ثوب

ابيض ومثل السويق واخذهما وغرم ما زاد الصبغ والسمن

فقط عيب المغصوب وضمن قيمته مكانه والقول

في القيمة للغاصب مع يمينه والبينة للمالك فان ظهر

وقيمته الكثر وقد ضمنه بقول المالك او ببينته او بنكول

فان ادعى هلاكه حبسه الحاكم حتى يعلم انه لو بقي لاظهره

ثم قضى عليه ببدله والغصب ما ينقل فان غصب عقارا

وهلك في يده لم يضمنه وما نقص بسكناه وزراعته

ضمن النقصان كما في النقلي وان استغله تصدق بالغلة

كما لو تصرف في المغصوب والوديعة وربح وملك بلا

حل انتفاع قبل اداء الضمان بشيء او طبخ وطحن وزرع

واتخاذ سيف او اناء لغير الحرين وبناء على ساجه ولو ذبح

شاة او خرق ثوبا فاحشا ضمن القيمة وسكن المغصوب

اليه او ضمن

وضمن لو كانا لذمي وان غصب من مسلم خمرا فخللها او جلد
ر الخمر والخنزير
ميتة فدبغ فلما لكل اخذهما وردّ ما زاد الدباغ وان اتلفهما
ضمن الخل فقط ومن كسر معزفا او اراق سكرا او منصفا
ر الا يضمن الجلد ر كطبل وبربط ومزمار وطنبور ر كنبيذ العنب
ضمن وصح بيع فهذه الاشياء ومن غصب ام ولد او مدبرة
كتاب
فماتت ضمن قيمة المدبرة لا ام الولد كتاب
الشفعة هو تملك البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه
ويجب للخليط في نفس المبيع ثم لشريك للخليط في حق
المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصا ثم للجار

الغاصب فهو للغاصب ولا خيار للمالك وان ضمنه عين المغصوبة

بيمين الغاصب فالملك يمضي الضمان او يأخذ المغصوب

ويرد العوض وان باع المغصوب فضمنه المالك نفذ بيعه

وان حدث فيه نقص ضمنه لا وزوائد المغصوب امانة فهي

فتضمن بالتعدي او بالمنع بعد طلب المالك وما نقصت

بالولادة مضمون ويجبر بولدها ولو زني بمغصوبة

به فردت فماتت بالولادة وضمن قيمتها ولا يضمن

الحر وما نقص الغصب وخمر المسلم او خنزيره بالاتلاف

وضمن لو

او برهن الشفيع قضي بها ولا يلزم الشفيع احضار الثمن و

قت الدعوي بل بعد القضاء وخاصم البايع لو في يده ولا

يسمع البينة حتي يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهده

والعهدة علي البايع والوكيل بالشرا اخصم للشفيعة ما لم

يسلم الي الموكل وللشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط

المشتري البراءة منه وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن

فالقول للمشتري وان برهنا فللشفيع وان ادعي المشتري

ثمنا وادعي بايعه اقل منه ولم يقبض الثمن اخذ الشفيع

الالصاق ووضع الجذوع على الحايط والشريك في خشبة

على الحايط جار على عدد الرؤس بالبيع وتستقر بالانشا

ويتملك بالاخذ بالتراضي او بقضاء القاضي باب

طلب الشفعة فان علم الشفيع بالبيع اشهد في مجلسه

على الطلب ثم على البايع لو في يده او على المشتري او عند

العقار ثم لا يسقط بالتاخير فان طلب عند القاضي

سال المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل او

برهن الشفيع سأله عن الغد فان اقر به او نكل

او برهن ال

فقط وبكل الثمن ان خربت الدار او حق الشجر
(لا يرجع بقيمة البناء)

ومحصة العرصة ان نقض المشتري البناء والنقض له وبتمرها
(المشتري)

ان ابتاع ارضا ونخلا وثمرا او ثمرا في يده وجذه المشتري
(ان)

سقط حصته من الثمن باب ما يجب فيه
(ر عن الشفيع)

الشفعة وما لا يجب انما يجب الشفعة في عقار مملك بعوض
هو مال لا في عرض وفلك وبناء ونخل بيعا لا عرصة ودار
(لا الشفعة)

جعلت مهرا او اجرة او بدل خلع او بدل صلح عن دم
لا شفعة او عوض عتق او وهبت بلا عوض مشروط

بما قال البايع وان قبض احدها بما قال المشتري وحط
ا الثمن
البعض يظهر في حق الشفيع لا حط الكل والزيادة
ا يسقط ب لا يسقط عن الشفيع
وان اشتري دارا بعرض او بعقار اخذها الشفيع بقيمته
ا كالكيل والوزن
ومثله لو مثليا وبحال لو مؤجلا او بغير جنسه يمضي
الاجل فيأخذها وبمثل الخمر وقيمة الخنزير ان كان
الشفيع ذميا وبقيمتهما لو مسلما وبالثمن وقيمة
البناء والغرس لو بنى المشتري او غرس او كلف المشتري
قلعهما وان بناها الشفيع فاستحقت رجع بالثمن

وان زاد المشتري في الثمن ليلزم الشفيع ر

فقط وبا

ومن ابتاع او ابتيع له فله الشفعة وان قيل للشفيع انها
بيعت بالف فسلم ثم علم انها بيعت باقل او بزر او شعير
قيمته الف او اكثر فله الشفعة ولو بان انها بيعت بدنانير
بقيمتها الف فلا شفعة وان قيل له ان المشتري فلان فسلم
فبان انه غيره فله الشفعة وان باعها الا ذراعا في جانب
الشفيع فلا شفعة له وان ابتاع منها سهما بثمن ثم
ابتاع بقيتها فالشفعة للجار في السهم الاول فقط
وان ابتاعها بثوب دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن لا الثوب

او بيعت بخيار للبايع او بيعت فاسدا ما لم يسقط حق

الفسخ بالبناء او قسمت بين الشركاء او سلمت شفعة (ر شفيع)

ثم ردت بخيار رؤية او شرط او عيب بقضاء وجب (ر المشتري) (ر الشفعة)

لو ردت بلا قضاء او تقايلا بطل (ر مشتري) (ر فسخا)

الشفعة وتبطل بترك طلب المواثبة او التقرير وبا

لصلح من الشفعة على عوض وعليه رده وبموت ال (ر شفيع)

الشفيع لا المشتري وبيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة

ولا شفعة لمن باع او بيع له او ضمن الدرك عن البايع (ر شفيع)

ومن ابتاع

فلا يأخذ ويجبر في متحد الجنس عند طلب احد الشركاء

الا في غيره وندب نصب قاسم رزقه من بيت المال

ليقسم بلا اجر والا فينصب قاسم يقسم باجر بعدد الرؤس

ويجب ان يكون عدلا امينا عالما بالقسمة ولا يتعين

قاسم واحد ولا يشترك القاسم ولا يقسم العقار

بين الورثة باقرارهم حتى يبرهنوا على الموت وعدد

الورثة ويقسم في المنقول والعقار المشتري ودعوى

الملك ولو برهنا ان العقار في ايديهما لم يقسم حتى

ولا تكره لحيلة لإسقاط الشفعة والزكوة وأخذ حظ

البعض بتعدد المشتري لا بتعدد البايع وان اشترى

غير صح

نصف دار مقسوم اخذ الشفيع حظ المشتري بقيمته

وللعبد المديون الاخذ بالشفعة من سيده كعكسه و

صح تسلم الشفعة من الاب والوصي والوكيل كذا

كتاب القسمة

هي جمع نصيب شايع

صفحة نمبر ٣

في معينين وتشتمل على الافراز والمبادلة وهو التام

في الثاني فيأخذ حظه حال غيبة صاحبه وهي في غيره

فلا يأخذ

يقسم جنسين والجواهر والرقيق والطعام والبئر او الرحا
الا برضاهم دور مشتركة او دار وضيعة او دار او حانوت
قسم كل على حدة ويصور القاسم ما يقسمه ويعدل له وبذ
رعه ويقوم البناء ويقرر كل نصيب بطريقه وشربه و
الرسم
يغلب الانصباء بالاول والثاني والثالث ويكتب اساميهم
ويقرع فمن خرج اسمه اولا فله السهم الاول ومن خرج
ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل في القسمة الدراهم
الا برضاهم فان قسم ولاحدهم مسيل او طريق مثلا

يبرهنا انه لهما ولو برهنا على الموت وعدد الورثة

والدار في ايديهم ومعهم وارث غايب او صبي قسم

ونصب وكيل او وصي بقبض نصيبه ولو كانوا مشرين

وغاب احدهم او كانت العقار في يد الوارث الغايب

او حضر وارث واحد لم يقسم وقسم بطلب احدهم

لو انتفع كل بنصيبه وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم

وان انتفع البعض وتضرر البعض لقلة حظه قسم بطلب

ذي الكثير فقط ويقسم العوض من جنس واحد ولا

ظهر غبن فاحش في القسمة تفسخ ولو استحق بعض شايع
من حظه رجع بقيطه في حظ شريكه ولا تفسخ القسمة
ولو تهايا في سكنى دار او دارين او خدمة عبد او عبدين
او غلة دار او دارين صح وفي غلة عبد او عبدين او بغل
او بغلين او ركوب بغل او بغلين او ثمرة شجرة او لبن
غنم لا كتاب المزارعة هي عقد على
الزرع ببعض الخارج وتصح بشرط صلاحية الارض
للزراعة واهلية العاقدين وبيان المدة وقت

امّا بعضا القاضي لانتقض نظره وان
وافقه وظهر الخطأ نقضه بعضهم

وان شرطا تخمير
عاما فسد البيع

وبعضهم

الاخر لم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن والا فسخت

وسفل صح

القسمة يسأل له علق مجرد وعلق مجرد قوم محل على

حدة وقسم بالقيمة وتقبل شهادة القاسمين ان

اختلفوا ولو ادعى احدهم ان من نصيبهم شيئا في يد

صاحبه وقد اقر بالاستيفاء لم يصدق الا ببينة وان

ای بالقبض

قال استوفيت واخذت بعضه صدق خصمه بحلفه

ای قبضت

وان لم يقر بالاستيفاء وادعى ان ذا حظه ولم يسلم

ای بالقبض

الى وكذبه شريكه تحالفا وفسخت القسمة ولو

ظهر غلن

371

الخارج والباقي بينهما فسدت فيكون الخارج لرب
البذر ولآخر اجر مثل عمله او ارضه لم يزد على ما شرط
وان صحت فالخارج على الشرط فان لم يخرج فلا شيء
للعامل ومن ابى عن المضي اجبر الا رب البذر وتبطل
لموت احدهما فان مضت المدة والزرع لم يدرك فعلى
المزارع اجر مثل ارضه حتى يدرك ونفقة الزرع عليهما بقدر
حقوقهما كالحصاد والرفاع والدياس والتذرية
فان شرطاه فسدت كتاب المساقاة
كذا
على العامل صح

البذر وجنسيه وحظ الآخر والنخلية بين الارض والعامل

والشركة في الخارج وان يكون الارض والبذر لواحد

والعمل والبقر لآخر او يكون الارض لواحد والباقي

لآخر او يكون العمل لواحد والباقي لآخر فان كانت الا

رض والبقر لواحد والبذر والعمل لآخر او كان البذر

لاحدهما والباقي لآخر او كان البذر والبقر لواحد والباقي

لآخر او شرطا لاحدهما فقفزانا مسماة او ما على الماذيانات

والتوابي او ان يرفع رب البذر بذره او ان يرفع

الحاج والباقي

شروط جواز المزارعة

ابن خصم شيخ

الالف متعاقدين

الباء بياة اجل

النون كل بياة نصيب واحد

الحاء خلوة الارض

الصاد صلاحية الارض

الجيم جنس

الثاء ثبوت شركة فاسدة

الجيم جائز والاجارة صحيحة

ف ف ف ف ف ف ف

ح ح ح ح ح ح ح

ط ط ط ط ط ط ط

ي ي ي ي ي ي ي

ك ك ك ك ك ك ك

ل ل ل ل ل ل ل

م م م م م م م

ن ن ن ن ن ن ن

ه ه ه ه ه ه ه

و و و و و و و

ى ى ى ى ى ى ى

الاجارة عن ابي حنيفة

ف ف ف ف ف ف ف

ح ح ح ح ح ح ح

ط ط ط ط ط ط ط

ي ي ي ي ي ي ي

ك ك ك ك ك ك ك

ل ل ل ل ل ل ل

م م م م م م م

ن ن ن ن ن ن ن

ه ه ه ه ه ه ه

و و و و و و و

ى ى ى ى ى ى ى

الاجارة عند ابي يوسف

ف ف ف ف ف ف ف

ح ح ح ح ح ح ح

ط ط ط ط ط ط ط

ي ي ي ي ي ي ي

ك ك ك ك ك ك ك

ل ل ل ل ل ل ل

م م م م م م م

ن ن ن ن ن ن ن

ه ه ه ه ه ه ه

و و و و و و و

ى ى ى ى ى ى ى

ف ف ف ف ف ف ف

ح ح ح ح ح ح ح

ط ط ط ط ط ط ط

ي ي ي ي ي ي ي

ك ك ك ك ك ك ك

ل ل ل ل ل ل ل

م م م م م م م

ن ن ن ن ن ن ن

ه ه ه ه ه ه ه

و و و و و و و

ى ى ى ى ى ى ى

ف ف ف ف ف ف ف

ح ح ح ح ح ح ح

ط ط ط ط ط ط ط

ي ي ي ي ي ي ي

ك ك ك ك ك ك ك

ل ل ل ل ل ل ل

م م م م م م م

ن ن ن ن ن ن ن

ه ه ه ه ه ه ه

و و و و و و و

ى ى ى ى ى ى ى

ف ف ف ف ف ف ف

ح ح ح ح ح ح ح

ط ط ط ط ط ط ط

ي ي ي ي ي ي ي

ك ك ك ك ك ك ك

ل ل ل ل ل ل ل

م م م م م م م

ن ن ن ن ن ن ن

ه ه ه ه ه ه ه

و و و و و و و

ى ى ى ى ى ى ى

ف ف ف ف ف ف ف

ح ح ح ح ح ح ح

ط ط ط ط ط ط ط

ي ي ي ي ي ي ي

ك ك ك ك ك ك ك

ل ل ل ل ل ل ل

م م م م م م م

ن ن ن ن ن ن ن

ه ه ه ه ه ه ه

و و و و و و و

ى ى ى ى ى ى ى

ف ف ف ف ف ف ف

ح ح ح ح ح ح ح

ط ط ط ط ط ط ط

ي ي ي ي ي ي ي

ك ك ك ك ك ك ك

ل ل ل ل ل ل ل

م م م م م م م

ن ن ن ن ن ن ن

ه ه ه ه ه ه ه

و و و و و و و

ى ى ى ى ى ى ى

الاوداج وحل ذبيحة مسلم وكتابي وصبي وامراة

واخرس واقلف لا مجوسي ووثني ومرتد ومحرم

وتارك تسمية عمدا وحل لو ناسيا وكره ان يذكر مع

اسم الله غيره وان يقول عند قطع الذبح اللهم تقبل

من فلان فان قال قبل التسمية والاضجاع جاز والذبح بين

الحلق واللبة والذبح المري والحلقوم والودجان

وقطع الثلاث كاف ولو بظفر وقرن وعظم

وسن منزوع وليطة ومروة وما انهر الدم الا سنا

وظفرا قائمين

هي معاقدة دفع الاشجار من يعمل فيها على ان الثمر

بينهما وهي كالمزارعة وتصح في الشجر والكرم

والرطاب واصول الباذنجان فان دفع نخلا فيه ثمرة

مساقاة والثمرة تزيد بالعمل صحت وان انتهت لاطا

لمزارعة واذا فدرت فللعامل اجر مثله وتبطل بالموت

وتفسخ بالعذر كالمزارعة بان يكون العامل سارقا او مريضا

كتاب الذبائح

لا يفيد زعاء العمل

هي جمع ذبيحة وهي اسم لما يذبح وذبح قطع

الاوداج

325

والخيل وحلّ الأرنب وذبح ما لا يؤكل لحمه يطهر لحمه
ابو دوسن

وجلده الا الادمي والخنزير ولا يؤكل ما يبقى الا سمك غلث

طاف وحلّ بلا ذكوة كالجراد ولو ذبح شاة فتحركت
او ضمت سن ابو جاكر

او خرج الدم حلّ والا لا ان لم يرد رحيونه وان علم
حلّ وان لم يتحرك ولم يخرج الدم كتاب

كتاب الاضحية

وصلين رفعه لنجمع على اضاحي بتشديد الباء اسطاح

تجب على حر مسلم مقيم موسر عن نفسه

لا عن طفله شاة او سبع بدنة فجر يوم النحر الى آخر
ابو والبقر والبعير عن سبعة نفر ه

ايامه ولا يذبح مصري قبل الصلوة وذبح غيره ويضحي
ابو صلوة الاضحية ابو اهل القريه واهل الاخبية

والحديث والمراد ما هي الحديث نوع من التمثيل بخير المراد ما لذاذ المطعوب الفلاح

وظفر فائمين وندب حد الفقرة وكره النخع

وقطع الرأس والذبح من القفا وذبح صيد استأنس

وجرح لعقر توحش او تردى في بئر وسن بخر الابل

وذبح البقر والغنم وكره عكسه وحل ولم يترك جنين

بزكوة امه فصل فصل فيما يحل وما لا يحل لا يؤكل

ذو ناب ومخلب من السبع والطير وحل غراب الزرع

لا الابقع الذي يأكل الجيف والضبع والضب والزنبو

ر والسلحفاة والحشرات ولحم الاهلية والبغل

والخيل والحـ

بجلدها او تعمل منه نحو جراب او غربال وندب ان يذبح
ای طغرجق ای قل بر
بيده ان علم ذلك وكره ذبح الكتابي ولو غلطا وذبح
كل اضحية صاحبه صح ولا يضمان كتاب

الكراهية الكروه الى الحرام اقرب ونص محمد رحمه الله
ای واما الكروه اقرب الى الحرام
واما المشكوك اقرب الى الحلال
ان كل مكروه حرام فصحها في الاكل والشرب كره
فصحها
لبن الاتان والاكل والشرب والادهان والتطيب
ای حمر الاهلية
من اناء ذهب وفضة للرجل والمرأة الا من ضامر وذ
ای لاكن ای قورشن
جاج وبلوط وعقيق وحل الشرب من اناء مفضض
ای كومش لن میش جنق ای حقیق ای الحجر ای الزجاج

ای وجوز بالعرجاء الظلعاء
یمشی الی النسک یابعد

والخصی صح
بالجماء والتولاء لا بالعمیاء والعوداء والعجفاء والعرجاء
ای اعشق ای ادبر سولک طلو

ومقطوع الاذن والذنب والعین او الالیة والا
ای یوجی

ضحیة من الابل والبقر والغنم وجاز الثنی من الکل
والجذع من الضان وان مات احد السبعة وقالت
ای هو مات لدسنة الشهر
الورثة اذبحوها عنه وعنکم صح وان کان شریکه
السبعة نصرانیا او مریدا للحم لم یجز عن واحد منهم
ویاکل من لحم الاضحیة ویوکل غنیا ویدخر ویتصدق
ای اذ ف
ان لا ینقص الصدقة من الثلث ویتصدق

بجلدها

والآبا لخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة والأفضل

لغير السلطان والقاضي نزك التختم وحرم التختم

بالحجر والحديد والصفر والذهب لا الفضة وحل استعمال

الذهب يجعل في جفن الفص ونشد السن بالفضة لا بالذهب

وكره البا بس ذهب وحرير صبيا لا الخرقة لوضوء ومخاط

فصل

والرتج فضلها في النظر واللمس لا ينظر إلى غير وجه

الحرة وكفيها ولا ينظر من انتهى إلى وجهها الا الحاكم

والشاهد وينظر الطبيب إلى موضع مرضها وينظر

وتركه اى نزك التختم تعيم الحاكم الخ
والحاكم سلطانا كان او قاضيا او غيرهما
مما يحتاج الى الختم انتهى

وكره البا بس الصبي ذهبا او حريرا
لحاق الاثم كذلك فانه صاحب شرعه
حرم الثراب لا فرقة لوضوء
بفتح الواو ابتل من الوضوء
على الاعضاء او خاط وعند البعض
يكره ذكر لانه نوع تجبر انتهى

اى لا كره اى من منع الاسبو مكور مك

سئل الوقبل من الوقبل
سؤل عابين سرته الى ركبته
السترة بست بعورة بخلاف
الركبة وعند الشافعي على العكس
ومعنى عرسه واصة اطلال اشتهر بقيد
اطلال عن الواجب فى اذا كانت بطويلة او عكوفة
ليغير او وجهه بالرفع او الصاحبة لانه بالرفع
بالنقاء اى وجهها ومس وجهه الى
الرس والوهم والخير والشاف
والعضدان اس شديد وشوكا
لا يلزم من حضر الصلاة حضر الجمعة
فمن فاتهم على القول فقد فصل انتهى

فان خاف ان الشهوة لا تنظر الى وجهها الخ
كما فى حكم وشهد شديد على ما ذكر
على ما ذكر او اذا كان سراى امرد او حسن
طبعا او جرا فاحشا لا يحل فلم
النظر هو فوق الشهوة على ما فى
البدائع

والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسي مفضض

ويتقي موضع الفضة ويقبل قول الكافر في الحل والحرمة
اي فقد ما

والمملوك والصبي في الهدية والاذن والفاسق في المعاملات لا في الديانات ومن دعي الى وليمة وثمة لعب
اي الدعوة اي لا يقبل قول الفاسق في الحل والحرمة اي يكون

وغناء يقعد ويأكل فصل في اللبس حرم للرجل الا للامة
اي اللهو

لبس الحرير الا قدر اربعة اصابع وحل توسده وافتراشه
اي يسدبق

ولبس ما سداه حرير ولحمته قطن او خز وعكسه
اي وصوف الغنم والبعير اي ادبش

حل في الحرب فقط ولا يتحلى الرجل بالذهب والفضة

الا بالخاتم

فصل

فصل في استبراء وغيره من ملك امة حرم وطئها ولمسها

والنظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرئ له امتان اختان

قبلها بشهوة حرم وطئ واحدة منهما ودواعيه حتى

يحرم فرج الاخرى بملك او نكاح او عتق وكره تقبيل الرجل

ومعانقته في ازار واحد ولو كان عليه قميص جاز كالمها

فصل

فصل في البيع كره بيع العذرة لا السرقين له شراء

امة زيد قال بكر وكلني زيد ببيعها وكره لرب الدين

اخذ ثمن خمر باعها مسلم لا كافر واحتكار قوت الادمي

مسلم باع خمرا واخذ ثمنها وعليه دين فلا يكون لصاحب الدين ان ياخذ منه لانه بطل البيع فيبقى ملكا للمشتري وان كان البايع نصرانيا فلا بأس به لانه صح البيع فصار ملكا للبايع

بيع السرقين عندنا وكره بيع العذرة

الا اذا كان مخلوطا بالتراب وعند الشافعي يجوز بيعه مطلقا

الرجل الى الرجل الا العورة والمرأة للمرأة والرجل كالرجل

للرجل وينظر الرجل الى فرج امته وزوجته ووجه
اى وقت الجماع

فخذيه ورأسها وصدرها وساقيها وعضديها لا
اى زوجه

الى ظهرها وبطنها وفخذها ويمس ما حل النظر

اليه وامة غيره كمحرمه وله مس ذلك ان اراد الشراء وان
اى للرجل اى الذى رجل النظر اليه وصد

اشتهى ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد
اى اذا بلغت تسع سنة
اى على البيع

والخصي والمجبوب والمخنث كالفحل وعبدها كالاجنبي
اى رجل
اى مقطوع الذكر

جنبي ويعزل عن امته بلا اذنها وعن زوجته باذنها

اى مع عدم الاضرار بها

فصل في

Library Digitised Collections

Author/s:
Nasaf, Abd Allh ibn Ahmadd. 1310.

Title:
Kitb kanz f ilm fiqh

Date:
1121? [1709?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23203

File Description:
Part 4

وَاِجَابَةُ دَعْوَتِهِ وَاسْتِعَارَةُ دَابَّتِهِ وَكِرَاهُ وَكِسْوَةُ الثَّوْبِ

وَهَدِيَّةُ النَّقْدَيْنِ وَاسْتِخْدَامُ الْخَصِيِّ وَالدُّعَاءُ بِمَقْعَدِ الْعِزِّ
اى الدراهم والدنانير

مِنْ عَرْشِكَ وَعِتْقُ فُلَانٍ وَاللَّعِبُ بِالشِّطْرَنْجِ وَالنَّرْدِ وَكُلُّ
ويكره ان يقول الرجل
فى دعائه اللهم انى اسئلك
بمعاقد العز من عرشك
لانه وصف الله تعالى بما هو
باطل وهو تعلق عزه
بالعرش وعن ابى يوسف
رحمه الله انه لم ير به باسا
لان العادة جرت به

لَهْوٍ وَجَعْلُ الرَّايَةِ فِي عُنُقِ الْعَبْدِ وَحَلُّ قَيْدِهِ وَالْحَقْنَةُ
اى دواء من دبره
اى توقف

وَرِزْقُ الْقَاضِي وَسَفَرُ الْاَمَةِ وَاُمِّ الْوَلَدِ بِلَا مَحْرَمٍ وَشِرَاءُ

مَالَابُدَّ لِلصَّغِيرِ مِنْهُ وَبَيْعُهُ لِلْعَبْدِ وَالْاَمِّ وَالْمُلْتَقِطِ لَوْ فِي

مَحْرَمِهِمْ وَتَوْاجِرُهُ اَمَتَهُ فَقَطْ كِتَابُ

اِحْيَاءِ الْمَوَاتِ هِيَ اَرْضٌ تَعَذَّرَ زَرْعُهَا لِانْقِطَاعِ
الكبوة نوعان حسانة وناصبة والمراد ههنا الثانية من فوايد جواهر زاده
وهى الخلالة وتفسير احياء الموات يبيع عليها او يوسق او يكريها
او يسقيها هى ارض بلا نبع لانقطاع ماءها وكونها كذلك اذا انزت
اوصارت سبخة غادية اى قديمة خرابها كذا فى مرتبة ع كذا

والبهيمة في بلد يضر باهله لاغلاء ضيعته وما جلبه

من بلد آخر ولا يسعر السلطان الا ان يتعدى ارباب

الطعام عن القيمة تعديا فاحشا وجاز بيع العصير من

خمار واجارة بيت ليتخذ بيت نار او بيعة او كنيسة

او يباع فيه خمر بالسواد وحمل خمر لذمي باجر وبيع

بناء بيوت مكة وارضها وتعشير المصحف وبقطه

وتحليته ودخول ذمي مسجدا وعيادته وحصاء

البهايم وانزاء الحمير على الخيل وقبول هدية العبد التاجر

مدة اجازته

كدجلة والفرات غير مملوك ولكل ان يسقي ارضه

ويتوضاء به ويشرب منه وينصب الرحا عليه ويكري منها

كورس

نهرا الى ارضه ان لم يضر بالعامة وفي الانهار المملوكة

والاباءر والحياض لكل شربه وسقي دابته لا ارضه

وان خيف تخريب النهر لكثرة البقور يمنع والمحرز

الجميع البقر

في الكوز والحب لا ينتفع به الا باذن صاحبه وكري نهر

الكوب طو

غير مملوك من بيت المال فان لم يكن فيه شيء يجبر

الناس على كريه وكري ما هو مملوك على اهله ويجبر

لانقطاع الماء عنه او لغلبة به عليه غير مملوكة بعيدة

من العامر ومن احياء باذن الامام مالكه وان حجر

ولا يجوز ما قرب من العامر ومن حفر بئرا في موات

فله حريمها اربعون ذراعا من كل جانب وحريم العين

خمسمائة فمن حفر في حريمها منع منه وللقناة حريم

بقدر ما يصلحه وما عدل عنه القرات ولم تحتمل

عوده اليه فهو موات وان احتمل الاول حريم للنهر

مسائل الشرب هو نصيب الماء الانهار العظام

سد جلة والفرا

ء بعينه ولا يباع ولا يوهب ولو ملأ ارضه ماء فزرت

ارض جاره او غرقت لم يضمن كتاب

الاشربة الشراب ما يسكر والمحرم منها اربعة الخمر وهي

النيء من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد

وحرم قليلها وكثيرها والطلاء وهو العصير ان يطبخ

حتى ذهب اقل من ثلثيه والسكر وهو النيء من ماء الرطب

طب ونقيع الزبيب وهو النيء من ماء الزبيب والحل

حرام ان غلا واشتد وحرمتها دون حرمة الخمر

الاي على كريه ومؤونة كري النهر المشترك عليهم من اعلاه

فان جاوزه ارض رجل بري ولا كري على اهل الشفعة ٥٥
ر اهل شارب

ويصح دعوى الشرب بغير ارض نهر بين قوم اختصموا

في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم وليس لاحدهم ان

يشق منه نهرا او ينصب عليه رحى او دالية او جسرا
ر كوبري
ا برمق

او يوسع فم النهر او يقسم بالايام وقد وقعت القسمة

بالكوى او يسوق شربه الى ارض له اخرى ليس لها فيه
ر نهر
لا يجوز ماء

شرب بلا رضاهم ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع

بعينه والايباع

والبازي وسائر الجوارح المعلمة ولابد من التعليم وذا

بترك الاكل ثلثا في الكلب وبالرجوع اذا دعوته في البازي

ومن التسمية عند الارسال ومن الحرج في اي موضع كان

فان اكل من البازي الكل وان اكل الكلب والفهد لا وان اذ

ركه حبا ذكاه وان لم يرده او خنقه الكلب ولم يجرحه

او شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم

يذكر اسم الله عليه عمدا حرم وان ارسل مسلم كلبه فزـ

جره مجوسي فان زجر حل وكل ارسله مجوسي فزجره

وارسال مسلم او كتابي اذا هما تحاب
وعرد بالتسمية ما لم تطل الحكمة
بالشرط عدم تركها عمدا على ما مشى
متوحش بنو كلب بشرط انجاح
واما الاسترسال الكلب المعلم
كلب لا يحل صيده كلب غير
معلم وكلب المجوسي وكلب
لم يرسل للصيد او ارسل له
وترك التسمية عمدا او لا يطول
وقفته بعد ارساله لانها اذا
طال وقفته بعد الارسال لا يكون
الاصطياد مضافا الى الارسال
انجاح

فلا يكفر مستحلها بخلاف الخمر والحلال نبيذ التمر والزبيب

ان طبخ اد ني طبخه وان اشتد اذا شرب ما لم يسكر

بلا لهو وطرب والخليطان ونبيذ العسل والتين

والبر والشعير والذرة طبخ اولا والمثلث العنبي وحل

الانتباذ في الدباء والحنتم والمزفتة والنقير وحل

الخمر سواء خللت او تخللت وكره شرب دردي

الخمر والاعتباط به ولا يحد شاربه بلا سكر كتاب

الصيد هو الاصطياد ويحل بالكلب المعلم والفهد

والبازي

الذئب يصيد

وفي الخلاصة الكلب الحامة لا يحل صيده

والاذون ناب الذئب يصيد بنابه

وفي المحيط كل ذي ناب من السباع لا يحل صيده بنابه

والسبع كذلك كذا في البدائع

متأيلي العجز أكل كالله وحرم صيد المحوسي والوثني والمرتد ٥٥

وان رمى صيدا فلم يثخنه فرماه آخر فقتله فهو للثاني وحل
اي صوصلت مه

وان أثخنه فكذلك فللاول وحرم وضمن الثاني للاول قيمته

علم ما نقصته جراحته وحل اصطياد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل

كتاب

كتاب الرهن هو حبس شئ بحق يمكن

استيفاؤه منه كالدين ولزم بايجاب وقبول وبقبضه يتم صح

محوزا مفرغا مميزا والتخلية فيه وفي البيع قبض وله اي راهن
اي احوز عن رهن الثمر على راس الشجر دون الشجر فانه غير جائز ورده

ان يرجع عن الرهن ما لم يقبضه وهو مضمون بأقل من قيمته

مسلم فان جرحه حرم وان لم يرسله احد فجرحه مسلم فان
جرح حل وان رمى وسمى وجرح الحل وان ادرك حيا ذكاه
وان لم يذكه حرم وان وقع سهمه بصيد فتحامل وغاب
وهو في طلبه حل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا
لا وان رمى صيدا فوقع في الماء او على سطح او جبل ثم ترددي
الى الارض حرم وان وقع على الارض ابتداء حل وما قتله
المعراض بعرضه او البندقة حرم وان رمى صيدا فقطع
عضوا منه احل الصيد لا العضو وان قطعه اثلاثا والاكثر

تمت بالخير

عِهِ وتَعدِيهِ فِيمَتدُ واجرةُ بيتِ حفظِهِ وحافظِهِ على المرتهنِ

واجرةُ راعيهِ ونفقةُ الرهنِ والخراجُ على الراهنِ باب

ما يجوزُ ارتهانهُ والارتهانُ بهِ وما لا يجوزُ لا يصحُّ رهنُ

المشاعِ والثمرةِ على النخلِ دونها وزرعٍ على الارضِ دونها ٥٥

ونخلٍ في ارضٍ دونها والحرمةِ والمدبرِ والكاتبِ وامِّ الولدِ

ولا بالامانةِ وبالدركِ وبالبيعِ وانما يصحُّ بدينٍ ولو موعودًا

وبراسِ مالِ السلمِ وثمنِ الصرفِ والمسلمِ فيهِ فانْ هلكَ مُسْتَوْفًى

فيهِ والا بانْ يرهنَ بدينٍ عندًا لطفلِهِ وصحَّ رهنُ المحجورَيْنِ

عليهم

صورة المسئلة رجل باع شيئًا من رجل شيئًا وقبض الثمن فاخذ المشتري من البايع رهنا بما يلحقه من الدرك وهو الثمن عند الاستحقاق ذكره الاسبيجابي

صار صح

ومن الدين فلو هلك وقيمته مثل دينه صار مستوفيا دينه

وان كانت اكثر من دينه فالفضل امانة وقد الدين صار مستوفيا

وان كانت اقل صار مستوفيا بقدره ورجع المرتهن بالفضل

وله ان يطالب الراهن بدينه وحبسه به ويؤمر المرتهن

الا مرتهن

باحضار رهنه والراهن باداء دينه اولا وان كان الرهن

الربو من راهن

في يد المرتهن لا يمكنه من البيع حتى يقضيه الدين فاذا

قضى استرد الرهن ولا ينتفع المرتهن بالرهن استخداما و

الدين صح

سكنى ولبسا واجارة واعارة ويحفظه بنفسه وزوجته

وولده وخادمه الذي في عياله وضمن بحفظه بغيرهم وبايدا

وان كانت اكثر من دينه فالفضل امانة وقد الدين صار مستوفيا صح

عه وتعديه

وبطل بتنة كل منهما على رجل انه رهنه عبده وقبضه ولو مات

راهنه والعبد بايديهما فبرهن كل على ما وصفنا كان في يد

كل واحد نصفه رهنا بحقه

باب الرهن يوضع

على يد عدل وضعا الرهن على يد عدل صح ولا ياخذ احدهما

منه ويهلك في ضمان المرتهن فان وكل المرتهن او العدل او

غيرهما ليبيعه عند حول الدين صح فان شرطت في عقد الرهن

لم ينعزل بعزله وبموت الراهن والمرتهن وللوكيل ببيعه

بغيبته ورشته وتبطل بموت الوكيل ولا يبيعه المرتهن

سؤال اللغة حبس الشيء وبابه سبب كان وفي الشريعة جعل الشيء محبوسا بحق لا يتمكن من ابطاله حابس الرهن لا الراهن

الصحاح

والمكيل والموزون فان رهنت بجنسها هلكت بمثلها

من الدين ولا عبرة بالجودة ومن باع عبدا على ان يرهن

المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع لم يجبر والبايع فسخ

البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او قيمة الرهن رهنا

وان قال للبايع امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فهو

رهن ولو رهن عبدين بالف لا ياخذ احدهما بقضاء حصته

حصته كالمبيع ولو رهن عبدا عند رجلين صح والمضمون

على كل حصته دينه فان قضى دين احدهما فالكل رهن عند الآخر

وبطل بينة

على اجازة من رهنه او قضاء دينه ونفذ عتقه وطولب

بدينه لو حالا ولو موجلا اخذ منه قيمة العبد وجعلت الراهن

رهنا مكانه ولو عسر اسعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين

ويرجع به على سيده وان اتلاف الراهن كاعتاقه وان اتلفه

اجنبي فالمرتهن يضمنه قيمة فيكون رهنا عنده وخرج من

ضمانه باعارته من راهنه فلو هلك في يد الراهن يهلك مجانا ويرجو

به عاد ضمانه ولو اعاره احدهما اجنبيا باذن الاخر سقط

الضمان ولكل ان يرده رهنا وان استعاره ليرهنه

او الراهن الا برضاء الآخر فان حل الاجل وغاب الراهن

اجبر الوكيل على بيعه كالوكيل بالخصومة اذا غاب موكله

اجبر عليها وان باعه العدل واوفى من ثمنه فاستحق

الرهن وضمن فالعدل يضمن الراهن قيمته او المرتهن

ثمنه وان مات الرهن عند المرتهن فاستحق وضمن

الراهن قيمته مات بالدين او ضمن المرتهن رجع على

الراهن بالقيمة وبدينه باب التصرف في الرهن

والجناية عليه وجنايته على غيره وتوقف بيع الراهن

على اجازة المرتهن

قضاء من حقه ورجع بسبعمائة وان قتله عبد قيمته مائة
الى عبد رهن قاتل

فدفع به او فكه بكل الدين وان مات الراهن باع وصيه
الى قاتل

الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب وصيا
من يبيعه فقضاهم رهن عصيرا قيمته عشرة بعشرة
فصل

فتخمر ثم تخلل وهو يساوي عشرة فهو رهن بعشرة
وان رهن شاة قيمتها عشرة فماتت فدبغ جلدها وهو
يساوي درهما فهو رهن بدرهم ونماء الرهن كالولد
والثمر واللبن والصوف للراهن وهو رهن مع الاصل

صح ولو عين قدرا وجنسا او بلدا فخالف ضمن المعير المستعير

او المرتهن وان وافق وهلك عند المرتهن صار مستوفيا وو

جب مثله للمعير على المستعير ولو افتكه المعير لا يمنع المرتهن

ان قضى دينه وجنايه الراهن والمرتهن على الرهن مضمونه

وجنى عليهما وعلم ما لهما هدر وان رهن عبدا يساوي الفا بالف

مؤجل فرجعت قيمته الى مائه فقتله رجل وغرم مائه و

حل الاجل فالمرتهن بقبض المائه قضاء من حقه ولا يرجع

على الراهن بشيء ولو باعه بمائه بامره وقبض المائه

الراهن

قضاء من حقه

الاجراء كالمحدد من الخشب والحجر والليطة والنار الا اثر
اى قصب

والقود عينا الا ان يعفو الاولياء الكفارة وشبهه وهو ان
يتعمد ضربه بغير ما ذكر الا اثر والكفارة ودية مغلظة على
العاقلة لا القود والخطاء وهو ان يرمي شخصا ظنه
صيدا او حربيا فاذا هو مسلم او غرضا فاصاب ادميا
اى يوماج

وما جرى مجراه كنايم انقلب على رجل فقتله الكفارة
والدية على العاقلة والقتل بسبب كحافر البئر وواضع
الحجر في غير ملكه الدية على العاقلة لا الكفارة والكل يوجب

الخطاء على نوعين خطاء في القصد كما اذا رمى شخصا يظنه صيدا فاذا هو ادمي او يظنه حربيا وهو مسلم وخطاء في الفعل كما اذا رمى غرضا فاصاب ادميا كذا في الهداية وقال في المحيط لو رمى رجلا فاصاب حائطا ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطاء لانه اخطاء في اصابة الحائط ورجوع السهم مبني على اصابة الحائط لا على الرمي السابق لانه الخطاء الصحاح

ويهلك مجانا وان بقي نماؤه هلك الاصل فكر بحظه يقسم الدين
الفروق
على قيمته يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض فسقط من الدين
حصة الاصل وفكر النماء بحصته وتصح الزيادة في الرهن
لا في الدين وان رهن عبدا بالف فرفع عبدا آخر رهنا
مكان الاول وقيمته كل الف فالاول رهن حتى يرده الى
الراهن والمرتهن في الآخر امين حتى يجعله مكان الاول

كتاب الجنايات موجب

القتل عمدا وهو ما تعمد ضربه بسلاح ونحوه في تفريق

الاجزاء

قِصاصاً عن ابيه سقط وانما يقتص بالسبق مكاتب قتل عمداً

وترك وفاءً ووارثه سيده فقط اولم يترك وفاءً وله وارث

يقتص وان ترك وفاءً ووارثاً لا وان قتل عبد الرهن لا يقتص

حتى يجتمع الراهن والمرتهن ولاب المعتوه القود والصلح

لا العفو بقتل وليه والقاضي كالاب والوصي في المعتوه يصالح

فقط والصبي كالمعتوه وللبالغ القود قبل كبر الصغار وان قتل

بسم يقتص ان اصابه بحديد والا لا كالخنق والتغريق ومن

جرح رجلاً عمداً فصار ذا فراش ومات يقتص وان

تربيه وهو ابنه يعني اذا كان ابن للمعتوه ابن فقتل ابنه فلاب المعتوه ولاية الاستيفاء القصاص

حرمان الارث الاهذا وشبه العمد في النفس عمد فيما سواه

باب ما يوجب القود وما لا يوجب

القصاص بقتل كل محقون الدم على التابيد عمدا ويقتل

الحر بالحر وبالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتلان بالمستامن

والرجل بالمراة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن

وبناقص الاطراف وبالمجنون والوالد بالولد ولا يقتل

الرجل بالولد والام والجدة كالاب وبعبده ومدبره

اى لا يقتص

وبمكاتبه وبعبد ولده وبعبد مكاتب بعضه وان ورث

قصاصا على ابيه

ومن دخل عليه غيره ليلا فاخرج السرقة فاتبعه فقتله فلا
شيء عليه بكل القصاص فيما دون النفس يقتص
بقطع اليد من المفصل وان كانت يد القاطع اكبر وكذا
الرجل وما دون الانف والاذن والعين ان ذهب ضوؤها
وهي قائمة ولو قلعها لا والسن وان تفاوتا وكل شجة
تحقق فيها المماثلة ولا قصاص في عظم وطرف رجل وامرأة
وحر وعبد وعبد بين وطرف المسلم والكافر سيان وقطع
يد من نصف الساعد وفي جائفة يرى منها ولسان وذكر

مات بفعل نفسه وزيد واسد وحية ضمن زيد ثلث
اى ارسلان اى بلان
الدية ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء
اى فلج چكد
بقتله ومن شهر على رجل سلاحا ليلا او نهارا في مصر او غيره
او شهر عليه عصى ليلا في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور
عليه فلا شيء عليه وان شهر عليه عصا نهارا في مصر فقتله
المشهور عليه قتل به وان شهر المجنون على غيره سلاحا
فقتله المشهور عليه عمدا يجب الدية وعلى هذا الصبي والدابة
ولو ضربه الشاهر فانصرف فقتله الآخر قتل القاتل
اى عاد

ومن عليه غيره

بيدٍ وضمنا دِيَتها وان قطع واحدٌ يميني رجلين فلهما قطع
يمينه ونصف الدية فان حضر واحدٌ وقطع يده فللآخر عليه
نصف الدية وان اقر عبدٌ بقتل عمدٍ يقتص به وان رمى رجلاً
عمداً فنفذ السهم منه الى آخر يقتص للاول وللثاني الدية
فصل
فصلهم من قطع يد رجلٍ ثم قتله اخذ بالامرين ولو
عمدين او خطائين او مختلفين تخلل بينهما برء او لا الا في خطائين
لم تخلل برء فيجب دية واحدة لمن ضربه مائة سوط
فبرئ من سبعين ومات من عشرة وان عفى المقطوع

الّا ان يقطع الا الحشفة وخير بين القود والارش ان كان

القاطع اشل او ناقص الاصابع او كان راس الشاج اكبر

فصحه وان صولح على مال وجب حالا وسقط القود

فصل

وليتصف ان امر الحر القاتل ونبذ القاتل رجلا بالصلح

عن دمها على الف فعفا فان صالح احد الاولياء حظه

على عوض او عفى فلمن بقي حظه من الدية ويقتل الجمع

بالفرد والفرد بالجمع اكتفاء فان حضر واحد قتل له

وسقط حق البقية لكون القاتل ولا يقطع يد رجلين

بيد وفعنا

وعفى ضمن القاتل طرح دية اليد باب الشهادة في القتل

ولا يقيد حاضر بحتمه اذا اخوه غاب عن خصومته فان يعد
اى لا يقتص

لابد من اعادته ليقتلا ولو خطأ او دينا لا فان ثبت القاتل
لا يلزم اعادته

عفو الغايب لم يفد وكذا لو قتل عبدهما واحدهما غايب وان شهد

وليان بعفو ثالثهما لغت فان صدقهما القاتل فالدية اثلاثا وان
لهم

كذبهما فلا شيء لهما وللاخر ثلث الدية وان شهدا انه ضربه

فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص وان اختلف شاهد

القتل في الزمان او المكان او فيما به القتل او قال احدهما

عن القطع فمات ضمن القاطع الدية ولو عفى عن القطع وما
واصله
يحدث منه او الجناية لا فاخطأ من الثلث والعمد من
عن لا يجب الدية
كل مال وان قطعت امراة يد رجل عمدا فترزوجها على يده
ثم مات فلها مهر مثلها والدية في مالها وعلى عاقلتها لو
خطاء وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او على الجناية
ومات منه فلها مهر مثلها ولا شيء عليها لو عمدا ولو خطاء
رفع عن العاقلة مهر مثلها ولهم ثلث ما ترك وصية ولو
قطع يده فاقتص له فمات الاول قتل به وان قطع يد القاتل

وعفى ضمن العا

الديات دية شبه العمد مائة من الابل اربعون بنت مخاض
الى جذعة ولا تغليظ الا في الابل والخطاء مائة من الابل اخماسا
ابن مخاض وبنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة
او الف دينار او عشرة الاف درهم وكفارتهما ما ذكر
في النص ولا يجوز الاطعام والجنين ويجوز الرضيع لو
احد ابويه مسلما ودية المرأة على النصف من دية الرجل
في النفس وفيما دونها ودية المسلم والذمي سواء فصل
في النفس والجارحة واللسان والذكر والحشفة والعقل

قتله بعصا وقال الآخر لم أدر بماذا قتل بطلت وان شهدا
ا ر او طوف

انه قتله وقال لا لم ندر بماذا قتله يجب الدية وان اقرت
كلا منهما قتله وقال الولي قتلتماه جميعا قتلهما ولو كان
مكان الاقرار شهادة لغت باب في اعتبار حالة القتل
المعتبر حالة الرمي فيجب الدية برؤية المرمي اليه قبل الوصول
لا بإسلامه والقيمة بعتقه ولا يضمن الرامي برجوع شا
ا ر لا يجب الدية
هد الرجم بعد الرمي وحل الصيد برؤية الرامي لا بإسلامه
ا ر لا حل الصيد
ووجب الجزاء بحلة لا بإحرامه كتاب
ا ر لا يجب الجزاء
كتاب

الديات وبه

ذهب نفعه ففيه دية كيد شلت وعين ذهب ضوؤها

فصاعدا في الشجاج في الموضحة نصف عشر الدية وفي الهاشمة

عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الآمة والجائفة

ثلثها فان نفذت الجائفة فثلثاها وفي الحارصة والدامعة

والدامية والباضعة والمتلاحمة والسمحاق حكومة

عدل ولا قصاص في غير الموضحة وفي اصابع اليد نصف

الدية ولو مع الكف ومع نصف الساعد نصف الدية

وحكومة وفي قطع الكف وفيها اصبع واصبعان عشرها

والسمع والبصر والشم والذوق والحية ان لم تشبت

وشعر الراس والعينين واليدين والشفتين والحاجبين

والرجلين والاذنين والالتيين وثدي المراة الدية

وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشفار

العينين الدية وفي احدها ربعها وفي كل اصبع من اصابع

اليدين والرجلين عشرها ومافيها مفاصل ففي احدها

ثلث دية اصبع ونصفها لوفيها مفصلان وفي كل

سن خمس من الابل او خمسمائة درهم وكل عضو

فنبت سن الاول بجب وان شج رجلا فالنحم ولم يبق
الدية
له اثر او ضرب فجرح فبرء وذهب اثره فلا ارش ولا
قود بجرح حتى يبرء وكل عمد سقط قوده بشبهة لقتل
الاب ابنه عمدا فديته في مال القاتل وكذا ما وجب
صلحا او اعترافا فاول لم يكبر بنصف العشر وعمد الصبي
والمجنون خطاء وديته على عاقلته ولا تكفير فيه ولا
حرمان فصل في الجنين ضرب بطن امراة
فصل
فالقت جنينا ميتا بجب غرة نصف عشر الدية فان

او خمسها ولا شيء في الكوع وفي الاصبع الزائدة وعلى الصبي

وذكره ولسانه ان لم يعلم صحته بنظر وحركة وكلام

محكومة شجة رجلا فذهب عقله او شعر راسه دخل

ارش الموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره

او كلامه لا وان شجه موضحة فذهب عيناه او قطع

اصبعه فشلت اخرى او المفصل الاعلى فشل ما بقي او كل

اليد او كسر نصف سنه فاسود ما بقي فلا قود وان

قلع سنه فنبت مكانها اخرى سقط الارش وان اقيد

فنبت لس

فرجها حتى اسقطت ضمن عاقلتها الغرة ان فعلت بلا اذن
ار زوج

باب ما يحدث الرجل في الطريق من اخراج

الى طريق العامة كنيفا او ميزابا او جرصنا او دكانا فللكل نزعه
ار چوربكر ديوار اچينه صواقق وبعضلر قتنه ذكر دن اقمق

وله التصرف في النافذ الا اذا اضر وفي غيره لا يتصرف الا
ار صاحب كيف

باذن فان مات احد بسقوطها ففي بيته على عاقلته

كما لو حفر بئرا في طريق او وضع حجرا فتلف به انسان

ولو بهيمة فضمانها في ماله ومن جعل بالوعة في طريق
اى اوده غسل ادجك يير وسراى اوريه يستوقيو
وجر كف

بامر سلطان او في ملكه او وضع خشبة فيها او

الْقَتْ حَيًّا فَمَاتَ فَدِيَةٌ وَإِنْ الْقَتْ مَيِّتًا فَمَاتَتِ الْأُمُّ

فَدِيَةٌ وَغُرَّةٌ وَإِنْ مَاتَتْ فَالْقَتْ مَيِّتًا فَدِيَةٌ فَقَطْ وَمَا

الْأُمِّ

الرِّ الْأَغَرِّ

تَجِبُ فِيهِ يُورَثُ عَنْهُ وَلَا يَرِثُ الضَّارِبَ فَلَوْ ضَرَبَ

بَطْنَ امْرَأَةٍ فَالْقَتْ ابْنَهُ مَيِّتًا فَعَلَى عَاقِلَةِ الْأَبِ غُرَّةٌ

وَلَا يَرِثُ مِنْهَا وَفِي جَنِينِ الْأَمَةِ لَوْ ذَكَرًا نِصْفُ عُشْرِ

قِيمَتِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا وَعُشْرُ قِيمَةِ لَوْ أُنْثَى فَإِنْ حَرَّرَهُ سَيِّدُهُ

بَعْدَ ضَرْبِهِ فَالْقَتْهُ فَمَاتَ فَفِيهِ قِيمَتُهُ حَيًّا وَلَا كَفَّارَةَ

فِي الْجَنِينِ وَإِنْ شَرِبَتْ دَوَاءً لِتُطَرِّحَ جَنِينَهَا أَوْ عَالَجَتْ

أَيْ بِرِفْقٍ

فَرْجَهَا حَتَّى

بنقضه مسلم او ذمي ولم ينقضه في مدة يقدر على نقضه

وان بناه مائل ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه بلا طلب فان

مال الى دار او رجل فطلب اليه نقبها فان اجله او ابراه صح

بخلاف الطريق حائط خمسة اشهد على احدهم فسقط
ار مايل بين خمسة رجال

على رجل ضمن خمس الدية دار ثلثة حفر احدهم فيها بئرا
ار دار لهما بين ثلثة رجال

او بنى حائطا فعطب به رجل ضمن ثلث الدية باب

جناية البهيمة والجناية عليها وغير ذلك ضمن الراكب

ما اوطأت دابته بيد ورجل ورأس او كدمت او خبطت
ار عضت طوفسه

او قنطرة بلا اذن الامام فتعمد رجل المرور عليهما لم يضمن

ومن حمل شيئا في الطريق فسقط على انسان ضمن ولو كان

رداء قد لبسه فسقط لا مسجد لعشيرة فعلق رجل منهم
اصله ار لقوم

قنديلا او جعل فيها بواري او حصاة فعطب به رجل

لم يضمن وان كان من غير هم وان جلس فيه رجل منهم
ضمن ار

فعطب به احد ضمن ان كان في غير الصلوة وان كان

فيها لا فضله في الحايط المابد حايط كان الطريق
ار لا ضمن
ة الصلوة

العامة ضمن ربه ما تلوث به من نفس او مال ان طالب

بنقضه مال

بعيرٍ انسانًا ضمن عاقلة القايد الدية فان كان معه سايقٌ

فعليهما وان ربط بعيرًا على قطارٍ رجع عاقلة القايد بدية

ما تلف على عاقلة الرابط ومن ارسل بهيمة وكان سايقها او

صاحبة فوقها ضمن وان ارسل طيرًا او كلبًا ولم يكن

سايقًا او انفلتت دابة فاصابت مالًا او آدميًا ليلًا او نهارًا

لا وفي فقء شاة لقصاب ضمن النقصان وعين بدنة الجزار والحمار

والفرس ربع القيمة باب الجناية

المملوك والجناية عليها عليه جنايات المملوك لا توجب

لا ما تفحشت برجل وذنب الا اذا اوقفها في الطريق وان اصا
ضربت بحد حافرها هـ
بت يدها او رجلها حصاة او نواة او انا رغبارا او حجرا صغيرا
فوقها عينا لم يضمن ولو كبيرا ضمن فان راثت او بالت في
طريق لم يضمن من عطب به وان اوقفها لذلك وان اوقفها
وما ضمن صح
لغيره ضمن الراكب ضمنه السايق والقايد وعلى الراكب
الكفارة لا عليهما ولو اصطدم فارسان او ماشيان
فمات اضمن عاقلة كل دية الاخر ولو ساق دابة فوق
قع السرج على رجل فقتله ضمن وان قاد فطار فوطئ
باص
بعيرا

مديون خطاء فحرره سيده بلا علم عليه قيمة لرب الدين

وقيمة لولي الجناية ماذونة مديونة ولدت بنتا مع

ولدها للدين وان جنت فولدت لمزيد دفع الولد له عبد ذعر

(الرجيت)

رجلا ان سيده حرره فقتل وليه خطاء لا شئ له قال معتق

لرجل قتلت اخاك خطاء وانا عبد وقال بعد العتق فالقول للعبد

وان قال لها قطعت يدك وانت امتي فقالت بعد العتق فالقول

(الموبا)

لها وكذا كل ما اخذ منها الا الجماع والغلة عبد محجور امر

صبيا حرا بقتل رجل فقتله فديته على عاقلة الصبي وكذا

الا دفعا واحدا لو محلا له والا قيمة واحدة جنى عبد
اى احترازا عن المدبر وام الولد
خطاء دفعه بالجناية فيملكه او فداه بارشها فان فداه
فجنى فهي كالاولى فان جنى جنايتين دفعه بهما او فداه بار
شهما فان اعتقه غير عالم بالجناية ضمن الاقل من قيمته
ومن الارش ولو عالما بها لزمه الارش كبيعه وتعليق
عتقه بقتل فلان ورميه وشجه ان فعل ذلك عبد قطع يد
حر عمدا ودفع اليه فحزه فمات من اليد فالعبد صالح
بالجناية وان لم يحزه رد على سيده ويقاد جنى ما دون
اى يقتص

مديون

قدر من قيمته ففي يده نصف قيمته قطع يد عبد فمرض سيده

فمات منه وله ورثة غير لا يقتص والا اقتص منه قال

ار المولى

احدكما حتى تبينا فبين في احدهما فارشهما للسيد فقاء

ار جفره

عيني عبد دفع سيده واخذ قيمته او امسكه عبده ولا ياخذ

النقصان جنى مدبر وام وولد ضمن السيد الاقل من القيمة

ومن الارش فان دفع القيمة بقضاء فجنى اخرى شاركت

الثاني الاول ولو بغير قضاء اتبع السيد او ولي الجناية الاولى

باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلك

ان امر عبدا عبده فقتل رجلين عمدا ولكل واحد منهما ولیان فعفى احد ولي

كل منهما دفع سيده نصفه الى الآخرين او فداه بالدية فان

قتل احدهما عمدا والآخر خطاء فعفى احد ولي العمد فدى

بالدية لولي الخطاء وبنصفها لاحد ولي العمد او دفعه عبد

البهما اثلاثا عبدهما قتل قريبهما فعفى احدهما بطل الكل

فصل

فصله قتل عبد خطاء يجب قيمته ونقص عشرة لو كان

بنت عشر الا في او الثر وفي الامة عشرة من خمسة الا في وفي

المغصوب يجب قيمته ما بلغت وما قدر من دية الحر

قدر من

ولو غصب عبدا قيمته عشرون الفا فهلك عنده يلزمه يجب قيمته بالاجماع

بذكر النصف على الغاصب غصب صبيا حرا فمات في يده فجاءة الركهان
او بحمى لم يضمن وان مات بصاعقة او نهش حية قربته الى السمه الى بلد ريم دوشه الى بلد صوفق
على عاقلة الغاصب كصبي اودع عبدا فقتله وان اودع
طعاما فاكله لم يضمن باب القسامة هي
يمين الجناية قتيل وجد في محلة لم يدر قاتله حلف خمسون
رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلنا ولا علمنا له
قاتلا فان حلفوا فعلى اهل المحلة الدية ولا يحلف الولي
وان لم يبق العدد كرر الحلف عليهم ليتم الخمسون ولا

واما طاء بشر
مغر اتيلو مالد

قطع يد عبده فغصبه رجل ومات منه ضمن قيمته أقطع وان

قطع يده في يد الغاصب فمات منه برئ غصب مجنونا مثله

فمات في يده ضمن مدبرا حتى عند غاصبه ثم رق عند سيده

ضمن قيمته لهما ورجع بنصف قيمته على الغاصب ودفع الى

الاول ثم رجع به على الغاصب وبعكسه لا يرجع به ثانيا و

القن كالمدبر غير ان المولى يدفع العبد هنا وتم القيمة مدبرا

حتى عند غاصبه فرد فغصبه فجنى فعلى سيده قيمته لهما

ورجع بقيمته على الغاصب ودفع نصفها الى الاول ورجع

بذلك النصف

يقبض فعلى عاقلة البايع وفي الخيار على ذي اليد ولا تعقل عاقلة
حتى يشهد الشهود انها لذي اليد وفي الفلك على من فيها من الر
كاب والملاحين وفي المسجد محلة على اهلها وفي الجامع
والشارع لا قسامة والدية على بيت المال ويهدر لو في
بريه او وسط الفرات ولو محتسبا بالشاطئ فعلى اقرب
القرى ودعوى الولي على واحد من غير اهل المحلة يسقط
القسامة عنهم وعلى معين منهم لا وان التقا قوم بالسيوف
فاجلوا عن قتيل فعلى اهل المحلة الا ان يدعي الولي على اولياء

قسامة على صبي وامرأة وعبد ومجنون ولا قسامة ولا دية
في ميت لا أثر به أو يسيل دم من أنفه أو فمه أو دبره بخلاف
عينه وأذنه قتيل على دابة معها سائق وقائد أو راكب
قرينة على عاقلته مرت دابة عليها قتيل بين قريتين
فعلى أقربهما وان وجد في دار انسان فعليه القسامة
والدية على عاقلته وهي على أهل الخطة دون السكان وهم
والمشترين فان لم يبق واحد منهم فعلى المشترين وان وجد
في دار مشتركة على التفاوت فهي على الرؤوس وان بيع ولم

يقبض فعلى

سنة الآدرهم او دينار وثلث فلم يزد كل واحد من

كل الدية في ثلث سنين على اربعة فان لم تتسع القبيلة لذلك

ضم اليهم اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصبات والقا

تل كاحدهم وعاقلة المعتق قبيلة مولاه ويعقل عن مولى

الموالاة مولاه قبيلته ولا تعقل عاقلة جناية العبد والعمد

وما لزم صلحا او اعترافا الا ان يصدقوه وان جنى حر على

عبد خطأ فهي على عاقلته

كتاب

الوصايا الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت

الوصية حرام للاغنياء لان الوصية حق الفقراء لا يجوز اكل الوصية الا الفقراء ولا للوارث اي يكاد الوصية واي كافوا مستحقين لعطية الله على لسان رسوله للوصية للوارث و ٢ فتوى غير فتوى وهي نزع الحاوي حرام على لسان الله

او عن معتبر منهم وان قال المستحلف قتله زيد حلف بالله ما

قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد وبطل شهادة بعض

اهل المحلة على قتل غيرهم او واحد منهم كتاب

كتاب

العاقل هي جمع معقلة وهي الدية كل دية وجبت بنفس

القتل على العاقلة وهي اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤ

خذ من عطاياهم في ثلث سنين فان خرجت العطايا

في اكثر من ثلث او اقل اخذ منها ومن لم يكن ديوانيا فعاقلته

قبيلته يقسم عليهم في ثلث سنين لا يؤخذ من كل في كل

سنة الا درهم

الوصية والاستثناء وله الرجوع عن الوصية قولا وفعلا بان
باع او وهب او قطع الثوب او ذبح الشاة والجحود لا
يكون رجوعا باب الوصية بثلث المال
اوصى بالثلث ماله ولآخر بثلث ماله ولم تجز الورثة
فثلثه لهما فاوصى لآخر بسدس ماله فالثلث بينهما اثلاثا
فان اوصى لاحدهما بجميع ماله ولآخر بثلث ماله ولم تجز
فثلثه بينهما نصفان ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث
الا في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة وبنصيب ابنه

وهي مستحبة ولا تصح بما زاد على الثلث ولا لقاتل ووارث
له ان لم تجز الورثة ويوصي المسلم للذمي وبالعكس وقبول
لها بعد موته وبطل ردها وقبولها في حياته ندب النقص
من الثلث ويملك بقبوله الآن يموت الموصى له بعد موت
الموصي قبل قبوله ولا يصح وصية المديون
ان كان دينه محيطا والصبي والمكاتب وتصح الوصية
للحمل وبه ان ولدت لاقل مدته من وقت الوصية
ولا تصح الهبة له وان اوصى بما يملك الآن حملها صحت

الوصية والاستثناء

في الالف وبثلثه لزيد وعمر وهو ميت لزيد كله ولو قال
بين زيد وعمر ولزيد نصفه وبثلثه له ولا مال له ثلث
ما ملكه عند موته وبثلثيه لامهات اولاده وهن ثلث
وللفقراء والمساكين لهن ثلثه من خمسه وسهم الفقراء
وسهم المساكين وبثلثه لزيد وللمساكين لزيد نصفه ولهم
نصفه وبما يئه لرجل وبمائه لاخر فقال لكل واحد منكما
له ثلث كل مائه وبار بعمائه له وبمائتين لاخر فقال لاخر
اشركتك معهما له نصف مال كل منهما وان قال لورثته

بطل وبمثل نصيب ابنه صح فان كان له ابنان فله الثلث

وبسهم او جزء من ماله فالبيان الى الورثة قال سدس

مالي لفلان ثم قال له ثلث مالي له ثلث ماله وان قال

سدس مالي لفلان ثم قال له سدس مالي له السدس وان

اوصى بثلث دراهمه او غنمه وهلك ثلثاه له ما بقي ولو

قيقا او ثيابا او دورا له ثلث ما بقي وبالف وله عين ودين

فان خرج الالف من ثلث العين دفع اليه والا فثلث

العين وكلما خرج شيء من الدين له ثلثه حتى يستو

في الالف وثلث

له والامثل ذرعه والاقرار مثلها وبالف عين من مال اخر فاجاز

رب المال بعد موت الموصي فدفعه صح وله المنع بعد الا

جازة وصح اقرار احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه

بثلث نصيبه والامة فولدت بعد موته وخرجا من ثلثه

فهما له والا اخذ منهما ثم منه ولابنه الكافر والرقيق

في مرضه فاسلما وعتق بطل كهبته واقراره والمعقل

والمفلوج والاشل والمشلول ان تطاول وكل فلم يخف منه

الموت من كل المال والا فمن الثلث باب

لفلانٍ على دَيْنٍ فصدّقوه إلى الثلث فان اوصى بوصايا عُزِلَ
الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكلٍّ
صدّقوه فيما شئت وما بقي من الثلث فللوصايا ولاجنبيٍّ
وَوارثٍ له نصف الوصية وبطل وصية الوارث وبيتٍ
متفاوتٍ لثلاثةٍ فضاع ثوب والحريد رأى والوارث
يقول بكلٍّ هلك حقّك بطلت الآن يسلموا ما بقي فلذي الجيد
ثلثاه ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كلٍّ وبيتٍ
عينٍ من دارٍ مشتركةٍ وقسم ووقع في حظّه فهو للموصي

له والامر

ويدفع الى الغريم وبحقوق الله تعالى قدمت الفرايض وان اخرها
كالحج والزكوة والكفارات وان تساوت في القوة بدئ
بما بدئ به وبحجة الاسلام احجوا عنه رجلا من بلده يحج
راكبا والا فمن حيث تبلغ ومن خرج من بلده حاجا فما
ت في الطريق فاوصى بان يحج عنه حج عنه من بلده والحا
ج من غير مثله باب الوصية للاقارب وغيرهم جيرانه ملاصقوه واصهاره كل ذي رحم محرم
من امرأته واختانه زوج كل ذات رحم محرم منه

العتق في المرض تحرير في مرضه ومحاباته وهبته وصيته ولم يسع

ان اجيز فان حابى فحرره فهي احق وبعكسه استويا وان

اوصى بان يعتق عنه بهذه المائة عبد فهلك منها وصحر لم

ينفذ بحلاف الحج وبعتق عبده فمات فحنى ودفع بطلت

وان فدى لا وبثلثه لزيد وترك عبدا فادعى زيد عتقه

في صحته والوارث في مرضه فالقول للوارث والاشبه لزيد

الا ان يفضل من ثلثه شيء او يرهن على دعواه وكوادعى

رجل دينا والعبد عتقا وصدقهما الوارث سعى في قيمته

ويدفع الى

والسكنى والثمرة وتصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره
مدة معلومة وابدا فان خرج العبد من ثلث سلم اليه
ليخدمه والا خدم الورثة يومين والموصى له يوما وهكذا
يعود الى ورثة الموصى وكلوا من في حياة الموصي بطلت
وبثمرة بستانه فمات وفيه ثمرة له هذه الثمرة وان
زاد ابدا له هذه ويستقبل كغلة بستانه وبصوف غنمه
وولدها ولبنها له الموجود عند موته قال ابدا او لا

باب

باب وصية الذمي ذمي جعل داره بيعة

واهل زوجته واله اهل بيت وجنسه اهل بيت ابيه وان او
صى لاقاربه او لذي قرابته او لارحامه او لاسبابه فهي
للاقرب والاقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل
الوالدان والولد والوارث ويكون للاثنين فصاعدا
فان كان له عمان وخلان فهي لعميه ولو عم وخلان
له النصف ولهما النصف ولو عم وعمة استويا ولولد
فلان للذكر والانثى على السواء ولورثته فلان للذكر
مثل حظ الانثيين باب الوصية بالخدمة

والسكنى والغ

فعل احد الوصيين في غير تجهيز وشراء الكفن وحاجة

الصغار والانتهاب لهم ورد وديعة عين وقضاء

دين وتنفيذ وصية معينة وعتق عبد عين والخصومة

في حقوق الميت ووصي الوصي وصي الزكاتين ويصح قسمة

عن الورثة موصى له ولو عكس لا فلو قاسم الورثة واخذ

نصيب الموصى له فضاع رجع بثلث ما بقي وان اوصى

الميت بحجة فقاسم الورثة فهلك ما في يده او دفع الى

من تحج عنه فضاع في يده حج عن الميت بثلث ما بقي

او كنيسة في صحته فمات فهي ميراث وان اوصى بها لقوم
مسلمين فهو من الثلث وبناء كنيسة لقوم غير مسلمين
صحت كوصية حربي مستامن بكل ماله لمسلم او ذمي

باب الوصي اوصى الى رجل فقبل عنده ورد عنده
ترتد والا لا وبيعه تركته كقبوله وان مات فقال لا اقبل
ثم قبل صح ان لم يخرجه قاض ممن قال لا اقبل والى عبد
وكافر وفاسق بدله بغيرهم والى عبده ووريثه صغار
صح والا لا ومن عجز عن القيام بها ضم غيره اليه وبطل

فعل احد

فان لم يوص الاب فالجد كالاب فضلا في الشهادة

شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لغت الا ان

يدعى زيد وكذا الابنان وكذا لو شهدا لوارث صغير بمال

او كبير بمال الميت ولو شهد رجلان لرجلين على ميت بدين

الف وشهد الاخران للاولين بمثله تقبل وان كانت شها

دة كل فريق بوصية الف

كتاب

كتاب الخنثى

هو من له فرج وذكر فان بال من الذكر فغلام وان بال

من الفرج فانثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا

دلالت بلکہ طبرانی اورثہ لہ دی سکہ دی فضل انو کا روستہ وارد دی
فلازم دی والله بو حالی رسول الله ثنا طبرانی خالی
علی دی اشتمل کمی الی کہ بیہ سمشدد الله ح المثانی قال الله تعالی
منها خلقناکم وفیها نعیدکم ومنها نخرجکم تارة اخری کہ طبرانی بردی بر رسول دی
نه ابدا روز اشد کی بر رسول دی
کبیر وبیره اعاده ایلیر سروز وصح فیسمة القاضی واخذه حظ الموصی له ان غاب و
کبیر وبرداخ بارد سارونه
اشتد فضل بولو سوزی ایدی قبول
دی صادق قدس الله الاعظم اول بیع الوصی عبدا من الترکة بیعه الغرماء وضمن الوصی ان
باع عبدک اوصی ببیعه وتصدق بثمنه ان استحق العبد
بعد هلاک ثمنه عنده ویرجع فی ترکة المیت وفی مال
الطفال ان باع عبده واستحق وهلک الثمن فی یده وهو
علی الورثة فی حصتهم وصح احتاله بماله لو خیرا له وبیعه
وشراؤه بما یتغابن وبیعه علی الکبیر فی غیر العقار
ولا یتجر فی ماله ووصی الاب احق بمال الطفل من الجد

فان ابو

حية وميتة فان كانت المذبوحة اكثر تحري والا لا

لو ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهر

رطوبته على ثوب طاهر لكن لا يسيل لو عصر لا يتنجس

رأس شاة متلطخ بالدم احرق وزال عنه الدم فاتخذ

منه مرقة جاز والمحرق كالغسل سلطان جعل الخراج

لرب الارض جاز وان جعل العشر لا ولو دفع اراضي

المملكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز ولو نوى قضاء رمضان

ولم يعين اليوم صح ولو نوى رمضانين كقضاء الصلوة

فمشكل ولا عبرة بالانزال وان بلغ وخرجت له لحية او و

صل الى النساء فرجل وان ظهر له ثدي او لبن او حاض او

حبل او امكن وطيئته فامراة وان لم يظهر علامة او نغا

رضت فمشكل فيقوبين صفي الرجال والنساء ويتباع له ا

ختنة ثم يتباع وله اقل النصيبين فلو مات ابوه وترك

ابنا له سهمان وللخنثى سهم مسائل شتى ايماء الاخرس

وكتابته كالبيان بخلاف معتقل اللسان في وصية

ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود لا في حد عنهم مذبو

حة ومير

وان لم يبلغ ط

ش بيت الماء ع

منه لا فقالت لا اسكن مع امثالك واريد بيتا على حدة ليس
لها ذلك قالت مرا طلاق رجعي فقال زادة كين وكرده
كيرا وداده باد وكرده باد ينوي ولو قال داده
است وكرده است يقع نوي اولا ولو قال داده اي كار
لا يقع وان نوي وفي نشايد تا قيامت اهمه عمر لا يقع
الا بالنية حيله زنان كن افراد بالثلث حيله تخوف
يش كن لا كابين تو انخشيدم مرا جنكر باز دار ان
طلقها سقط المهر والا لا قال يا مالكي ولامتي انا عبدك

لعبده

صح وان لم ينووا اول صلوة او اخر صلوة عليه ابتلع

بزاق غيره كفره لو صدقه والا لا قتل بعض الحاج

عذر في ترك الحج توزن من ثدي فقالت شدم

لم ينعقد خويشتن رازن من كرد انيدي فقالت

كرد انيدم وقالا بذرفتم ينعقد دختر خويش را

بسر من ارزاني داشتي فقالت داشتم لا ينعقد منعها

زوجها عن الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها

نشوز ولو سكن في بيت الغصب فامتنعت

من لا فقالت

غير ذلك او وقعت في تلبيس الشهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك

لا يعتبر والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة موته ها

دة مستقيمة خباء قوما ثم سال رجلا عن شيء فاقر به وهم

يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادة

تهم وان سمعوا كلامه ولم يروه لاتباع عقارا وبعض

اقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا يسمع وهبت مهرها

لزوجها فطالبت ورثتها مهرها منه وقالوا كانت

الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول له

لا يعتق برمن سوكند است كه اين كار نكنم اقرار بالبمين

بالله تعالى وان قال برمن سوكند است بطلاق لزمه ذلك

وان قال قلت ذلك كذبا لا يصدق ولو قال مرا سوكند خانه

است له اين كار نكنم فهو اقرار بالطلاق قال للبايع

بها بازده فقال البايع بدهم يكون فسخا للبيع العقار

المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي عقار

لاني ولايه القاضي لا يصح قضاؤه فيه اذا قضى القاضي

في حادثه بشيء ثم قال رجعت عن قضائي او بدا لي

الظهر

غير ذلك او وقعت

بدين والا ادعى رجل على صبي دارا فصالحه ابوه على مال
الصبي فان كان للمدعي بينة جاز ان كان بمثل القيمة او
اكثر مما يتغابن فيه وان لم يكن بينة او كانت غير
عادلة لا قال لا بينة لي فبرهن او لا شهادة لي فشهد
تقبل للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من
طريق الجادة ان لم يضره بالمارة من صاده السلطان
وان لم يعين بيع ماله فباع ماله صح خوفها بالضرب
حتى وهبت مهرها لذا ان قدر على الضرب وان

اقر بدين او عين ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت حلف

المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر ولست بمبطل

فيما تدعيه عليه الاقرار ليس بسبب للملك قال لآخر

وكلتك ببيع هذا فكنت فضاء وكيلا وكلها ببطلاقها

لا يملك عزلها وكلتك بذلك على اني متى عزلتك فانت وكيلي

يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت

وكيلي يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن

الوكالة المنجزة قبض بدل الصلح شرط ان كان دينا

بدين والا

لم يضمن في يده مال انسان فقال له سلطان ادفع اليّ هذا

المال والا قطع يدك او ضربك خمسين فدفع لم يضمن

وضع منجلا في الصحراء ليصيد به حمار وحش وسمّى عليه

فجاء في اليوم الثاني ووجد الحمار مجزوحا ميتا لم يؤكل

كره من الشاة الحياء والخصية والغلية والمثانة والمرارة

والدم المسفوح والذكر للقاضي ان يقرض مال الغايب والطفل

واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رأى انسان

ظنه مختونا ولا يقطع جلد ذكره ترك كشيخ اسلم

الزمها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو اخا

لت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا يصح

اتخذ بئرا في ملكه او بالوعة فنز منها حائط جاره

وطلب تحويله لم يجبر عليه فان سقط الحائط منه

لم يضمن عمر دار زوجته بما لا بإذنها فالعمارة

لها وهو متطوع والنفقة دين عليها ولنفسه بلا اذ

نها فله ولو عمرها لها بلا اذنها فالعمارة لها وهو

متطوع ولو اخذ غريمه ونزعه انسان من يده

لم يضمن

بنت فلاد اود
الخميس في وقت

قال نبي عليه السلام جاء موسى عليه السلام
قال يا رب اني اخاف من عذاب الفقر ومن
عذاب القبر ومن عذاب سكران الموت
ومن اهواله يوم القيمة قال الله تعالى يا موسى
ان خفت من عذاب الفقر فعليك بصلاة الضحى
وان خفت من عذاب القبر فعليك بركعتين
بين المغرب والعشاء وان خفت من سكران الموت
فعليك باطعام المساكين وان خفت من عذاب
اهواله يوم القيمة

وقال اهل البصيرة لا يطيق الختان ووقته سبع سنين
والمسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي جايزة وحرم
شرط الجعل من الجانبين لا من احد الجانبين ولا يصلى
على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع والاعطاء
باسم النيروز والمهرجان لا يجوز ولا بأس بلبس
القلانس وندب لبس السواد وارسال ذنب
العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر وللشاب
العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ
القرآن ان يختم في اربعين يوما والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب على الحمد لله على التمام
والكمال والرسول افضل السلام كتبه المفتقر الى
الله تمت جمادي الاولى يوم الجمعة سنة ٩٧٥
بركون اجل منوم عمري فقال طبراق اجندة اعط الرمة
جزا قله يارب سقله شوك كشنوك ايماني كي منوم
يازوم اقويوب دعاقله تمت

ولو وقع انسان في بئر وا
لا ينزح منه شيء واذا كان مح
واذا كان جنبا ينزح ماء البئر كله
البئر كله ولو وقع فيه الابل والبقر
حيا ينزح منها عشرون دلوا وقال اصحا
شاة فاخرجها حية فانه لا ينزح منها شيء وقيل
البئر كلها لانها لا تخلو فخذها عن البول وبولها
وكذا كل الابل والبقر وذكر ابو حنيفة في التجريد وذا
ان الغنم اذا وقعت في البئر فاخرجها حية فانه ينزح منها عشرون د
وقال بعض اصحابنا في هذه الدواجن لا ينزح شيء من الماء وروي
عن ابي حنيفة في الشاة والحمار
منها عشرون دلوا وقال
دجاجة فاخرجها حية
وان كانت مخلاة
حية فقيل ينزح
عشرا خرجه

[illegible] فاخرج الفارة
[illegible] ينزح كلها واذا وقعت فيه
[illegible] ينزح منه شيء
[illegible] منه فمات اخرج الفارة
[illegible] مذ في السنور اذا وقع في البئر
[illegible] وجهه ومنهم من قال ينظر
[illegible] ان الكلب
[illegible] اعادتهما
[illegible] مخلاة

135
27

Library Digitised Collections

Author/s:
Nasaf, Abd Allh ibn Ahmadd. 1310.

Title:
Kitb kanz f ilm fiqh

Date:
1121? [1709?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23203

File Description:
Part 5

ذلك لغير الاب والجد فصح لابن العم ان يزوج

بنت عمه من نفسه وللوكيل ان يزوج موكلته من نفسه

وكنكاح العبد والامة بلا اذن السيد موقوف كنكاح الفضولي

ولي ولا يتوقف شطر العقد على قبول ناكح غايب والمأمور

بنكاح امرأة مخالف بامرأتين لامامة

المهر صح النكاح بلا ذكره واقله عشرة دراهم فان سماها

او دونها فلها عشرة بالوطئ او الموت وبالطلاق قبل الوطئ

حتى يتنصف وان لم يسم او نفاه فلها مهر مثلها ان وطئ او مات

ان ضار ان يزوجه اجنبي
بان يزوجه ابنة اخيه رد

واصيلا من طرف وكيلا
من طرف
مثل ان يوكل امراة اجنبية
يتزوجها من نفسه فيفعله

وليا من طرف اصيلا من طرف
اي ضار ان يزوج ابنة عمه من نفسه رد

اي عشرة

اي نفقة الزوج المهر المسمى لها مهر مثلها

قوله ولا يتوقف شطر العقد على قبول ناكح غايب بان قال اشهدوا اني تزوجت فلانة وهي غايبة فبلغها الخبر واجازت فهو بطل وان قال اشهدوا اني تزوجت فلانة فقال رجل ان تزوجتها اياك فبلغها الخبر فاجازت جاز ولو قالت المراة اشهدوا اني تزوجت نفسي من فلان ولم يقبل احد عنه فبلغه فاجاز فهو بطل ولو قبل فضولي منا جهة الغايب فبلغه فاجاز جاز او عند ابي يوسف يجوز في الكل

ولو امر رجل رجلا ان يتزوجه امراة فتزوجه اثنين في عقد لم يلزمه واحدة منهما لانه لا وجه الى تنفيذهما للمخالفة ولا الى التنفيذ في احدهما غير عين للجهالة ولا الى العين لعدم الاولوية فتعين التفريق

قال ابو يوسف اذا قال الفضولي زوجت فلانة من فلان ولم يقل قبلا عن فلان او قال الزوج تزوجت فلانة او قال هي زوجت نفسي فلانا فلم يقبل عن الاخر احد يتوقف ويتم العقد بالاجازة وقالا هو باطل شرح

الزوج

الزوج

اصل لام

اى العمة وبقال ولبقال ولبقال

ثم للولد الام ثم لذوي الارحام ثم للحاكم وللابعد التزويج بغبنة

الاقرب مسافة القصر ولا يبطل بعوده و ولي المجنونة

اى ثلثة ايام النكاح اى ولاية نكاحها

الابن لا الاب فصل من نكحت غير كفو فرق

الولي ورضا البعض كالكل وقبض المهر ونحوه رضا لا

السكوت والكفاءة تعتبر نسبا فقريش اكفاء والعرب اكفاء

وحرية واسلاما وابوان فيهما كالاباء وديانة وما لا وحرفة

فلو نقصت عن مهر مثلها للولي ان يفرق او يتمم مهرها

ولو زوج طفله غير كفو او بغبن فاحش صح ولم يجز

وكذا لغير الاب

العرض المهر قبل القبض او بعده فطلقت قبل الوطئ لم يرجع

عليها بشيء ولو نكحها بالف على ان لا يخرجها او على ان لا يتزوج
لا يخرجها في بلد

عليها او على الف ان قام بها وعلى الفين ان اخرجها فان
اي شهر
اي انه اخرجها في بلد

وفى واقام فلها الالف والا فمهر المثل ولو نكحها على

هذا العبد او على هذا العبد حر ومهر المثل وعلى فرس
اي تعين العبد

او حمار يجب الوسط او قيمته او على ثوب او خمر او

خنزير او على هذا الخل فاذا هو خمر او على هذا العبد

فاذا هو حر يجب مهر المثل وان سمى العبدين واحدهما

العبرة هو المقول على كثيرين من الاحكام

عنها والمتعة ان طلقها قبل الوطي وهي درع وخمار وملحفة وما

فرض بعد العقد او زيد او بتنصف وصح حطها والخلوة بالاصح

وحيض واحرام وصوم فرض كالوطي ولو مجبوبا او خصيا

او عنينا ويجب العدة فيها ويستحب في المتعة لكل مطلقة الا المفوضة

قبل الوطء ومهر المثل في الشغار وخدمة زوج حر للامهار

وتعليم في القرآن ولها خدمته لو عبدا ولو قبضت الكل الف المهر

وهبت له وطلقت قبل الوطي رجع عليها بالنصف

فان لم تقبض الالف وقبضت النصف ووهبت الالف وهبة

العوض المهر

الارض

بعث الى امراته شيئا فقالت هو هدية وقال هو من المهر

فالقول قوله في غير مهيأ للاكل ولو نكح ذمي ذمية بميتة او

بغير مهر وذا جائز عندهم فوطئت او طلقت قبله او مات

لا مهر لها وكذا لو بيان مهر ولو تزوج ذمي ذمية بخمر او خنزير

بر عين فاسلما او اسلم احدهما لها الخمر والخنزير وفي غير العين

لها قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير بـ[illegible] نكاح

الرقيق لم يجز نكاح العبد والامة والمكاتب والمدبر وام الولد

الا باذن السيد فلو نكح عبد باذنه بيع في مهرها وسعى المدبر

حرة مهرها العبد وفي النكاح الفاسد انما تجب مهر المثل بالوطئ

طلى ولم يزد على المسمى وثبت النسب والعدة ومهر مثلها

تعتبر بقوم ابيها اذا استوتا سنا وجمالا وما لا وبلدا وعصرا

وعقلا ودينا وبكارة فان لم يوجد فمن الاجانب وصح ضمان

الولي المهر ونطالب زوجها اقوليها ولها منعه من الوطئ

طلى والاخراج للمهر وان وطيها ولو اختلفا في قدر المهر

حلى مهر المثل والمتعة ولو طلقها قبل الوطئ ولو اصل المسمى

يجب مهر المثل وان ماتا ولو في القدر القول لورثته ومن

بعث الى امراته

فاطهرله والاها ومن وطئ امة ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه

اى ولد على بعد النفى فالحد عنها

منه وصارت ام ولده وعليه قيمتها لا عقرها وقيمة ولدها و

اى الاب اى ابه العقر فى الحرة مهر المثل وفى الامة ان كانت بكرا فلها عشر القيمة وان كانت ثيبا نصف عشر القيمة

دعوة الجد كدعوة الاب حال عدمه ولو زوجها اباه فولدت له

اى عند عدم الاب اى ابنه

تصر ام ولده ويجب المهر لا القيمة وولدها حر حرة قالت لسيد

مسئلة رجل خرج الى السوق وعاد ووجد زوجته قد تزوجت بزوج اخر نكاحا صحيحا بحيث لا سبيل له عليها بطلاقه الجواب هذه الزوج كان عبد الرجل فاشترى امراته من مولاه وملكها فانفسخ النكاح بينهما وكانت حاملا فوضعت حملها وانقضت عدتها وتزوجت بزوج اخر صح نكاحها

زوجها اعتقه غنى بالف ففعل فسد النكاح ولو لم تقل بالالف

لا يفسد والولاء له

اى يعتق العبد وعليها للمولى اى مولى

نكاح الكافر تزوج

كافر بلا شهود او فى عدة كافر وذا فى دينهم جاز ثم اسلما او قرا

اخر صحيح اى قرار على نكاح

عليه ولو كانت محرمة فرق بينهما ولا ينكح مرتدة احدا والولد

مرتد

فصل

مكلف ان عاقلة بالغة نفذ نكاحها على نفسها ولو كان الكفء غائبا ولو زوجها ابوها او وصيها بلا اذنها وهى بكر او ثيب فى ظاهر الرواية وهو قول ابى يوسف اولا ثم رجع الى قول ابى حنيفة ومحمد وهو الصحيح حتى لو زوجها الاب او الوصى

والمكاتب ولم يبع فيه وطلقها رجعية لجازة للنكاح الموقوف

فلا طلقها او فارقها والاذن بالنكاح يتناول الفاسد ايضا

وكو زوج عبدا ماذونا امراة صح وهي انسوة للغرماء في مهرها

ومن زوج امته لا يجب تبوئتها فتخدمه ويطاء الزوج

ان ظفر وله اجبارهما على النكاح ويسقط المهر بقتل السيد

امته قبل الوطي لا بقتل الحرة نفسها قبله والاذن في العزل

لسيد الامة وكو عتقت امة او مكاتبة خيرت وكو زوجها حر فلو

وكو نكحت بلا اذن فعتقت نفذ بلا خيار فلو وطي قبله

فالمهر

103

القسم البكر كالثيب والجديدة كالقديمة والمسلمة كا
لكتابية فيه والحرة ضعف الامة ويسافر بمن شاء
والقرعة احب ولها ان ترجع وان وهبت قسمها لاحد
كتاب الرضاع هو مص الرضيع من ثدي الادمية
في وقت مخصوص وحرم به وان قل شبه تسع شهرا
ما حرم بالنسب الام اخته واخت ابنه زوج مرضعة
لبنها منه اب للرضيع وابنه ونسبا وله بلبن رضيعي رضاعا ضنيعي
ثدي وبين مرضعة وولد مرضعتها وولد ولدها

يتبع خير الابوين دينا والمجوسي شر من الكتابي ولو اسلم

احد الزوجين عرض الاسلام على الاخر فان اسلم والا فرق

بينهما وابا ؤها طلاق لا اباؤها ولو اسلم احدهما ثم لم تبن حتى

اي الزوجين — اي مراة مجوسية — حق الزوج

تحيض ثلاثا ولو اسلم زوج الكتابية بقي نكاحها وتبين

اي واختلف الدارين

الدارين سبب الفرقة لا السبي وتنكح المهاجرة الحايل

اي قطع طريق — اي فرقة قصد عورت

بلا عدة وارتداد احدهما فسخ ان الحال فالموطوءة المهر

اي الزوجين

ولغيرها نصفه ان ارتد وان ارتدت لا ولا باء مثل ارتداد

اي زوج — اي مراة لامعه

نظيره ولو ارتدا او اسلما معا لم تبن وبانت لو اسلما متعاقبا بالعكس

اي ارتد الزوجين ثم اسلما معا
لم تبن وقرر عليه النكاح

القسم الباقي كالثيب

عدد ما لا يرث

احسن وثلثه ثانى اظهما حسن وستى وثلثه ثانى طهر او
بكلمة يدعى وغير الموطوءة تطلق للسنة ولو حايضا
وفرق على الاشهر فيمن له تحيض وصح طلاقه قرئين بعد
الوطء وطلاق الموطوءة حايضا يدعى منزانها معها ويطلقها
فى طهر ثانى ولو قال لموطوءته انت طالق ثلثا للسنة
وقع له عند كل طهر طلقة وان نوى ان يقع الثلث
الساعة او عند كل شهر واحدة صحت ويقع طلاق
كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها او سكران او اخرس باشارته

واللبن المخلوط بالطعام لا يحرم ويعتبر الغالب لو
بماء ودواء ولبن شاة وامرأة اخرى ولبن البكر
والميتة لا لو حقنا ولبن الرجل والشاة ولو
ارضعة فرتها حرمتا وله مهر البكر للكبيرة ان لم يطأها
وللصغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة ان تعمدت الفساد
والا لا ويثبت بما يثبت به المال كتاب الطلاق
هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح تطليقها وا
حدة في ظهر لا وطء فيه وتركها حتى تمضي عدتها
احسن

والفرج والوجه او الي جزء شائع منها كنصفها او ثلثها

تطلق والي اليد والرجل والدبر له ونصف التطليقة

او ثلثها طلقة او ثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث

ومن واحدة او مابين واحدة الي اثنتين ٢ وواحدة ان

لم ينو او نوا الضرب وان نوا واحدة واثنتين فثلاث

واثنتين في ثنتين ثنتان وان نوا الضرب ومن هنالي

الشام واحدة رجعية وبمكة او في مكة او في الدار

بخير واذا دخلت مكة تعليق فصل انت طالق غدا ١

فصل في اضافة الطلاق في الزمان

واحدة الي اثنتين

حرًا او عبدًا له طلاق الصبي والمجنون والنائم والسيد على امة
عبده واعتبار ها بالنساء فطلاق الحرة ثلاث والامة
ثنتان باب الطلاق الصريح هو كانت طالق وطلقتك
وطلقتك تقع واحدة رجعية وان نوى له كثر والبائنة
ولم ينو شيئًا ولو قال انت الطلاق وانت طالق الطلاق او
انت طالق طلاقا تقع واحدة رجعية بلا نية او نوى واحدة
او ثنتين وان نوى ثلاثا فثلاثا واذا اضاف الطلاق الى جملتها
او الى ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق والرأس والبدن والجسد
والفرج

الامر باليد انا منك طالق لغوا وان نوى وتبين فى

البائن والحرام انت طالق واحدة اولا او مع موتى او

مع موتك لغوا ولو ملكها او شقصها او ملكته او

شقصته بطل العقد فلو اشتراها وطلقها لم يقع انت

طالق اثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق له الرجعة

ولو تعلق عتقها وطلقتها بجيئ الغد فجاء له وعدتها

ثلاث حيض انت طالق هكذا واشار بثلاثة

اصابع فهى ثلاث انت طالق بائن او البتة او افحش

او فى غد تطلق عند الصباح ونية العصر تصح فى الثانى وفى
اليوم غدًا او غدا اليوم يعتبر الاول انت طالق قبل ان
اتزوجك او امس ونكحها اليوم لغو وان نكحها قبل
امسٍ وقع الان ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى
ما لم اطلقك وسكت طلقت وفى ان لم اطلقك او اذا لم اطلقك
او اذا ما لم اطلقك له متى يموت احدهما انت طالق
ثلثا ما لم اطلقك انت طالق طلقت هذه الطلقة
انت كذا يوم اتزوجك ونكحها ليلة حنث بخلاف

الامر

يقع واحدة وان اخر الشرط فثنتان **باب**
فتطلق
الكنايات له تطلق بها الا بنية او دلالة الحال مكلف
واحدة رجعية في اعتدي واستبرئ رحمك وانت
واحدة وفي غيرها باثنتي وان نوى ثنتين وتصح نية
الثلث وهي بائن بتة بتلة حرام خلية برية
حبلك على غاربك الحقي باهلك وهبتك لاهلك
سرحتك فارقتك امرك بيدك اختاري انت حرة
تقنعي تخمري استتري اعزبي اخرجي اذهبي قومي ابتغي

الطلاق او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل او اشد

ملوء الطلاق او كالف او ملء البيت او تطليقة شديدة او

طويلة او عريضة وهي واحدة بائنة ان لم ينوى ثلاث

فصل في الطلاق قبل الدخول طلق غير الموطوءة

ثلاثا وقعنا وان فرق بانت بواحدة ولو ماتت بعد

الايقاع قبل العدد لغى ولو قال انت طالق واحدة واحدة

وفي بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها

ثنتان ان دخلت الدار فانت طالق واحدة فدخلت

يقع

ثم ابطل وذكر النفس او اله اختيارة في احد الطلقات كلها ميتما

وان قال لها اختاري قالت انا اختار نفسي او اخترت نفسي

تطلق وان قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت

اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة او اختارة وقع

الثلاث بلا نية ولو قال طلقت نفسي او اخترت

نفسي بتطليقة بائنة بواحدة امرك بيدك في

تطليقة فاختارت نفسها تطليقة رجعية

فصل في الامر باليد امرك بيدك ينوى ثلاث

الازواج ولو قال اعتدى ثلاثا ونوى بالاول طلقة قاوبما
بقي حيضة صدق وان لم ينوى بما بقي شيئا وهي ثلاث
وتطلق بلبست لي يا مراة اولست لك بد وان نوى
طلقة قا والصريح يلحق الصريح والبائن يلحق الصريح
لا البائن الا ان كان معلقا بان قال ان دخلت الدار
فانت بائن **باب** تفويض الطلاق قال لها
اختاري ينوى به الطلاق فاختارت في مجلسها
بانت بواحدة ولم تصح نية الثلاث فان قامت او اخذت
في عمل

او كانت على دابة فوقفت بقي خيارها وان سارت

والفلك كالبيت **فصل** في المشيئة ولو قال لها

طلقي نفسك ولم ينو وما واحدة فطلقت

وقعت رجعية وان طلقت ثلثا او قعنا وبانت

نفسي طلقت له باختيرت وله ملك الرجوع وتقيد

بمجلسها الا ان زاد متى شئت ولو قال الرجل طلق

امراتي ليتقيد بالمجلس الا ان زاد ان شئت

ولو قال لها طلقي نفسك ثلثا فطلقت واحدة

فقالت اخترت نفسي بواحدة وقعت وفي طلقت نفسي
بواحدة او اخترت نفسي بتطليقة بانت بواحدة وله
يدخل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد غد وان
ردت في اليوم امرها بطل امرك ذلك اليوم وكان بيدها
بعد غد وفي امرك بيدك اليوم وغدا يدخل وان
ردت في يومها لم يبق في الغد ولو مكثت بعد التفويض
يوما ولم تقم وجلست عنه او تكلمت على الفور او
عكست او دعت اباها للشورة او شهود له سهاد
او كانت

تفرق الثلاث وله تجمع ولو طلقت بعد دخول اخرى
يقع وفي حيث شئت واين شئت لم تطلق حتى
تشاء في مجلسها وفي كيف شئت يقع رجعية فان
شاءت باثنة او ثلاث وفي اي وقع وفي كم شئت او
ما شئت تطلق ما شاءت فيه وان ردت ارتد و
في طلقني من ثلاث ما شئت تطلق ما دون الثلاث

باب التعليق انما يصح في الملك كقوله ان نكحتك حتى

ان زرت فانت طالق او مضافا اليه كان نكحتك

وقعت واحدة له في عكسه وطلقي نفسك ثلاثا ان
شئت فطلقت واحدة وعكسه له ولو امرها بالبائن
او الرجعي فعكست وقع ما امرته به انت طالق ان شئت
فقالت شئت ان شئت فقال شئت ينوي الطلاق
وقالت شئت ان كان كذا للمحروم بطل وان كان لشئ
مضى طلقت انت طالق من شئت او متى ما شئت
واذا شئت او اذا ما شئت فرق الا من لم يرتد وله يتقيد
بالمجلس وله تطلق له واحدة وفي كلما شئت لها ان
تفرق

الا منها فلقول لها في حقها كما ان حضت فانت طالق
وفلانة او ان كنت تحيضين فانت طالق وفلانة فقالت
حضت او احبلك طلقت هي فقط وبراية الدم لا يقع
فان استمر ثلثة وقع من حين رات وفي ان حضت
حيضة يقع حين يطهر وان ولدت ذكرا فانت طالق
واحدة وان ولدة انثى فاثنتين فان ولدتهما ولم يدر ما
الاول تطلق واحدة قضاء وثلثين تنزيها وصحت
العدة والملك بشرط حضة الشرطين ويبطل تنجيز

فانت طالق فيقع بعده ظ قال ان دخلت فانت طالق فنكحها

فزارت لم تطلق والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما

ومتى ومتى ما فيها ان وجد الشرط انتهت اليمين الا في

كلما لان قتضاه عموم الفعل كما قتضاه كل عموم الاسماء

فلو قال كلما تزوجت امرأة فهنت بكل امرأة لم يبعد

زوج اخر وزوال الملك لم يبطل اليمين فان وجد الشرط

في الملك طلقت وانحلت والا لم تنحلت وان اختلفا

في وجود الشرط فالقول له الا اذا برهنت وما لا يعلم

الا منها

وبعدها له وان ابانها بامرها واختلعت منه واختا

رت نفسها بتفويضه لم ترث وفي طلقني رجعيا فطلقها

ثلاثا ورثت وان ابانها بامرها في مرضه او تصادقا

عليها في الصحة ومضى العدة فاقرا اوصى لها

فلها الاقل منه ومن ارثها ومن بارز رجلا او قدم

ليقتل بقودك او رجم فابانها ورثت ان مات في ذلك الوجه

او قتل ولو محصورا او في صف القتال له ولو علق طلقها

بفعل اجنبي او بمجيء الوقت والتعليق والشرط في مرضه

الثلاث تعليقه ولو علق الثلاث او العتق بالوطء
لم يجب العقر بالبتة ولم يصر مرجعا به في الرجعي الا اذا
اولج ثانيا وله تطلق في ان نكحتها فعليك فهي طالق
فنكحا عليها في عدة البائن وله في انت طالق ان شاء
الله متصله وان ماتت قبل قوله ان شاء الله وفي
انت طالق ثلاثا الا واحدة يقع اثنتان وفي الا اثنتين
واحدة وفي الا ثلاثا ثلاث **باب** طلاق المريض طلقها
رجيعا او بائنا في مرضه ومات في عدتها ورثت
وبعدها

والاشهاد مندوب عليها ولو قال بعد العدة راجعتك
فيها فصدقته تصح والا لم تكراجعتك فقالت مجيبة مضت
عدتي وان قال زوج الامة بعد العدة راجعت فيها فصدقه
سيدها وكذبته وقالت مضت عدتي وانكر فالقول لها و
تنقطع الرجعة ان ظهرت من الحيض الا خير لعشرة وان
لم تغتسل ولا قال حتى تغتسل او يمضي وقت صلاة بطهرها
او تتيمم وتصلي ولو اغتسلت ونسيت اقل من بضع تنقطع
ولو بضعا الا ولو طلق ذات حمل او لدون قال لم اطأ فارجع

او بفعل نفسه وهما في مرضه او الشرط فقط او بفعلها
وله بد لهما منه وهما في المرض او الشرط فيه ورثت وفي
غيرهما لو ابانها في مرضه فصح او ابانها فارتدت
فاسلمت فمات لم ترث واذا وعت ابن الزوج او له عن
او اكى مريضا ورثت وان اكى في صحته وبانت به في
مرضه له باب الرجعة هي استدامة القائم في العدة
وتصح في العدة ان لم يطلق ثلاثا ولو لم ترضى براجعتك
ورجعت اراتي وبما يجب حرمة المصاهرة واله شهاد
منذور

وبالتنتين لوامة حتى يطأها غيره ولو راهقا بنكاح
صحيح وتمضي عدته له يملك يمين وكره بشرط التحليل وان
حلت له ولم يهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث ولو اخبرت
مطلقة الثلاث بمضي عدتها وعدت الزوج الثاني والمدة تحتمل
له ان يصدقها ان غلب على ظنه صدقها **باب الايلاء**
هو الحلف على ترك قربها اربعة اشهر او اكثر كقوله والله
لا قربتك اربعة اشهر او والله لا قربتك فان وطئ في المدة
كفر وسقط الايلاء والابانة وسقط اليمين لو حلف على

وان خلا بها وقال لم اجامعها ثم طلقها له فان راجعها
ثم ولدت بعدها قل من عامين صحت تلك الرجعة
ان ولدت وانت طالق فولدت ثم ولدت من بطن اخر
فهي رجعة كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة في بطون
فالولد الثاني والثالث رجعة والمطلقة الرجعية تتزين
وندب ان لا يدخل عليها حتى يأذنها وله يسار حتى يراجعها
والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء فصل وينكح مبانته
في العدة وبعدها له لمبانة بالثلاث لو حرة بكل
وبلشتين

او طلاق او اتى من المطلقة الرجعية فهو صول ومن البائنة
والاجنبيه ومدة ايلاء والاصة شهرين وان عجز المولى عن وطئها
بمرضه او مرضها او بالرتق او بالصغر او بعد مسافة ففيئه
ان يقول فئت اليها واذا قدر في المدة ففيئة الوطئ وانت
على حرام ان نوى التحريم او لم ينوى شيئا وظهار ان
نواه وكذب ان نوى الكذب وبائنة ان نوى الطلاق و
وثلاث ان نواه في الفتوى او قال لها انت علي حرام
والحرام عنده طلاق ولم ينوى طلاق قال وقع الطلاق

اربعة اشهر وبقيت او على الابد فلو نكحها ثانيا او

ثالثا ومضت المدتان بانت باخريين فان

نكحها بعد زوج اخر لم تطلق ولو وطئها كفر لبقاء

اليمين ولا ايلاء فيما دون اربعة اشهر ولو قال لها قربك

شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء ولو سكت

يوما ثم قال والله لا قربك شهرين بعد الشهرين الاولين

او قال لا قربك سنة الا يوما او قال بالبصرة والله لا دخل

مكة وهي بها لا وان حلف بحج او صوم او صدقة او عتق

او طلاق

ثلث الالف وبانت وفى خلى الف وقع رجعى بخلاف طلق

نفسك ثلثنا بالف او على الف فطلقت واحدة لم يقع

شئ انت طالق بالف او على الف فقبلت واحدة وبانت انت

طالق وانت حر وعليك الف طلقت وعتق مجانا وصح شرط

الخيار لها فى الخلع لو طلقتك امس بالف فلم تقبل

فقالت قبلت صدق بخلاف البيع ويسقط الخلع و

كل حق

المبارأة لكل واحد منهما الرجوع على الاخر مما يتعلق بالنكاح

حتى لو ضالعها او بارأها بمال معلوم كالمهر جاز ما سمت له

و عليك الف

باب الخلع هو الفصل من النكاح والواقع به وبا
الطلاق على مال طلاق بائن ولزمها المال وكره لاخذ
شئ ان نشزا وان نشزت له وما صلح مهرا صلح بدل
الخلع وان خالعها او طلقها بخمر او خنزير او ميتة وقع
بائنا في الخلع رجعي في غير مجانا لكما العتق على ما في يدك
وله شئ في يدها وان ولدت من ماله دراهم ردت مهرها
او ثلاثة دراهم وان خالع على عبد ابقا لها على انها برئية
من حملها ان لم تبرأ قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة له
ثلثه

ووجهك ورقبتك ونصفك وثلثك كانت على ما
ن بأنت على مثل امى بر او ظهار او طلقها فكما نوى
واه لغى وبأنت على حرام كامى ظهار او طلقها فكما نوى
وبانت على حرام كظهرى امى طلقها او ايلاء فظهار وله ظهار
الا من زوجته فلو نكح امة باشر ها فظاهر منها فاجازته
بطل انت على كظهر امى ظهار منهن وكفر لكل فصل
ع الكفارة وهى تحرير رقبة ولم يجز الاعمى ومقطوع اليدين
او بهما ميهما او الرجلين والمجنون ٢ والمدبر وام الولد والمكاتب

ولم يبق له صداقها قبل لها صاحبه دعوى في المهر مقبوضا
كان او غير مقبوض قبل الدخول بها او بعده وان خلع
صغيرته بما لها لم يجز عليها وطلقت ولو بالف على انه ضامن
طلقت والالف عليه **باب الظهار** هو تشبيهه
المنكوحة بحرمة عليه على التابيد محرم الوطء ودواعيه
بأنت على كظهر امي حتى يكفر فلو وطئ قبل استغفر به
فقط وعوده عزمه على وطئها وبطنها وفخذها وفرجها
كظهرها واخته وعمته رضاعا وامه كامه وراسك وفرجك
ووجهك

من ظهاره ففعل صح وتصح الاباحة في الكفارات والفدية
دون الصدقات والعشر والشرط عدمان او عشاءان مشبعان
او غداء او عشاء وان اعطى فقيرا شهرا صح ولو في يوم له ال
عن يومه وله يستانف يوما لها في خلال الطعام ولو
اطعم عن ظهارين ستين فقيرا كل فقير صاعا صح عن
واحد وعن افطار وظهار او حر وعبدين عن ظهارين
ولم يعين صح عنهما ومثله الصيام واله طعام وان حرر
عنهما رقبة او صام شهرين صح عن واحد وعن ظهار

الذى ادى شيئا فان لم يؤد شيئا او اشترى قريبه ناويا

بالشراء الكفارة او حرر نصف عبده مشترك وضمن باقيه

عن كفارته ثم حرر باقيه عنها صح وان حرر نصف عبده ثم وطئ التى ظاهر منها ثم حرر باقيه

له فان لم يجد ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيهما

رمضان وايام منهية وان وطئها فيهما ليلا او يوما

او افطر

سيا استانف الصوم ولم يجز للعبد الا الصوم وان اطعم

او اعتق عنه سيده فان لم يستطع الصوم اطعم ستين

مسكينا كالفطرة او قيمته فلو ارغيره لم يطعم عنه

من ظهاره

وله لعان وصفته ما نطق به النص فان التعنتا بانت
بتفريق الحاكم وان قذف بولدٍ نفى نسبه والحقه بامه وان
اكذب نفسه حد وله ان ينكحها وكذا ان قذف غيرها
فحد اوزنت فحدت وله لعان بقذفه لم يمس وينفى
الحمل منه ولم ينفى الحمل ولو نفى الولد عند التهنئة وا
بتياع اله الولادة صح و بعده له وله عن فيهما وان نفى
اول التوأمين التوأمين واقر بالثانى حد وان عكس له
عن وينسبت نسبهما فيهما باب العنين وغيره

وقبل له باب اللعان هي شهادات موكدات بالا

يمان مقرونة باللعن قايمة مقام حد القذف في حقه ومقام

حد الزنا في حقها فلو قذف زوجته بالزنا وصلحا شا

حدين وهو ممن يحد قاذفها او نفى نسب ولدها وطالبته

بموجب القذف وجب اللعان فان ابى حبس حتى يلاعن

او يكذب نفسه فيحد فان لاعن وجب عليها اللعان فان

ابت حبسة حتى تلاعن او تصدق فان لم يصلح شاهدا

ولحدا حد وان صلح وهو ممن لا يحد قاذفها قاله حد عليه

ولا لعان

ونصف المقدر والحامل وصغره وزوجة الغائب بعد الاجلين

ومن عتقت في عدة الرجعي له البائن والموت والحرة ومن

عادت اليها بعد الاشهر الحيض والمنكوحة نكاحا فاسدا

والموطوءة بشبهة وام الولد الحيض للموت وغيره وزوجة

الصغير الحامل عند موته وصغره والحامل بعده الشهور ولم

تنتف فيهما ولم تعتد بحيض طلقت فيه وتجب عدة

اخرى بوطئ المعتدة بشبهة وتداخلتا والمراد منهما

وتتم الثانية ان تمت الاولى ومبدا العدة بعد الطلاق و الموت

هو من لا يصل إلى النساء ويصل إلى الثيب دون البكار

وجدت زوجها مجنونا فرق في الحال وأجل سنة لو عنينا

أو خصيا فإن وطئ والا بانت بالتفريق إن طلبت فلو

قال وطئت وأنكرت وقلنا بكر خيرت وإن كانت ثيبا

صدق بحلفه وإن اختارته بطل حقها ولم يجب أحدهما

بعيب **باب** العدة هو تحريص يلزم المرأة عدة

الحرة للطلاق أو الفسخ ثلاثة أقراء حيض وثلاثة أشهر

إن لم تحض وللموت أربعة أشهر وعشر والأمة قرء

ونصف

وله تخرج بعدة الطلاق من بيتها وعدة الموت تخرج يوما
وبعض الليل وتعتدان في بيت وجبت فيه الا ان تخرج او
ينهدم بانت او بات عنها في سفر وبينها وبين مصرها
اقل من ثلاثة ايام رجعت اليه ولو كان ثلاثة رجعت
او مضت معها ولي اولى بها ولو في مصر تعتد ثمة فتخرج
بمحرم **باب** ثبوت النسب ومن قال ان اكثرها مهرها لقوله
فولدت لستة اشهر منذ نكحها لزم نسبه ومهرها ويثبت
نسب ولد معتدة الرجعي وان ولدت له لاكثر من سنتين

وفي النكاح الفاسد بعد التفريق او العزم على الترك

وطئها وان قالت حضت عدتي وكذبها الزوج فالقول

لها مع الحنث ولو نكح معتدته وطلقها قبل الوطئ

وجب مهر تام وعدة مبتدأة ولو طلق ذمي ذمية

لم تعتد **فصل** تحد معتدة البت والموت بترك

الزينة والطيب والكحل والدهن الا بعذر والحناء ولبس

المعصفر والمزعفر ان كانت مسلمة بالغة له معتدة

العتق والنكاح الفاسد وله تحتطب معتدة وصح التعريض

وله تخرج

ولدت ثم اختلفا فقالت نكحتني منذ ستة اشهر و

وادعى الحمل فالقول لها وهو ابنه ولو علق طلاقها

بولادتها وشهدت امراة على الولادة لم وان كانا اقرا

بالحمل طلقت بلا شهادة واكثر مدة الحمل سنتان

واقلها ستة اشهر فلو نكح امة فطلقها فاستراها فو

لدت له لاقل من ستة اشهر منه لزمه الاول ومن

قال له متى ان كان في بطنك ولدٌ فهو مني فشهدت امرأة

على الولادة فهي ام ولده ومن قال لعله هو ابني

مالم تقر بمضي العدة لم يثبت وكانت رجعية في اكثر منهما

له في اقل منهما والبت له قل منهما والولد الى ان يدعيه

والمراهقة له قل من تسعة اشهر والولد والمدت له قل منهما

والمقرة بمضيها له قل من ستة اشهر من وقت الاقرار

والولد والمعتدة ان جحدت وله دتها بشهادة رجلين

اورجل وامراتين او جل ظاهرا او قراءة به او تصديق

بعض الورثة والمنكوحة لستة اشهر فصاعدا

وان سكت وان جحد فبشهادة امراة على الولادة فان

ولدت

حق تحيض وغيرها احق بها حتى تشتهى وله حق
الرضاع ام الولد ما لم تعتق والذمية احق بولدها
المسلم ما لم يعقل دينا وله خيار للولد وله تسافر مطلقة
بولدها الى بلدها وقد نكحها ثمة **باب**
النفقة تجب النفقة للزوجة على زوجها والكسوة
بقدر حالهما ولو مانعة نفسها للهدى له ناشزة و
صغيرة لا توطأ ومحبوسة بدين ومعصوبة وحاجة
مع غير الزوج ومريضة لا تذف ولخادمها لو موسرا

ومات فقالت امه لا امراته وهو ابنه يرثانه فان

جهلت مرتيها فقال وارثه انت ام ولد ابي فله

يرث لها **باب الحضانة** احق بالولد امه

قبل الفرقة وبعدها ثم ام الام ثم ام الاب ثم الاخت

لاب وام ثم لام ثم لاب ثم الخالات كذلك ثم العمات

كذلك ومن نكحت غير محرمه سقط حقها ثم يعود

بالفرقة ثم العصبات بدئ بيتيم والام والجدة

احق به حتى يستغني وقدر بسبع سنين وبها

حتى يختص

تسقط نفقتها بتمكين ابنه ولطفل الفقير وله يجبر له لتر
ويستاجر من ترضعه عند بيته له منكوحة او معتدة
وهي احق بعدها مالم تطلب زيادة وله بوبه واجداده و
جداته لو فقراء وله نفقة مع اختلاف الدين اله با الزوجية و
والولد وله يشارك الاب والولد في نفقة ولده وابويه احد
والقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث لو موسرا
وصح بيع عرض ابنه له عقاره لنفقته ولو انفق مودعه
على ابويه بلا رضى ولو انفقا ما عند بيته فلو قضى

ولا يفرق لعجزه عن النفقة وتؤمر بالاستدانة عليه و
تتم نفقة اليسار بطروه وان قضى بنفقة الاعسار
ولا تجب نفقة مضت بالقضاء او الرضى وبموت احدهما تسقط
المقضية ولا نزر المعجلة وبيع القن نفقة زوجته ونفقة
الامة المنكوحة انما تجب بالتمكين والسكنى في بيت خال عن
اهله واهلها ولهم النظر والكدم معها وفرض لزوجة الغائب
وطفله وابويه في ماله عند من يقربه وبالزوجية ويؤخذ
منها والمعتدة البائن ولا الموت والمعصية ورد تها بعد البت
تسقط

صَبِيًّا او مجنونًا وبتحرير لوجه الله وللشيطان وللصنم وكبيره وسكر

اى يعتق اى انشاء الحر لوجه الله تعالى يقع لله اى يعتق اى يعتق اى يعتق

وان اضافه الى ملك او شرط ولو حر حاملا عتقا وان حرره عتق

اى بقوله ان ملكتك فهو حر اى فان جاء فلان الغائب فانت حر يقع لله اى للحمل

فقط والولد يتبع الام في الملك والحرية والرق والتدبير والاستيلاد

اى ام ولد يعنى بركشيه اوده ى امسين مولى برقول بكا حله اوده ى انداء ولداولدى انا تابع الورث

والكتابة وولد الامة من سيدها حر بالعبد يعتق

اى بركشيه مكاتبه تب قرنقن برحور كشيا وبرده ى انداء اولد اولدى انا تابع اولورث

بعضه من اعتق بعض عبده لم يعتق كله وسعى له فيما بقي وهو كالمكاتب

اى وقالا رحمهما الله يعتق كله اى عبد

وان اعتق نصيبه فلشريكه ان يحررا ويسعى والولاء لهما او يضمن

واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان موسرا فشريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه وان استسعى العبد

لو موسرا ويرجع به على العبد والولاء له ولو شمل كل بعتق

اى عتق اثر معتق اى اشتمل كل واحد من الشريكين على الاخر بالحرية سعى العبد لكل واحد منهما في نصيب موسرين كانا او معسرين عند ابي حنيفة

نصيب صاحبه سعى لهما ولو علق احدهما عتقه بفعل فلان غدا

بنفقة الولد والثوب ومنه مدة يسقط الآن يأذن القاضي

والمملوك بالاستدانة ويباع فيه ولو أنثى فإن أبى فمن كسبه ولا أمر ببيعه

كتاب العتاق هو اثبات القوة الشرعية في المملوك ورفع

منه حر مكلف لمملوكه بأنت حر او بما يعبر به عن البدن وعتيق ومعتق

ومحرر وحررتك واعتقتك فهو اولى وبناه ملكي وله رقيق وله

سبيلي عليك ان فوادي الله وبهذا ابني او ابي او اخي وهذا مولاي

او يا مولاي او يا حر او يا عتيق له يا ابني او يا اخي وله سلطان لي

عليك والفاظ الطلاق وانت مثل الحر وعتق بما انت الا حر

وبملك قريب محرم ولو كان المالك صبيا

صبيا

صورة اذا بين الثلثين وترها او كتابها
ثم اراد على درهم استيفاء ونسب الى
سيده وبرهوا ثم اعتقها تكريم
فلا يضمن لشريكه بقدر الخلاف

يضمن احد الشريكين باعتاقها له اعبد قال لاثنين احدكما حر

اى الرجل ثلث عبد

فخرج واحد ودخل اخر وكرر ومات بلا بيان عتق ثلثه

اى احدكما حر على الاصولى

ارباع الثابت ونصف كل من الاخرين ولو في المرض قسم الثلث

بعينه اى اوقرع مسئلة احدكما حر في المريض قسم الثلث على هذا يعني بركش وارمش
اوج اولد مرض موتا احدكما حر
ومش ازاد اول لر ثلثه وگريعني تقدير
ايكم هر قول بيكر اوج وگرمش ثلث
ازاد امدى هر قول لكر سهم يدى
اوج يدى من بكرى بر كله كاه امدى
ثابتكر سهم يد اوج ازاد وورهون
سعيات ايلسون خارجكر سهم يدى
ايكيسى ازاد بش سعيات ايلسون
ه اكلكر سهم يدى ايكيسى ازاد بش
بر كز بوش اولسن وه ى بر سنه
قطعى الله وطعى احمد يكى بوش
اولور والموت كذلك بر سنه الدبر
بوش اولور

يا هلال والبيع والموت والتحرير والتدبير بيان في العتق المبهم

اى مجهل

لا الوطئ وهو والموت بيان في الطلاق المبهم ولو قال

اى يعني بر كشكر ايكى عورت اولسه ايكى كزدن بيعيار ايكيسى ازاد بش

اى احدكما حر بخروطي احد الامتين لا نقصد

اول تلد بنة ذكرا فانت حرة فولدت ذكرا وانثى ولم

اى ولدت

يدر الاقل رق الذكر وعتق نصف الام والانثى ولو شهد

اى يعتق نصف الاثر

انه حر احد عبدين او امتيه لغت الا ان يكون

ولو شهد اعارجل انه اعتق احد عبديه بطل الشهادة
الشهادة عند ابي حنيفة الا يكون في وصية استحسانا كاف

وعتق الآخر ومضى ولم يرد عتق نصفه وسعى في نصفه لهما

اي يفعل حرام لا بد

ولو حلف كل واحد بعتق عبده لم يعتق واحد ولو ملك ابنه

مع آخر عتق حظه ولم يضمن ولشريكه ان يعتق ليستسعي وان

اي عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك اذا ورثاه

اشترى نصفه اجنبي يخير الاب ما بقي فله ان يضمن الاب

اي اشترى الاب اي اجنبي

او يستسعي وان اشترى نصف ابنه من يملك كله لا يضمن لبائعه

اي ابنه اي لا يضمن الاب اي ويستخدم ابنه لبائعه

عبد لموسرين دبره واحد وحرره آخر ضمن التالت المدبر

اي عبد ثلثه رجل موسرين اي سالمه ضمن حصة صاحبه ان كان فقيرا

والمدبر المعتق ثلثه مدبرا لا ماضمن ولو قال لشريكه هي ام ولدي

اي عبد

وانكر تخدمه يوما وتتوقف يوما وما هي لامر ولدي تقوم فلا

اي ما تلد

يضمن احد

اي وما لا ولد قيمة

فالقبول بعد موته ولو حر رم على خدمته سنة فقبل عتق وخدمه
اى شرط القبول بعد الموت — اى عبده — اى عتق فى الحال

فلو مات تجب قيمته ولو قال اعتقها بالف على ان تزوجنيها
اى فان مات المولى — اى يجب قيمة العبد — اى جاريه

اى قال رجل لاخر اعتق امتك بالف على بشرط ان تزوجنيها فاعتقها المولى وابت الجارية التزويج فلا شئ على الامر لان اشتراط البدل على الغير لا يجوز فى العتق صدر شريعه

ففعل فابت ان تزوجه عتقت مجانا ولو ادعى قيم الالف
اى مولى — اى جاريه تجب — اى اعتقها عن بالف

اى اعتق المولى

على قيمتها ومهر مثلها ويجب ما اصاب القيمة فقط بموته
اى ما اصاب للمولى بطل وباقى المثلة يجب لها فانه يقع الاعتاق عن الامر بطريق الاقتضاء كما عرف فيقسم الالف على قيمتها ومهر مثلها

اى قال اعتق امتك عنى بالف ان قيمتها الف ومهر مثلها خمسمائة ورهم فقسم الالف على الالف وخمسمائة فثلثا الالف حصة القيمة وثلثه حصة مهر المثل فوجب عليه اداء ثلثى الالف الى المولى وسقط عنه ثلث لانه قابل الالف بالرقبة شراء وبالبضع نكاحا فسلم له الرقبة دون البضع فوجب حصة ما سلم له ولم يجب حصة ما لم يسلم له لتلف المحل شريعه

النذير هو تعليق العتق بمطلق موته كاذا مت فانت
حر او انت حر يوم اموت او عن دبر مني او مدبر او دبرتك
اى مدبر او من مدبرين

فلا يباع ولا يوهب ويستخدم ويواجر وطئا وتنكح
اى جاريه — عطف على منفعته

وبموته عتق من ثلثه وسعى فى ثلثيه لو فقيرا وكله لو مديونا
اى مولى — اى ماله — اى من ثلث مال المولى — اى وسعى الكل لو موسرا

في وصية او طلاق متهم بـ[illegible] الحلف

بالعتق ومن قال ان دخلت فكل مملوك لي يومئذ

اي ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر اخذ عتق لان المملوك لا يومئذ كافي

حر عتق ما يملك بعده به ولو لم يقل يومئذ لان المملوك

اي لا يعتق وليس له مملوك اشترى مملوكا لم يدخل عتق لانه مملوك له يومئذ كافي

لا يتناول الحالف كل مملوك لي وما املكه حر بعد غد او بعد

مولى تناول من ملكه من حلف فقط وبموته عتق بعد من

اي لا يعتق من اشترى بعد اليمين الحلف

تلزمه ايضا بـ[illegible] العتق على جعل حر رد عبده على

اي على المال

مال فقبل عتق ولو علق عتقه باداء صار ماذونا وعتق

اي عبد

بالتخلية وان قال انت حر بعد موتي بالف

اي اداء المال اي مولى

فالقول

ان وضع المال في موضع يمكن المولى من اخذه

لا قيمته وان ادعياه معا ثبت نسبه منهما وهي ام ولدهما وعلى كل

واحد نصف العقر وتقاصا وورث من كل ما ترك ابن وورثا

منه ارث اب ولو ادعى ولد امة مكاتبه وصدقه المكاتب

لزمه النسب والعقر وقيمة الولد ولم تصر ام ولده وان

كذبه لم يثبت النسب كتاب الايمان اليمين

تقوية احد طرفي الخبر بالقسم به فحلفه على ماض كذبا

عمدا غموس وظنا لغو واشرف في الاول دون الثاني وعلى

آت منعقد وفيه الكفارة فقط ولو مكرها او ناسيا

ويُباع لو قال ان مُت من مرضي او سفري او الى عشر سنين

او انت حُرٌّ بعد موتي فلانٍ ويعتق ان وجد الشرط بالملك

الاستيلاد ولدت امةٌ من السيد لم تُملك ويطأ وتستخدم

وتوجر وتزوج فان ولدت بعده ثبت نسبه بلا دعوة بخلاف

الاول وانتفى بنفيه وعتقت بموته من كل ماله ولم تسع

لغريم ولو اسلمت ام ولد النصراني سعت في قيمتها وان ولدت

بنكاح فملكها فهي ام ولده ولو ادعى ولد امةٍ مشتركةٍ

يثبت نسبه وهي ام ولده ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها

لاقيمة ولد

او كسوتهم بما يستر عامة البدن فان عجز عن احدها صام

ثلثة ايام متتابعة ولا يكفر قبل الحنث ومن حلف على معصية

اى ومن حلف على معصية مثل ان لا يصلى او لا يكلم اباه او

ينبغى ان يحنث ويكفر والكفارة على كافر وان حنث مسلما

ليقتلن فلانا فينبغى ان يحنث ويكفر عن يمينه

واذا احلف الكافر ثم حنث وهو

حال الاسلام فلا حنث عليه

ومن حرم مكلة لم يحرم وان ابتاحه كفر كحل على

اى حرم على نفسه شيئا مما يملكه

لم يصر محرما وعليه اذا ابتاحه كفارة يمين

حرام على الطعام والشراب والفتوى على انه تبين امرأته

اى يحمل على الطعام والشراب

بلا نية ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط ووجد وفيه

او

ولو وصل بحلفه ان شاء الله بر بلا يمين فى

اى لا يحنث عليه

الدخول والسكنى والخروج حلف لا يدخل بيتا لا يحنث

والا ببنيان وغيره ذلك

ومن حلف الحلوف عليه مكرها
او ناسيا فهو على ما نوى لان اليمين
للحنث وهو الشرط هداية

او حنث كذلك واليمين بالله والرحمن والرحيم وعزته وجلاله
اى مكرها او ناسيا

وكبريائه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله هـ
اى بالله اى بالله اى بالله

ولعمر الله وايمن الله وعهد الله وميثاقه او علي نذر ونذر
اى بقاء الله اى يمين الله اى محكم

الله وان فعل كذا فهو كافر لا بعلمه وغضبه وسخطه هـ
اى عذاب الله واذا قال لعلم الله لا اكون يمينا

ورحمته والنبي والقرآن والكعبة وحق الله وان فعلته
واذا حنث في الله الوجوه كلها لا كفارة

فعلي غضب الله وسخطه او اتى زانيا او سارقا او شارب خمر
او اكل الربوا وخوفه البراء والواو والتاء وقد يضمر
اى فليس بحالف اى يضمر حروف القسم كقولك الله لا

وكفارته تحرير رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في الظهار
اى كفارة اليمين

او كسوتهم

او كرها لا كلما يخرج الا الى جنازة فخرج اليها او لحاجة لا خرج

اى لا يحنث اى ولو حلف لا يخرج الا الى جنازة فخرج لها الجنازة ثم الى حاجة اخرى لم يحنث راقى

او لا يذهب الى مكة فخرج يريدها ثم رجع حنث وفى لا يأتيها

ولو حلف لا يأتيها لم يحنث حتى يدخلها ب

لا يأتينه فلم يأته حتى مات حنث فى آخر حيوته ليأتينه ان

اى الدين كلهم جكا او لم يسم عتو عبد

استطاع فهى استطاعة العمر وان نوى القدرة دين لا يخرج الا

اى على القدرة ما قدر على الركوب والنفقة ب اى الحلف لا تخرج امرأة الا باذنه لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة بلا اذن حنث وشرط الاذن لكل خروج ولو قال الا اذن

باذنى شرط لكل خروج اذن بخلاف ولو اراد ت الخروج

اى الا الان او حتى يسمح المرأة اى الا الان اذكر او حتى اذن لكل فان اذن لها مرة فخرجت ثم خرجت بعدها بلا اذن لم يحنث ب

فقال ان خرجت او ضرب العبد فقال ان ضربت تقيدين

اى ولو قال امرأة اراد ت للخروج من الدار فقال لها زوجها ان خرجت فانت طالق او اراد ت ضرب العبد قال ان ضربت عبدى حر تقيد بتلك الخروج والضرب حتى لو مكثت ساعة ثم خرجت او ضربت لا يحنث نقل من الكافى ب

كاجلس فتغد عندى فقال ان تغديت ومر كبه مركبه

اى تغديت فعبد حر اى غير رجل عبده

فالحنث ان ينوى ولا دين به اليمين

ولو حلف لا يركب دابة الرجل فركب دابة عبد ولا دين له وهو مديون او غير مديون لم يحنث عند ابى حنيفة وهو اذا كان مديونا فان وكل ان كان مديونا مستغرقا لم يحنث لانه لا ملك له عليه وان لم يكن مديونا حنث عند محمد صفى

عبده رجل قال لغيره تغدا فى فقال ان تغديت فعبدى حر يذهب الى منزله ويتغدى ثم يحنث لم يحنث نقل كافى

بدخول الكعبة والمسجد والبيعة والكنيسة والدهليز والظلة

والصفة وفي دار لا يدخلها خربة وفي هذه الدار يحنث

وان بنيت دارا اخرى بعد الانهدام وان جعلت بستانا او مسجدا

او حماما او بيتا لا كهذا البيت فهدم او بنى اخر والواقف

على السطح داخل وفي طاق الباب لا ودوام اللبس

والركوب والتكيء كالاتساء لا ودوام الدخول لا يسكن هذه

الدار والبيت او المحلة فخرج وبقي متاعه واهله حنث بخلاف

المصر لا يخرج فاخرج محمولا بامره حنث وبرضاه بامره

او مكرها

حيث بخبزه لا يسقه والخبز ما اعتاده بلده والشواء والطبيخ على اللحم

ای سوکلمه ایریخی ایتی اون اعزنه اتمور

والرأس ما يباع في مصره والفاكهة التفاح والبطيخ والمشمش

ای یعنی ایمش ای الله ای قوین ای صارلریل

للعنب والرمان والرطب والغشاء والخيار والادام ما يصطبغ به

ای نار ای چکره کی سرمه ایرکوته فاشق

كالخل والملح والزيت لذا للحم والبيض والجبن والغذاء

ای والمراق والعسل واللبن مصفی ای یمورته ای پکلرین

الاكل من الفجر الى الظهر والعشاء منه الى نصف الليل والسحور

منه الى الفجر ان لبست او اكلت او شربت ونوى معينا لم يصدق

اصلا ولو زاد ثوبا وطعاما وشرابا دين لا يشرب من دجلة

على الكرع لخلاف من ماء دجلة ان لم اشرب ماء هذا الكوز

ارد ای یا بن اجلم ای یا بن اجلم

في الاكل والشرب واللبس والكلام لا ياكل من هذه النخلة

حنث بتمرها ولو عين البسر والرطب واللبن لم يحنث ببسرة

طيبة وتمرة وشيرازية بخلاف هذا الصبي وهذا الشاب وهذا

الحمل لا ياكل بسرا فاكل رطبا لم يحنث وفي لا ياكل رطبا او بسرا

او لا ياكل رطبا ولا بسرا حنث بالمذنب ولو اخضر بسر كبا

بسر صح

سلم فيها رطب في لا يشتري رطبا وبتمر في لا ياكل لحما ولحم

الخنزير والانسان والكلب والكبش لحم وبشحم الظهر شحما

وبالية في لحما او شحما وبالخبز في هذا البر وفي هذا الدقيق

حنث

اي ولو حلف لا يا كل الخبز فيحنث به على ما يعتاده اهل البلد الخبز الاخضر فان اكل خبز القطايف او خبز الارز بالعراق لم يحنث ه

اي كبلد

اي چلكاوه

اي قوروه

ارقوز

اي بورني قوزمش

اي لم يحنث

لم يحنث بالخ

اي چكر

اي بغرسق

اي ارفيع

اي قيروه

قدومه او اذنه حنث وبعدهما لا وان مات زيد سقط الحلف

لا يأكل طعام فلان او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب

دابته او لا يكلم عبده ان اشار وذال ملكه وفعل لا يحنث كما

في المجلد وان لم يشر لا يحنث بعد الزوال وحنث بالتجرد

وفي التصديق والزوجة في الشار حنث بعد الزوال وفي غير

الشار لا وحنث بالتجرد لا يكلم صاحب هذه الطيلسان

وباعه وكلمه حنث الزمان والحين ومنكرهما ستة اشهر

والدهر والابد العمر وذهر مجمل والايام وايام كثيرة

اليوم فكذا ولا ماء فيه او كان فضب او اطلق ولا ماء فيه لا
ای دخول اسد
يحنث وان كان فضب حنث حلف ليصعدن السماء
او ليقلبن هذا الجذع ذهبا حنث للحال لا يكلمه فناداه وهو
ای التون
نايم فايقظه او الا باذنه فاذن وتعلم فكلمه حنث لا يكلمه
شهرا فهو من حين حلف لا يتكلم فقراء القرآن او سبح
ای زمان
لم يحنث يوم اكلم فلانا على الجديدين فان عنى النهار
ای لیل والنهار
ای فان نوی النهار صدق
خامته صدق وليله اكلمه على الليل ان كلمته الآن
يقدم زيدا او حتى او الآن باذن او حتى فكذا فكلم قبل
ای ولو حلف لا يكلم فلانا او
حتى باذن زيد
ای لو حلف لا يكلم فلانا
او الآن باذن زيد
ای ولو حلف
او حتى يجيء زيد
ای ولو حلف لا يكلم فلانا
الآن يقدم زيد
قدوه

بعتقه وامر ولده ان تسريت امة فهي حرة صح لو في ملكه والا لا

ولو قال ان تسريت جارية فهي حرة فتسريها كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فتسريها لم يعتق

كل مملوك لي حر عتق عبيده وامهات اولاده ومدبره ولا مكاتبه

اي قاديه

بقوله هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخيرت في الاوليين

ومن قال لنسائه هذه طالق او هذه طالق وهذه طالق طلقت الاخيرة وهو خيرة الاوليين وكذا اذا قال لعبده هذا حر او هذا حر وهذا حر عتق الاخير وخيرة في الاوليين وكذا الاقرار ولو قال هذا لفلان وهذا الفلان الاخير ونصف الالف ولو قال لفلان على الف او لفلان ولفلان الاول والثاني

باب اليمين في البيع

يمين وكذا العتق والاقرار

والشري والتزوج والصلوة والصوم وغيرها ما يحنث

اي النذر يحنث

بالمباشرة لا بالامر البيع والشراء والاجارة والاستيجار

اي ولو حلف بان لا يبيع فوكل لم يحنث اي اجاره وبره اي اجر المأمور

والصلح عن مال والقسمة والخصومة والضرب الولد وما

اي صلح او طلاقه اي لا يضرب ولده فامر به لم يحنث

تحنث بهما النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتا

اي بالمباشرة

والشهور والسنون عشرة ومنكرها ثلثة بحسب

اليمين في الطلاق والعتاق ان ولدت فانت كذا حنث

بالميت بخلاف فهو حر اول مملوكه فهو حر فملك عبدا عتق

ولو ملك عبدين ثم اخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد وحده

عتق الثالث ولو قال اخر عبد املكه فهو حر فملك عبدا ثم

عبدا فمات عتق الاخر من ملك كل عبد بشرني بكذا فهو

حر فبشره ثلثة متفرقون عتق الاول وان بشروه معا

عتقوا ومع شراء ابيه الكفاية لا بشراء من حلف

او ابتعته فهو حر فعقد بالخيار حنث وكذا بالفاسد والموقوف

له ابا الباطل ان لم ابع فكذا فاعتق ودبر حنث قالت تزوجت

عليا فقال كل امرأة لي طالق طلقت الحالفة على المشي الى

بيت الله او الى الكعبة حج واحرم ماشيا فان ركب اراق دما

والمشي الى الحرم والصفا

بخلاف الخروج او الذهاب يا بيت الله او الى الكعبة حج واحرم

والمروة

ماشيا عبده حر ان لم يحج العام فشهد بخرزة الكوفة لم

يعتق وحنث فان لم يصم ساعة بنية فصوما او يوما بيوم

وان لم يصل بركعة وفي صلاة بشفع ان لبست من غزلك فهو هدي

عن دم عمدٍ والهبة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب

العبد والذبح والبناء والخياطة والايداع والاستيداع والاعارة

والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل

دخول اللام على البيع والشراء والاجارة والصياغة والخياطة

والبناء كان بعث ثوبا لاختصاص الفعل بالمحلوف عليه

بان كان بامره كان ملكه اولا وعلى الدخول والضرب والاكل

والشرب والعين كان بعث ثوبا لكل لاختصاصه به بان

اولا وان نوى غير صدق فيما عليه ان بقيته

والحمل والمس لا يضرب امرأته فمد شعرها او خنقها او عضها حنث

ان لم اقتل فلانا فكذا وهو ميت ان علم حنث والا لا ما دون الشهر قريب وهو فوقه بعيد ليقضين دينه فقضاه زيوفا او نبهرجة او مستحقة بر وان رصاصا او ستوقة لا والبيع به قضاء لا الهبة لا يقبض دينه دراهم دون دراهم فقبض بعضه لم يحنث حتى يقبض كله متفرقا لا بتفريق ضروري ان كان الى الامانة او غير او سوى فكذا لم يحنث بملكها او بعضها لا يفعل كذا تركه ابدا لينفعلنه تركه حنث بر ولو حلفه وال ليعلمنه بكل داعر

ان من قال ان اقتل فلانا فامرأته طالق وكان ميت وهو يعلم حنث وان لم يعلم لا وعند ابي يوسف حنث

اي ومن حلف ليقضين دينه الى قريب فهو ما دون الشهر وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر

اي قوله والبيع به قضاء وان باعه بها عبد وقبضه بر في يمينه لان قضاء الدين طريق المقاصة وقد تحققت بمجرد البيع وان وهبها له يحنث لعدم المقاصة ولان القضاء فعل والهبة اسقاط من صاحب الدين

اي وان كان الى الامانة درهم او غير مائة درهم او سوى مائة درهم فامرأته طالق لم يحنث حتى يملك بزيادة على المائة

اي واذا استحلف الوالي رجلا ليعلمنه بكل داعر دخل البلد فهو حال ولايته لان المقصود منه دفع شره او شر غيره بزجره فلا يفيد فايدته بعد زوال سلطنته والزوال بالموت وكذا بالعزل وهو ظاهر الرواية هداية

فملك قطناً فغزلته فنسج ولبس فهو هدى ليس خاتم ذهب

او عقد لؤلؤ ليس حلى له خاتم فضة له يجلس على الارض

فجلس على بساط او حصير اوله ينام على هذا الفراش

فجعل فوقه فراشاً اخر فنام عليه اوله يجلس على سرير

فجعل فوقه سرير اخر له يحنث ولو جعل على الفراش قوام

او على السرير بساط او حصير حنث **باب** اليمين في الضرب

والقتل وغير ذلك ان ضربتك او كسوتك او كلمتك او دخلت عليك

تقيد بالحياة بخلاف القتل

والحلف

في المحلة وعدالته حكم به وبإقراره اربعا في مجالسه

اي بشهادتهم

اي ان يقول الشاهد الزنا فاعل في نفسه بالزنا

اي الزنا

عطف على بشهادتهم

اي بعدم وجوب الحد

اي اقر الزاني بالزنا

اي اقوال بيان كيفيته م ر

تسع الاربع كما اقر به وسأله كلما قر رده وسأله كلما قر فان بينة حده فان رجع

اي رده الامام

اي الزاني

يعني عن ماهيته وكيفيته والمكان

عن اقراره قبل الحد او في وسطه خلي سبيله وندب تلقينه

اي مستحبا

لعلك قبلت او لمست او وطئت بشبهة فان كان محصنا رجمه

اي او ليسه

في فضاء حتى يموت يبتدئ الشهود فان ابوا سقط ثم الامام ثم

اي يرجمه

اي بتدا الشهود برجمه

اي فان امتنع الشهود من الابتداء سقط الحد

الناس ويبتدئ الامام لو حفر ثم الناس ولو غير محصن جلده

اي الزاني

جلدة ص

مائة ونصف العبد بسوط لا ثمرة له متوسطا ونزع ثيابه

اي وان كان عبدا خمسين سوط

وفرق على بدنه الا رأسه ووجهه وفرجه ويضرب الرجل

اي اقا الحرة

يعني غير الازار لان عليها امر بالتجريد
ولانه ابلغ في ايصال الالم فتكمل
اولا وتأمل رشيدي

ان ثبت الزنا بالاقرار
كما سيثبت بالشهادة وكان الاقرار
مرجح لاحتمال صدقه
مضمرة معرة
اي مساءة ويهانة
المزينة والاساءة لم يعد الزنا
لا يمنع وان ساءه جاز

تقيد بقيام ولايته بين بالهبة بلا قول بخلاف البيع لا يشتم ريحانا

لا يحنث بشم ورد وياسمين والتنفس والورد على الورد حلف

لا يتزوج فزوجه فضولي واجاز بالقول حنث وبالفعل لا وداره

بالملك والاجارة حلف بانه لا مال له وله دين على مفلس وملي لم

كتاب الحدود

يحنث الحد عقوبة مقدرة لله تعالى

والزنا وطء في قبل خال عن ملك وشبهته ويثبت بشهادة اربعة

بالزنا لا بالوطء والجماع فيسألهم الامام عن ماهيته وكيفيته

ومكانه وزمانه والمزنية فان بينوه وقالوا رأيناه وطئها كالميل

ولده وولد ولده ومعتدة الكنايات وشبهه الفعل ان ظن حله

كمعتدة الثلث وامة ابويه وزوجته وسيده والبت
اي او والعلى طئ العبد جارية مولاه وقال علمت انها
على حرام حد وان قال ظننت
يثبت في الاولى فقط وحد بوطئ امة اخيه وعمه وان ظن انها تحل لي لم يحد ت
اي بشبهة المحل اي لا يثبت بشبهة الفعل

حله وامرأة وجد على فراشه لا بأجنبية زفت وقيل هي
اي ومن وجد امرأة على فراشه اي لا يحد عليه اي بذ ان ته
فوطئها فعليه الحد

زوجته وعليه المهر وبمحرم نكحها وبأجنبية في غير القبل وبكر
اي ولو وطئ بذي رحم محرم بنكاح اي ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج عن د
ولا حد ويلزمها المهر ولا يجب عليه الحد

والواطئ وبهيمة وبزنا في دار حرب او بغي وبزنا حربي بذمية
اي ومن زنى في دار الحرب او دار البغي
ثم خرج الينا لم يقم عليه الحد

في حقه وبزنا صبي او مجنون بمكلفة بخلاف عكسه وبزنا بمستأجرة
اي لا يحد الرجل ويحد النسا اي ويجب عليه الحد اي يعني اذا زنى الصبي والمجنون بامراة طاوعته فلا حد
عليه ولا عليها س

جبرية واكراه وباقرار ان انكره الآخر ومن زنا بامة فقتلها
اي ولا يجب عليه الحد اي بسبب الزنا

اي فقتلها عورت

قايما في الحدود غير ممدود ولا يتبع بثيابها الا القرو والخنثى

وتقرب جالسة وتحفر لها في الرجم لا له ولا يحل عبده بلا اذن

امامه واحصان الرجم الحرية والتكليف والاسلام والوطي

بنكاح صحيح وهما بصفة الاحصان ولا يجمع بين جلد ورجم

وجلد وتفي ولو غرب بما يرى صح والمريض يرجم ولا يجلد

حتى يبرأ والحامل تجلد حتى تلد وتخرج من نفاسها لو كان

حدها الجلد بالسبب الوطي الذي يوجب الحد

والذي لا يوجب بشبهة المحل وان ظن حرمته كوطي امة

وان شهد الاصول ايضا لم يحد احد ولو كانوا عميانا او محدودين
اى شهدوا

ودين او ثلثة حد الشهود دلا المشهود عليه ولو حد فوجد
اى زانى

حد احدهم عبدا او محدود احدوا وارش ضربه هدر
اى فى القذف اى شاهد ان اى جنايته اى هيج اولور

وان رجم فديته على بيت المال فلو رجع احد الاربعة بعد
اى زانى اى الى بيت المال هو العشر والزكوة ومال الغنيمة

الرجم حد وغرم الدية وقبله حدوا ولا رجم ولو رجع
اى شاهد اى الربع الدية اى شاهد ان اى زانى

احد الخمسة لا شئ عليه فان رجع آخر حدا وغرم ربع
اى شئ

اى شاهد
الدية وضمن المزكى ديه المحجوم ان ظهر واعبدا
اى عندهما لا يضمن اى شاهد ان

كما لو قتل من امر برجمه فظهروا كذلك وان رجم
اى عبدا اى شاهد ان

صورة شهد واربعة على رجل بالزنا فامر القاضى برجمه فرجم بعضهم وغاب بعضهم فقدم الشهود عبيدا فعلى القاتل ما لكل ا

ولو اخذ السلطان مال المسلمين بغير حق يأخذون من السلطان

لزمه الحد والقيمة والكفيلة يؤخذ بالقصاص وبالاموال لا

ای السلطان

بالحد بالشهادة على الزنا والرجوع

ای ولو زنا السلطان لا يحد

عنها شهد واحد متقادم سوى حد القذف لم تحد

ای الرجوع من الشهادات

فضمن السرقة ولو اثبتوا زناه بغايبة حد بخلاف السرقة

ای ولو شهد واسرقة متقادم ضمن السارق

ولو اقر بالزنا بمجهولة حد وان شهد واعليه لا كما خلافا

ای بامراة مجهولة

فهم في طوعها او في البلد ولو على كل زنا اربعة ولو اختلفوا

ای شاهد لر ای ولو شهد اربعة في طوعا واربعة في كرها وكل البلد ای شاهد لر ای رضا واكراه

في بيت واحد حد الرجل والمرأة ولو شهدوا على زنا امرأة

وهي بكر او الشهود فسقة او شهدوا على شهادة اربعة

وان شهد

ای يعني ورد كل شهادة اشارة كما ورد كل اذا ورد في قول المصنف في بيت واحد حد الرجل والمرأة في طائفة

السكر والخمر ولو بغير قطرة ثمانون سوطا وللعبد نصفه

اي حبق اي وان كان عبدا فحده اربعين سوطا

وفرق على بدنه حد الزنا باب حد القذف هو

اي ما ذكر في حد الزنا اي شتم

حد الشرب كمية وثبوتا فلو قذف محصنا او محصنة برنا

اي اذا قذف رجل رجلا محصنا او امراة محصنة بصريح الزنا وطالب او اقر مرة رجلين

حد بطلبه متفرقا ولا ينزع غير القرف والحصن واحصانه بكونه ثمانين سوطا

اي المقذوف المقذوف باطن حده الحاكم

مكلفا حر مسلم عفيفا عن زنا فان قال لغيره لست

اي عاقلا اي احترازا عن العبد اي احترازا عن فعل الزنا

من قال لغيره في غضب لست بابن فلان لابته الذي يدعيه حد لا

اي لا في القضب اي لا يحد

كقوله عن جده وقوله لعربي يا نبطي يا ابن ماء السماء

اي يا ابن فحشة اي من كان اجداده كلهم سودا

وينسبه الى عمه او خاله او زناه ولو قال يا ابن الزانية وامه

فوجد واعبدا فدينه في بيت المال ولو قال شهود الزنا تعمدنا
ای شاهدان

النظر قبلت شهادتهم ولو انكر الاحصان فشهد عليه

الرجل وامرأتان او ولدت زوجته منه رجم بالاقرار
ای الزانی

حد الشرب من شرب خمرا فاخذ وريحها موجود
ای خمر

او كان سكران ولو بنبيذ وشهد رجلان او اقر مرة حد
وصل ابرا قورمه

ان علم سكره طوعا وصحا وان اقر او شهد بعد مضي
ای رضاء الی اول السبب

ريحها لبعد المسافة او وجد منه رائحة الخمر او قيئها
ای قوئمن ثم
ای بل يمضي الزمان لم يجد عند
ابی حنيفة و ابی يوسف قد سرسام

او رجع عما اقر او اقر سكران بان زال عقله لا وحد
ای لا يحد
ای اقر فی حالة سكر

السكر والخمر

زنا في كفره او مكاتبا مات عن وفاء لحد وبحد قاذف واطئ

امة بمحوسية وحايض ومكاتبة ومسلم نكح امته في كفره ومستأمن
ای یعنی دخل الحربی دارنا بامان
فقذف مسلما حد لان فيه حق
العبد وقد التزم ايفاء
حقوق العباد س
ای حد واحد

من قذف مسلما ومن قذف اورنا او شرب مرارا فحد فهو لكل او كما مر

فصل في التعزير ومن قذف مملوكا او زنا بالزنا او مسلما يا

فاسق يا كافر يا خبيث يا لوطي يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من
ای قوله فاسقا فالفاسق على نوعين فاسق كفار وفاسق فجار واما فاسق الكفار هو الذي آمن بالله
يلعب بالصبيان يا آكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث والفاسق الفجار وهو الذي
ورسوله بالظن والشر
يشرب الخمر ويعصي الله تعالى
ولا تاتي بالشر والظن والشر
والظن بمعنى واحد فلا مدم

يا خاين يا ابن اللخنة يا زنديق يا قرطبان يا ماء والزوني او
ای کیدی یا لوطی

للصوص يا حرام زاده عرتي ويا كلب ويا تيس يا حمار
ای یا کلة

ای یا حرامی لردسه

فصل

مبتدأ فطلب الوالد او الولد او ولده حد ولا يطلب ولد

اى طلب الاب

وعبد اباه وسيده بقذف امه ويبطل بموت المقذوف لا

اى واذا مات المقذوف بطل الحد
ولا يورث ولا يصح العفو عنه ولا اعتياض عن

بالرجوع والعفو ولو قال زنأت في الجبل وعي الصعود

اى اريده

حد ولو قال يا زاني وعكسه حد او لو قال لامرأته يا زانية

اى القاذف
اى انت زاني

وعكست حدت ولا لعان ولو قالت زنيت بكر بطلا وان اقر ولد

اى المرأة
اى جوابا لقوله
زانية
اى لا حد على الرجل
ولا لعان

ثم نفاه لاعن وان عكس حد والولد له فيهما ولو قال ليس

اى ولو نفاه ثم اقر
روج

بابني ولا بابنك بطلا ومن قذف امرأة لم يرثه ابو ولدها او لا

اى بطلا اللعان والحد

لاعنت بولد او رجلا وطئ غير مالكه او امة مشتركة او مسلما

اى بسبب الولد
اى رجلا قذف
اى مالكه وطئها قبل اسلمها

زنا في كفره

السرقة هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة

من حرز بمكان او حافظ فيقطع ان اقر مرة او شهد رجلان

ولو جماعة والآخذ بعضهم قطعوا ان اصاب لكل نصاب ولا يقطع

وصل

بخشب وحشيش وقصب وسمك وطير وصيد وزرنيخ

ومغرة ونورة وفاكهة رطبة او على شجر ولبن ولحم وزرع

لم يحد واشربة وطنبور ومصحف ولو محلى وباب مسجد

وصليب ذهب وشطرنج ونرد وصبي حر ولو معتوها

وعبد كبير وهو دفاتر نحو في الصغير ودفتر لحساب وكلب

ولا قطع بسرقة الكلب ولا فهد ولا دف ولا طبل ولا مزمار

يا خنزير يا بقر يا حية يا حمار يا بغل يا مواجر يا ولد الحرام يا عيار

يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا خلة يا كشحان يا ابلة يا موسوس

حس لا والا تسعة وتلثون سوطا واقله ثلث وصح

حبسه بعد الضرب واشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد

الشرب ثم حد القذف ومن حد او عزر فمات فلا ضمان عليه

بخلاف الزوج اذا عزر زوجته للزنا الزنية والاجابة اذا دعاها

الى فراشه وترك الصلوة والغسل والخروج من البيت كتاب

كتاب

السدوة هي اخذ

في دخوله لم يقطع ومن سرق من المسجد متاعا وربه عنده

قطع ومن سرق ضيفا من اضافه او سرق شيئا ولم يحجه من

الدار لا وان اخرجه من حجر الى الدار او اغار من اهل الحجر الى الحجره

او نقب فدخل والقى شيئا في الطريق ثم اخذه او حمله على حمار

فساقه واخرجه قطع وان ناول آخر من خارج او ادخل

يده في بيت او طرحه خارجه فيه من كم او سرق من قطار

بعير او حمله له وان شق المحمل فاخذ منه او سرق جوالقا

فيه متاع وربه يحفظه او نائم عليه او ادخل يد ٥

اى على

وهو مذهب الحنفية
الكل مال المسلمين
شبكة الإمام يشبك
لان له فيه شبكة وشبهة
لان له فيه شبكة وشبهة

اى اخلاق

وفهدٍ ودُفٍّ وطبلٍ وبربطٍ ومزمارٍ ونخاسةٍ ونهبٍ

اى قاچى — اى ده ول — اى تنبور — اى طاول — اى بادبزن

واختلاسٍ ونبشٍ ومالٍ عامةٍ أو مشتركةٍ ومتاعٍ ديته و

اى يغمجى — اى كفن سوچى — اى من بيت المال — اى ولا فى مال للسارق فيه شركة

بشيءٍ قطع فيه ولم يتغير ويقطع بسرقة الساج و

اى شجر العظيم

القناة والأبنوس والصندل والفصوص من الحضب والياقوت

اى شبده — اى نجر اسود — اى وهو الذى اين وكر قاشده شجر طيب الرائحة

والزبرجد واللؤلؤ والآوانى والابواب المتخذة من الخشب

اى ابنوس — اى چاتق لر

فصل في الطرار ومن سرق من ذي رحم محرم للارضاع

ومن زوجته وزوجها وسيده وزوجته وزوج سيدته

ومكاتبه وختنه وصهره ومن مغنمٍ وحمامٍ وبيتٍ أذن

اى كلوكسندن اوغنين — اى غنين دكن اوغ

فى قوله

ومن سرق شيئاً وردّه قبل الخصومة إلى مالكه أو وكيله بعد القضاء

أو ادّعى أنه ملكه أو نقصت قيمته عن النصاب لم يقطع ولو

أقرّ بسرقة ثم قال لم أسرق هو على ما لم يقطعها ولو سرق وخرج

أحدهما وشهد على سرقتها قطع الأخرى ولو قرّ بعد سرقة

قطع وترد السرقة إلى المسروق منه وكيله ولو اجتمع قطع

ومنان وترد العين ولو قائمة ولو قطع لبعض السرقات

لم يضمن شيئاً ولو شق ما سرق في الدار ثم أخرجه قطع

ولو سرق شاة وذبحها وأخرجها كذلك ولو منع المسروق

في صندوقٍ او جيبِ غيرِهِ او كمّتِهِ فاخذ المال قُطِعَ فصلٌ

اى غيره

في كيفيةِ القطعِ واثباتِهِ وتقطعُ يمينُ السارقِ من الزندِ وتحسم

اى في الكلدن اى قرن

ورجلُهُ اليسرى ان عادَ فان سرقَ ثالثاً حُبِسَ حتى يتوبَ

ولم يقطعْ كمنْ سرقَ وابهامُهُ اليسرى مقطوعةٌ او شلاّءُ

اى فوق مشلولة

او اصبعانِ منها سواها او رجلُهُ اليمنى مقطوعةٌ ولا يُحسَمُ

السارق

بقطعِ اليسرى من امرٍ بخلافِهِ وطلبُ المسروقِ منهُ شرطٌ

عند الثاني حتى طلب المال

القطعِ ولو موسراً او صبياً او صاحبُ الربا تقطعُ

المالك

بطلبِ المالكِ والسارقُ لو سرقَ من سارقٍ بعدَ القطعِ

ومن سرق

يضمن ما اخذه وغير المباشر كالمباشر والعصا والحجر

كالسيف وان اخذ مالا وجرح قطع وبطل الجرح وان جرح

فقط او قتل فتاب او كان بعض القطاع غير مكلف او ذي
ای لا قطع الید
ای فان کان فیهم صبی او مجنون او ذو رحم
رحم محرم من المقطوع علیه او قطع بعض القافل على البعض
ای مقتولا ولم یمثل
سقط الحد عن الباقین وصار القتال الی الاولیاء شاءوا اقتلوا وان شاءوا
او قطع الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين لم يحد

فان عاد الولي او عفا ومن خنق في المصر غير مرة قتل به
ای یقتل للقصاص
ای بوخز سده
ای تکرار تکرار

كتاب السير

الجهاد فرض كفاية ابتداء

ان قام به بعض سقط عن الكل والا اثموا بتركه ولا يجب

دراهم او دنانير قطع وردها ولو صبغها احمر فقطع له يرد
وله يضمن ولو اسود يرد **باب** قطع الطريق
اخذ قاصد قطع الطريق قبله حبس حتى يتوب وان
اخذ مال معصوم قطع يده ورجله من خلاف
وان قتل قتل حدا وان عفى الولي وان قتل واخذ قطع وقتل
وصلب او قتل وصلب ويصلب حياته ثلثة ايام و
يبعج بطنه برمح حتى
يموت ولم
يكفن

وان ترسلوا ببعضنا وتقصدهم وتهيبنا عن اخراج مصحف وامراة

ای ارسال اولئك

ای الكفار

ولا باس باخراج النساء والصغار معهم اذا كان عسكر المسلمين اكثر عددا منهم وقهرهم عليهم فان كان بعكس ذلك فيكره اخراجهم لانه يؤمن ان يقعوا في الاسر فيدلوا على عورات المسلمين ويكونوا عونا عليهم وكذا لا يخرج العبد الا باذن سيده

وصل

فسرية يخاف عليها وغدر وغلول مثله وقتل امراة وغير

ای اقل عسكر الكفار

ای ولا هلكوا اموال الكفار

ای يرون قلة قرة مقدن منع ايد زبر

وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغلوا ولا يمثلوا ولا يقتلوا امراة ولا شيخا فانيا ولا صبيا ولا اعمى ولا مقعدا الا ان يكون احد هؤلاء ممن له راي في الحرب او ملكا وقتل اب مشرك وليثابي الابن

ای زمین

ای مجنونا

فقتله غلبة ونفلهم ولو بما لان غيرك ونبذ لو خيرك

وصل

ای اعلم

وقاتل بلا نبذ لو خان ملكهم والمرتدين بلا ما لا فان

ای خاین

اخذ لم يرد ولم يبع سلاحا منهم ولم نقتل من امنه حر

ای كفار لر

او صبية ونبذ لو شرط وبطل امان ذمي واسير وتاجر

ای اعلم اولنه

اى اخذه وقطع اليدين

على صبيتى وامرأة وعبدٍ واعمى ومقعدين واقطع وقرض

عين ان هجم العدوّ فتخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجها

اى خرج المرأة بغير اذن زوجها

وسيدهِ وكفّ الجعل ان وجد فيّ والّا فان حاصرناهم

اى ان وجد فى ايدى الناس اى بحيث اى ان لم يوجد فى ايدى الناس نهب المال

تدعوهم الى الاسلام فان اسلموا والّا الى الجزية فان قبلوا

اى وضعه الخراج

فلهم مالنا وعليهم ما علينا ولا نقاتل من لم تبلغه الدعوة

عوة الى الاسلام وندعوند با من بلغته والّا استعين

اى عوين واستعين

بالله تعالى ونحاربهم بنصب المجانيق وحرقهم وغرقهم

اى يغلق اى نواشن ايدين اى وارسلوا عليهم الماء

وقطع اشجارهم وافساد زروعهم ورميهم

وان تترسوا

كان فيهم مسلم اسير او تترسوا بصبيانهم او بالنساء

وسلاح وذهن بلا قسمة ولا يبيعها وبعد الخروج منها لا وما
اى ولا يجوز بيعها قبل القسمة

فضل رد الى الغنيمة ومن اسلم منهم احرز نفسه وطفله و
اى ويرد دون ما فضل منهم قبل القسمة ويتصدقون بعد القسمة

كل مال معه او وديعة عند مسلم او ذمي دون ولده الكبير
ومن اسلم منهم احرز باسلامه نفسه واولاده الصغار وكل مال هو في يده او وديعة في يد مسلم او ذمي فان ظهرنا على الدار فعقاره فيء وزوجته وحملها في واولاده الكبار فيء هـ

وزوجته وحملها وعقاره وعبد المقاتل فصل

للراجل سهم وللفارس سهمان ولبرذونه فرسان والبراذين
وصل
اى عجم اتي عراب اتي مثل دير

كالعتاق لا الراحلة والبغل والعبرة للفارس والراجل
اى عراب اتي

عند المجاوزة والمملوك والمرأة والصبي والذمي الرضخ
ومن دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه استحق سهم فارس ومن دخل راجلا فجاء راجلا فاشترى فرسا استحق سهم راجل
اى اقل شيء

لا السهم والخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل وقدم
اى قطاع الطريق

وعبيد محجورٍ عن القتال بهبة الغنائم

وقسمتها ما يفتح الإمام عنوة قسم بيننا او اقرّ اهلها
اى قهره جبرًا

ووضع الجزية والخراج وقتل الاسرى او استرق او ترك
اى قالله

احرارًا اذمة لنا وحرم ردّهم الى دار الحرب والفداء والمن
اى بمال اى يسير

وعقر مواشٍ شق احمالها فتذبح ويحرق وقسمة الغنيمة
اى يفعل اى مشقت الى اوجق او لورسه

في دار هم لا للابداع وبيعها قبلها ونشرك الردء والمدد فيها
اى ان يبيعوا

لا السوقي بلا قتال ولا من مات فيها وبعد الاجزاء ابدا

ربا يورث نفيسه وينتفع فيها بعلف وطعام وحطب

ويلاحق ولد من

Library Digitised Collections

Author/s:
Nasaf, Abd Allh ibn Ahmadd. 1310.

Title:
Kitb kanz f ilm fiqh

Date:
1121? [1709?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23203

File Description:
Part 2

Hanafi

al-Nasafi

Kanz al-daqā'iq

BQ II 196

979

5

A. R. BULLOCK,
ISLAMIC BOOKS,
62 KELBURNE ROAD,
OXFORD.
UNITED KINGDOM

متن الکنز

الهی عبدک العاصی قد اتاک
مقرا بالذنب قد دعاک
فان تغفر انت اهل ذاک
وان تطرد فمن یرحم سواک

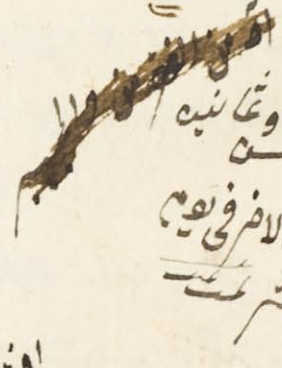

والف فی شهر ربیع الاخر فی یوم
الاربعا والثالث عشر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي اعز العلم في الاعصار واعلى حزبه في الامصار

والصلوة على رسوله المخصوص بهذا الفضل القصير وعلى آله

الذين فازوا منه بحظ جسيم قال هذا لانا الخبر الخبير صاحب

البيان والبرهان في التفسير والخبر كاشف المشكلات والمعضلات

مبين الكنايات والاشارات منبع العلى على الهدى افضل

مولى حافظ الحق والملة والدين شمس الاسلام والمسلمين

وارث علمه انوار رحمته وتقوه بمغفرته الله رب الهم مالكه

الى المختصر والطباع راغبة عن المطولات اذ اردت ان الخص الوا

في بذكر مهام وقوعه ذكر اعيان الافاضل وافاضل الاعيان

الدنيا بمنزلة الانسان للعين والعين للانسان مع ما بي من

العوائق وسربته بكنز الدقائق وهو وان خلى عن العقد بعض

والمعضلات فقد تحلى بشمائل الفتوى والاوفقات

معلما بنكت العلامة زبدة الطالبين والله اعلم

الموفق للاتمام والشر للاختتام والله اعلم

كتاب الطهارات فرض الغسل

ق

ثم يتوضأ ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا ولا تنقض ضفيرة ان بل اصلها

وفرض عند مني ذي دفق وشهوة عند انفصاله وتوارى حشفة

في قبلا ودبر عليهما وحيض ونفاس لا مذي وودي واحتلام

بلا بلل وسن لجمعة والعيدين والاحرام وعرفة ووجب

للميت ولمن اسلم جنبا والاندب ويتوضأ لهما السماء والغير

والبحر وان غير طاهرا غدا وصافه او انتن بالث لا بما يتغير بكثرة

الاوراق او بالطبخ او اعتصر من شجر او ثمر او غلب عليه غيره

اجزاء وبما يدا يبقى فيه جزء لم يكن عشرا في عشر فهو كالجاري

اذا فسق شارب الخمر بحال السكر فلا شهيد لان شرب الخمر معصية
لا تمنع حكم الشهيد ز المحيط معراجية

كتاب الطهارة

وانما لم يجمع الطهارة لانها مصدر والاصل فيه ان لا يثنى ولا يجمع فخص الطهارة بالبداية من بين شروط الصلوة لكثرتها اى جمع والباب بمعنى النوع فكان الغرض بيان انواع الطهارة فقط لا نوعا ورد

وجنون وسكر وقهقهة مصل بالغ وباشرة فاحشة لا خروج دم

وجرح ونحو ذكر وامراة وفرض الغسل غسل فمه وانفه

وبدنه لا دلكه وادخال الماء داخل الجلدة للاقلف وسنته ان

يغسل يديه وفرجه وبما ستة كرعاف دايم لا يمنع صوما ولا صلوة ويخرج عنه

وطئا ولو زاد الدم على العشر الحيض والنفاس فما زاد على

عادتها المستحاضة ولو مبتداة فحيضها عشرة ونفاسها اربعون

يوما وتتوضأ المستحاضة ومن به سلس البول او استطلاق

البطن او انفلات الريح او رعاف دايم او جرح لا يرقا لوقت

ولا يسع اخراج الميت من القبر
بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مغصوبة
او اخذت بالشفعة ويستحب في القتيل
دفنه في المكان الذي مات فيه في مقابر
اولئك القوم
وسعد بن وقاص مات في ضيعة على
اربعة فراسخ من المدينة ونقل
على اعناق الرجال الى المدينة
وبعد ما دفن لا يسع اخراجه
بعد مدة طويلة او قصيرة
الا بعذر والعذر ما قلنا
ولا يكسر عظام اليهودي اذا وجد
في قبورهم لان حرمة عظامهم
كحرمة عظام المسلم لانه لما جاز
ايذاؤه في حياته يجب صيانة
عن الكسر بعد موته عند

فان قيل ما الفرق بين الكراهة والمشكوك

وعشرون دلوا وسط بموت نحو فارة وار بعون بنحو حمامة

وكله بنحو شاة وانتفاخ حيوان او تفسخه وما يتان لو لم يكن

نزحها ويجسها مذ ثلث فان من منتفخة جهل وقت وقوعها

والا مذ يوم وليلة والعرق كالسؤر الادمي والفرس وما

يؤكل طاهر والكلب والخنزير وسباع البهائم نجس

والهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيوت

الفرق بين المكروه والمشكوك
المكروه اقرب الكراهة
بعد النجاسة على المشكوك
الى النجاسة بعد الكراهة هذا

مكروه والحمار والبغل مشكوك توضأ به وتيمم ان فقد ماء

باب التيمم

الا عند عدم الماء ولا يجوز التيمم

واما قدم صح بخلاف نبيذ التمر

الا ماء التمر

هو الذي لا يجوز الوضوء به
يتيمم ويتوضأ
عند عدم الماء
يجوز الوضوء به
فقل المكروه هو الذي

وان دفن نقل قبل الدفن قدر ميلا او ميلين فلا بأس به وكذا لو مات في غير بلده بشرط ان لم يتغير فان نقل الى مصر آخر فلا بأس به لما روى ان يعقوب عليه السلام مات بمصر ونقل الى الشام وموسى عليه السلام بعث يوسف عليه السلام بعد زمان حولوه

نقل الميت من البلد الى البلد بين بحار والظاهر لا يكره اذا لم يخف تغيره بعد ما دفن منع طويلة او قصيرة لا يسع الزاجر غير عذر

ويجوز الزاجر بالعذر نحو ان تظهر الارض مغصوبة او اخذت بالشفعة او الوصية بجملة الى موضع آخر بطلة حوالة الغاصل

وهو ما يذهب بتبنة فيتوضأ منه ان لم ير لها اثر وهو طعم

اي اثر الواقع اي الماء

اي ماء جاري

وهو ظن جوبره دليل الوارد

اي من الماء الى الماء القليل

اولون او ريح وموت ما لا دم له فيه كالبق والذباب والدنبور

والعقرب والسمك والضفدع والسرطان لا ينجسه والماء

خلافا للشافعي

المستعمل لقربة او رفع حدث اذا استقر في مكان طاهر لا مطهر

مستعمل

وماذكر في المتن خلاف ظاهر الرواية

وهو ظاهر الرواية جميعا وهو المختار

ظاهر عند اصحابنا

الماء المستعمل

قال في الاسرار

ومسئلة البئر حيا محيط وكل اهاب دبغ فقد طهر الا جلده

الجلد

الكلب والخنزير والادمي وشعر الانسان والميتة وعظمها طاهر ان

بالنجاسة فقدم لهذا المعنى

في المستثنى والخنزير اليق

فيكون النجاسة ثابتة

الاستثناء عن الطهارة

ومن حقد ان يقوم

الادمي للذكر قلنا

قوم الخنزير

وتنزح البئر بوقوع نجس لا يبعر كابل وغنم وخرء حمام وعصفور

الا سرجين

وبول ما يؤكل لحمه نجس للمالكي حدث ولا يشرب اصلا

قول ابي سليمان الجوزجاني وقال ابو بكر الطحاوي لا يجوز خلافه

واذا وقعت في البئر نجاسة نزحت و كان نزح ما فيها من الماء طهارة لها قدر

وعن

ولو مسح على الجوربين فان كانا ثخينين منعلين جاز بالاتفاق
وان لم يكونا ثخينين منعلين لا يجوز بالاتفاق وان كانا ثخينين
غير منعلين لا يجوز في قول ابي حنيفة له خلافا لصاحبيه
وروى ان ابا يوسف رجع الى قولهما في المرض الذي مات
شرح قاضيخان للجامع الصغير له

رجل لبس خفيه بطهارة كاملة ومسح
عليهما بعد ذلك ثم دخل الماء الى الكعبين
فان نظر ان منع الماء الى الكعبين
يجب عليه غسل الرجل الاولى لانه حدث
احدى رجليه مغسولا وان انما يلتف
الماء الى الكعبين لا يجب عليه
غسل الرجل الاولى
الرجل الاولى

وفي الغلوة ثلثمائة ذراع
الى اربعمائة والميل ثلاثة الاف ذراع

ولم يعد ان صلى به ونسي الماء في رحله ويطلبه غلوة ان ظن
بفتح الغين وسكون اللام
الا بالتيمم

قربه والا ويطلبه من رفقيه فان منعه يتيمم ولم يعطه الا بثمن

مثله وله ثمن كل يتيمم والا يتيمم ولو اكثر مجروحا يتيمم وبعكسه يغسل

انما قال جاز بالسنة على وجه
الوجوب وقد ورد
بالسنة على وجه الاباحة بقوله والذكر
التخيير فعله عليه السلام ورواية
حكاية فعله عليه السلام
بالسنة الصحاح

ولا يجمع بينهما باب المسح على الخفين

صح ولو امراة لا جنبا ان لبسهما على وضوء تام وقت الحدث

يوما وليلة للمقيم وللمسافر ثلثا من وقت الحدث على ظاهرهما مرتا

اي مثلا لو غسل رجليه اولا لبس خفيه ثم غسل باقي الاعضاء
الوضوء ثم احدث جاز المسح عندنا
وقت الحدث ان لبسه على طهارة
كاملة خلافا للشافعي فان عنده لا يجوز
المسح لعدم لبسه على طهارة والطهارة
الكاملة عند ان يكون وقت اللبس
وعندنا وقت الحدث لبس

بثلثة اصابع يبداء من الاصابع الى الساق والخرق اليسير يمنعه و

هو قدر ثلث اصابع القدم اصغرها ويجمع في خرق لافيهما

اي يمزق

المسح على الخفين ثابت بالسنة المشهورة عن رسول الله صلعم قولا وفعلا
حتى قال الحسن البصري أدركت سبعين رجلا من الصحابة رضوان الله عليهم
كلهم يرون المسح على الخفين وقال ابو يوسف ما علمت انا بمسح خفي
فيه مثل ضوء النهار وقال الكرخي اخاف الكفر على من انكر المسح على الخفين
لان الاثار التي جاءت فيه في حيز التواتر قال الكاكي رح قوله
ولو كان كعبه مكشوفا مقدار ثلث اصابع لا يمسح وان كان اقل منها يمسح رح الحيط

وهي اربعة الالف خطوة

هو القصد الى الصعيد الطيب يتيمم لبعده ميلا عن ماء او

لمرض او برد او خوف عدو او سبع او عطش او فقد آلة

مستوعبا وجهه ويديه مع مرفقيه بضربتين ولو جنبا او حا

ايغبار

يضا بطاهر من جنس الارض وان لم يكن عليه نقع وبه يلا عجز

ناويا فلغا يتيمم كافر لا وضوءه ولا ينقضه ردة بل ناقض الوضوء و

اى التيمم

اى فلغا يتيمم الكافر

قدرة ماء فضل عن حاجته فهي تمنع التيمم وترفعه وراجي

اى المتيمم

الماء يؤخر الصلوة وصح قبل الوقت وللفرضين وخوف فو

فوت صلوة جنازة او عيد ولو بناء لا فوت جمعة ووقت

قال ابو يوسف اذا سبقه الحدث او الصلوة العيد جاز له البناء بالتيمم

ولو سقاه سما فمات فعلى وجهين ان دفع اليه السم فمات ولم يعلم فلا يجب ولا الدية ويحبس ويعزر
ولو اوجره ايجاريجب الدم على عاقلته وان دفع اليه شربة فشرب ومات لايجب الدية لانه شرب باختياره
الا ان في الدفع خدعة فلا يجب الا التعزير والاستغفار عنه رجل ضرب رجلا بصخرة فمات لا قصاص
عليه قبل لانه حي ان رأيت لو كان ضخمة عظيمة قال وان ضربه بجبل اباقبيس ولا يجب عليها القصاص
ومن مسئلة القتل بالمثقل وهذا اللفظ مما اخذه بعض الجهال على انه في علم الاعراب فقالوا الصواب بجبل انا قبيس
قال العذوري لم يثبت هذا في اللغة ولم يوجد كتابة وان ثبت ذلك منه فهو لغة بعض العرب قال القائل
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها من الغيبة

كان خثعمها حجة اولا فان سقطت عن براء بطل والاولا

يفتقر الى النية في مسح الخف والرأس باب الحيض

هو دم يغضه رحم امرأة سليمة عن داء وصغر واقله ثلثة ايام والكثر عشرة وما نقص او زاد استحاضة وما سوى
البياض الخالص حيض يمنع صلوة وصوما وتقضيه دونها
ودخول مسجد والطواف وقربان ما تحت الازار وقراءة
القران ومسه الا بغلافه ومنع الحدث المستدام ومنعهما الطهارة
بة والنفاس وتوطأ بلا غسل بتقدم الاكثر ولا قله لاحيض

وفي كل اصبع عشر الدية وفي كل منفصل ثلث عشر الدية الا الابهام وفي كل منفصل
من الابهام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وان كان الاسنان
اثنين وثلثين فذهب الكل ففيها دية وثلثة اخماس الدية فاضح جاه للشيخ العلامه
الاوزجندي رحمه الله

بخلاف النجاسة والانكشاف وينقضه ناقض الوضوء ونزع خف

ومضي المدة ان لم يخف ذهاب رجله من البرد وبعدهما غسل

رجليه فقط وخروج اكثر القدم نزع ولو مسح مقيم فسافر قبل تمام

يوم وليلة مسح ثلثا ولو اقام مسافر بعد يوم وليلة نزع والا

يتم يوما وليلة وصح على الجرموق والجورب المجلد والمنعل (اي الذي قايتخذل)
(اي الذي انسخت قايتخذل) (اي جزم اهل)
والثخينين لا على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين والمسح على الجبيرة

وخرقة الفرجة ونحو ذلك كالغسل فلا يتوقت ويجمع مع الغسل

ويجوز ان شد هابلا وضوء ويمسح على كل العصابة سواء

البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي من الطرفين ... موهوم

لو عالج ذكره بيده حتى انتشر يجب عليه القضاء

هو المختار لانه وجد الجماع معنى وسهل له مباح ان يفعل ذلك ام لا قال ابراد الشلوه لا يجوز لقوله عليه السلام

ناكح اليد ملعون وان اراد شكين ما نه من الشلوه نرجو ان لا يكون عليه وبال وكذلك العنين

يرخصون في ذلك ويجيزون الرخصة ان نودته الشلوه والجماع في الدبر كالجماع في الفرج بالاجماع الا

في الاحد في الاصبيه خلاف فعند ابي حنيفة لا يجب وعندهما يجب من شرح آو مسئله ويباح للرجل

ان ينظر الى عين فرج امراته او مملوكته والى فرجها لان الاستمتاع ابيح من النظر وليس وذلك من الادبار

وقال ابو يوسف في الاملاء ساءت اباحنيفة عن الرجل ينظر من فرج امراته او متى من فرجها لكن يتركن عليه فقال

لا بأس بذلك وارجو ان لا يكون عليه شيء لكن ينبغي ان يعظم له الامر ولا يحل له ان ينظر

من الدبر الا عند اهل النظر وهو خلاف اجماع الصحابة

وقد قال النبي عليه السلام من اتى حايضا او امراة في دبرها فقد كفر بما انزل

على محمد صلعم شرح قدوري

وبطل بخروجه فقط وهذا اذا لم يمض عليه وقت صلوة الا

اي وضوءه اي وقت اي لا تبطل الصلوة

وذكر الحدث يوجد فيه والتفاس دم يعقب الولد ودم الحامل

استحاضة والسقط ان ظهر بعض خلقه ولد

اي دشك يعني دمش اعضاي

وللحد للاقل والكثره اربعون يوما والزايد استحاضة ونفاس

اي نفاس اقل

التوامين من الاول باب الانجاس يطهر

حتى يترك الصلوة من الولد الاول يدري

البدن والثوب بالماء وبما يمايع من زيل كالخل وماء الورد لا الدهن

ولطف بالدلك بنجس جرم جف والا يغسل وبمني يابس بالفرك

اي وان لم يكن له جرم لا يجوز الا بالغسل يدري قبل مني المراة لا يطهر بالفرك لانه رقيق عند الشافعي يطهر

والا يغسل ولحو السيف بالمسح والارض بالبيس وذهاب الاثر

تغسل ويمضي عليها ادنى وقت صلوة والطهر بين الدمين

في المدة حيض ونفاس واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لا

كثره الا عند نصب العادة في زمان الاستمرار ودم الاستحاضة كل

عاف دايم لا يمنع صوما ولا صلوة ووطئا ولو زاد الدم على الثلث

الحيض والنفاس فما زاد على عادتها استحاضة ولو مبتدأة

فحيضها عشرة ونفاسها اربعون يوما وتتوضأ المستحاضة

ومن به سلس البول او استطلاق البطن او انفلات الريح اور

عاف دايم او جرح لا يرقاء لوقت كل فرض ويصلون به فرضا ونفلا

واذا وجد في ثوبه نجاسة مغلظة اكثر من قدر الدرهم ولم يعلم بالاصابة
لم يعد حتى يأتي بالاحتياط وهو الاصح سراج

ولو وجد في ثوبه منيا اعاد الصلوة

وصلوة العيد على الجنازة مقدمة اذا اجتمعتا لا الخطبة
من المنتقى ويقدم صلوة الجنازة على الخطبة كذا في القنية من درر البحار

الاحتياط في موضع الاستنجاء ينبغي ان يكون قدر الدرهم عند ابي يوسف وعند محمد قدر الدرهم
النجس المخرج ويعتبر القدر المانع وراء موضع الاستنجاء لا المعتاد فلا حاجة الى ان يكون الدرهم على المخرج
قدر الدرهم شرح

كتاب

بعظم وروث وطعام وبهيمة

الصلوة وقت الفجر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس وظهر

ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة

والظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه سوى الفيء والعصر

لقوله عليه السلام اقتلوا الاسودين ولو كنتم في الصلوة

منه الى الغروب والمغرب منه الى غروب الشفق وهو البياض

معوذتين

والعشاء والوتر منه الى الصبح ولا يقدم على العشاء للترتيب

ومن لم يجد وقتهما لم يجبا وترتب تأخير الفجر وظهر الضيف

والعصر ما لم تتغير الشمس والعشاء الى الثلث والوتر الى

ولو أن رجلا أخذ رجلا فقيده وحبسه في بيت حتى مات جوعا فإن وجد أولياؤه عقوبة
والدية على عاقلته وإذا طرح رجل على رجل بيتا حتى مات جوعا وعطشا لم يضمن في قول أبي حنيفة
وقال عليه الدية عمد العامل رجلا بم راه قوم صحيح البدن فذبحه إنسان وقال ذبحته وسوسة
فإنه يقتل قياسا وفي الاستحسان يجب الدية
ولو قتل رجلا بالإبرة لا قود عليه إلا إذا
غرزه في المقتل ولو قال اقتلني فقتله لا يجب القصاص ويجب الدية وفي التجريد لا يجب الدية
في أصح الروايتين عن أبي حنيفة وفي رواية يجب

رجل بإبرة أو بما شبهها
فمات فقتله لا قود فيه
ولو كان بحديدة أو بحجر الدور
ففيه القود عنده

الصلوة لا للتيمم وعفي قدر الدرهم كعرض الكف من نجس
المراد بعرض الكف
مغلظ كالدم والبول والخمر وخرء الدجاجة وبول ما لا يؤكل
عرض الكف مقدر وهو داخل في حد الاصابع
والروث والخثي وما دون ربع الثوب من
كالبقر والغنم وغيرها
مخفف كبول ما يؤكل والفرس وخرء طيور لا يؤكل ودم السمك
كالمنثور والبازي
ولعاب البغل والحمار وبول النضح كروث الابر والنجس
الكمر
المرئي يطهر بزوال عينه إلا ما يشق وغيره بالغسل ثلاثا
والعصر كل مرة وتثليث الجفاف فيما لا ينعصر وسن الاستنجاء
بنحو حجر منق وما سن فيه عدد وغسله أحب ويجب إن جاوز

النجس

ولا يجوز دفع الزكوة الى اولاده واولاد اولاده من قبل الذكور وان سفلوا ولا الى والديه واجداده وجداته وان علوا من قبل الاباء والامهات ويجوز الى سائر قرابته نحو الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات ولو دفع الى اخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا ان كان الزوج ملتاما فوطلبت لا يبلغ الاداء لا يجوز وان كان معسرا او عنينا الا انه لا يعطى لو طلبت جاز الصرف اليها ويجوز دفع الزكوة الى فقيرة زوجها موسر عند ابي حنيفة رح ومحمد رح خلافا له بعوض مودية

الفجر الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله ويزيد بعد فلاحها

قد قامت الصلوة مرتين ويترسل فيه ويحدر فيهما ويستقبل بهما

القبلة ولا يتكلم فيهما ويلتفت يمينا وشمالا بالصلوة والفلاح و

يستدير في صومعته ويجعل اصبعيه في اذنيه ويثوب ويجلس

بينهما الا في المغرب ويؤذن للفائتة ويقيم وكذا الاولى الفوائت

ولا يؤذن قبل وقت ويعاد فيه وكره اذان الجنب

ويكره اذان السكران والمجنون والمعتوه والمغمى عليه والنشوان

والسكران والقاعد والسكران كاذان العبد وولد الزنا والاعرابي

والاعرابي وكره تركهما للمسافر لا المصلي في البيت في المصر وندبا لهما

ويقوم الامام والقوم عند حي على الصلوة قائما اذا فرغ المؤذن من قوله قد قامت الصلوة

وان قام قبل يجوز

وقال ابو يوسف

حي على الفلاح

حي على الصلوة

الصلوة خير من النوم

الصلوة والسلام عليك يا رسول الله

الصلوة والسلام عليك يا نبي الله

الصلوة والسلام عليك يا حبيب الله

الصلوة والسلام عليك يا خير خلق الله

الصلوة والسلام عليك يا سيد العرب والعجم

الصلوة والسلام عليك يا شفيع المذنبين

الصلوة والسلام عليك يا انيس الغريبين

الصلوة والسلام عليك يا مولانا وشفيعنا

الصلوة والسلام عليك يا من بعثه الله رحمة للعالمين

وحلف طلب عين خصمه فاراد المطلوب ان يحلف بالله فقال الطالب لا اريد اليمين بالله
وانما اريد اليمين بالطلاق كفر وهو الاصح خزانة

الاذان لغة الاعلام وشرعا اعلام الوقت الصلوة بلفظ مخصوص ويطلق على الالفاظ

الى آخر الليل لمن يثق بالانتباه وتجهيل ظهر الشتاء والمغرب وما
فيها عين يوم غين ويؤخر غيره فيه ومنع عن الصلوة وسجدة
التلاوة وصلوة الجنازة عند الطلوع والاستواء والغروب
الا عصر يومه وعن التنفل بعد صلوة الفجر والعصر الا عن
قضاء فائتة وسجدة تلاوة وصلوة جنازة وبعد طلوع الفجر
بكثر من سنة الفجر وقبل المغرب ووقت الخطبة وعن

باب الاذان

الجمع بين صلوتين في وقت بعذر

سن للفرائض بلا ترجيع ولحن ويزيد بعد فلاح اذان

ولو كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين جاز ان كان التفاوت بمقدار لبنة او لبنتين وان كانا اكثر لا يجوز
اراد باللبنة المنصوبة دون المفروشة تاتارخانية

وصح ائتمام من مال البيهم على البيهم في تعليم القرآن والاوب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي مأجورا
وان كان الصبي لا يصلح لذلك لابد للوصي ان يتكلف مقدار ما يقرأ في صلوته خانية

ان يعلم بقلبه اى صلوة يصلى ويكفيه مطلق النية للنفل والسنة

افتتح بفعل وبصلي اي لا بفعل ويصلي عليه وآله

والتراويح وللفرض شرط تعينه كالعصر مثلا والمقتدي ينوي

المتابعة ايضا وللجنازة ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء

للميت واستقبال القبلة فالمكتوبة فرضه اصابة عينها ولغيره

اصابة جهتها والخائف يصلي الى اي جهة قدر ومن اشتبهت

عليه القبلة تحرى وان اخطاء لم يعد فان علم به في صلوته

استدار ولو ترى قوم جهات وجهلوا حال امامهم

يجزيهم

باب صفة الصلوة

باب يقول الراجي الى ربه ان اصلح لك
واد عوا لهذا الميت فيسره لي
وتقبله مني كرفاقر
وسور الاسلام ولكن

الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا بد فيه مما قبل التي ينفرد بها
لا ان في محاله جعله صفة كاشفة لا ممتزة اذ ليس من المشروط ما لا يكون
مغرما حتى يكون احترازا عنه ورد بحر

باب شروط الصلوة

هي طهارة بدنه من خدث وخبث وثوبه ومكانه وستر عو
رته وهي ما تحت سرته الى تحت ركبتيه وبدن الحرة عورة
الا وجهها وكفيها وقدميها وكشف ربع ساقها يمنع وكذا الشعر والبطن
والفخذ والعورة الغليظة والامة كالرجل وظهرها وبطنها عورة
ولو وجد ثوبا ربعه طاهر وصلى عريانا يجزئ وخيران طهر
اقل من ربعه ولو عدم ثوبا صلى قاعدا موميا بركوع وسجود
وهو افضل من القيام بركوع وسجود والنية بلا فاصل والشرط

ان يعلم

ضمان اسالة الماء وايقاد النار

اوقد نارا في ارض بلا اذن المالك ضمن ما احرقته في مكان اوقد فيه لا ما احرقته في مكان آخر فتقدب

ووقع بين الماء والنار فانه لو اسال الماء الى ملكه فسال الى ارض غيره واتلف شيئا ضمن ثم بخلاف النار او طبخ

النار الحنطة والتقدير بكون بفعل الريح لكنه فعل به ما يضيف الاتلاف فعله بخلاف الماء فالاتلاف

يضاف الى فعله ومن مشايخنا من فصل وقال لو اوقد في يوم الريح وهو يعلم ان الريح تذهب بها الى ملك غيره ضمن

والرفع هـ حبس على ثوبه وهو لا يعلم متى قام فتخرق ثوبه حين جلوسه ضمن نصف النقص

عض يد آخر فنزع يده من فم العاض وكسر سن العاض وجرح يده صدر السن لانه مضطر في نزع يده وارش يده في العاض لانه جان

نقش بنقد فجره من يد مالكه فتخرق ضمن نصف النقصة ولو جذبه مالكه من يد المنقش ضمن نصف القيمة

تكبير الركوع والسجود وتسبيحه ثلاثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه و

تكبير السجود وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه بعد ركبتيه وافتراش

الرفع من الركوع وهذا بيان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن فاذا روى انه كان يكبر عند

الرجل اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلسة والصلوة

على النبي عم والدعاء وادابها نظره الى موضع سجوده و

كظم فمه عند التثاوب واخراج كفيه من كميه عند التكبير

ورفع الشعال ما استطاع والقيام حين قيل حي على الفلاح

ح وشروع الامام مذ قيل قد قامت الصلوة **فصل**

واذا اراد الدخول في الصلوة كبر ورفع يديه حذاء اذنيه

الرأس تكبيرة الاحرام الا اذا لم يكن عند رفع الرأس تكبيرة الاحرام فانه يكبر عند رفع الرأس ثم يكبر عند الركوع ثم يكبر عند السجود ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود ثم يكبر عند السجود الثاني ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثالثة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الرابعة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخامسة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السادسة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السابعة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثامنة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التاسعة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة العاشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الحادية عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثالثة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الرابعة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخامسة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السادسة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السابعة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثامنة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التاسعة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة العشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الحادية والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثالثة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الرابعة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخامسة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السادسة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السابعة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثامنة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التاسعة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الحادية والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثالثة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الرابعة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخامسة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السادسة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السابعة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثامنة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التاسعة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الحادية والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثالثة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الرابعة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخامسة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السادسة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السابعة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثامنة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التاسعة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الحادية والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثالثة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الرابعة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخامسة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السادسة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السابعة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثامنة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التاسعة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الحادية والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثالثة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الرابعة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخامسة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السادسة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السابعة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثامنة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التاسعة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الحادية والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثالثة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الرابعة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخامسة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السادسة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السابعة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثامنة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التاسعة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الحادية والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثالثة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الرابعة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخامسة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السادسة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السابعة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثامنة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التاسعة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الحادية والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثانية والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثالثة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الرابعة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الخامسة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السادسة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة السابعة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة الثامنة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة التاسعة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والواحدة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والاثنين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثلاثة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والاربعة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخمسة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والستة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسبعة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثمانية وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتسعة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والعشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والاحدى عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والاثنى عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثلاثة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والاربعة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخمسة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والستة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسبعة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثمانية عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتسعة عشرة وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والحادية والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثانية والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثالثة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والرابعة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخامسة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسادسة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسابعة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثامنة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتاسعة والعشرين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والحادية والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثانية والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثالثة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والرابعة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخامسة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسادسة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسابعة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثامنة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتاسعة والثلاثين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والحادية والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثانية والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثالثة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والرابعة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخامسة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسادسة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسابعة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثامنة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتاسعة والاربعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والحادية والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثانية والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثالثة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والرابعة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخامسة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسادسة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسابعة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثامنة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتاسعة والخمسين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والحادية والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثانية والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثالثة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والرابعة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخامسة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسادسة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسابعة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثامنة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتاسعة والستين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والحادية والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثانية والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثالثة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والرابعة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخامسة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسادسة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسابعة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثامنة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتاسعة والسبعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والحادية والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثانية والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثالثة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والرابعة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخامسة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسادسة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسابعة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثامنة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتاسعة والثمانين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والحادية والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثانية والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثالثة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والرابعة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والخامسة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسادسة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والسابعة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والثامنة والتسعين وهكذا في كل ركعة ثم يكبر عند رفع الرأس من السجود الثاني ثم يكبر عند القيام الى الركعة المائة والتاسعة والتسع

فرضها التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود
الاخيرة قدر التشهد والخروج بصنعه وواجبها قراءة الفاتحة
وضم سورة وتعيين القراءة في الاوليين ورعاية الترتيب في
فعل مكرر وتعديل الاركان والقعود الاولى والتشهد ولفظ
السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين والجهر والاسرار
وفيما يجهر ويسر وسنتها رفع اليدين للتحريمة ونشرا صا
بعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والثناء
مين سرا ووضع يمنيه على يساره تحت سرته وتكبير الركوع

وتومات دفنه وفي بطنها ولد حي فانها يدفن في مقابر المسلمين
بحرمة الجنين لكون ظهر الام الى القبلة لانه وجه الصبي
الى ظهر امه فاذا جعل ظهرها الى القبلة يجعل وجه الصبي
الى القبلة

25

قال النبي العلم وحشي وقيدها
في التكرار وقيل في الكتب
قال ع لا يبلغ بكم الربع
نكح النساء وقرب
السلطان وضحك العدو
وحر الثناء صدق الرسول الله

نعم الله على باب الفقير
وبئس الفقير على باب الامير

بسط ظهره وسوى رأسه بعجزه وسبح فيه ثلثا ثم رفع رأسه

واكتفى الامام بالتسميع والمؤتم والمنفرد بالتحميد ثم كبر ووضع

ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه بعكس النهوض وسجد

بانفه وجبهته وكره باحدهما او بكور عمامته وابدى ضبعيه

وجافى بطنه عن فخذيه ووجه اصابع رجليه نحو القبلة وفيه

سبح ثلاثا والمراة تنخفض وتلزق بطنها بفخذيها ثم رفع

وكبر وسجد مطمئنا

راسه مكبرا وجلس مطمئنا وكبر للنهوض بلا اعتماد وقعود

والثانية كالاولى الا انه لا يثني ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا

ولو شرع بالتسبيح او التهليل او بالفارسية صح كما لو قراء

بها عاجزا او ذبح وسمى بها لا باللهم اغفر لي ووضع يمينه

على يساره تحت سرته مستفتحا ويتعوذ سرا للقراءة فيأتي

به المسبوق لا المقتدي ويخبر عن تكبيرات العيد ويسمي

سرا في كل ركعة وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين

السور ليست من الفاتحة ومن كل سورة وقراءة الفاتحة

وسورة او ثلث آيات وامن الامام والمأموم سرا وكبر

بلا مد وركع ووضع يديه على ركبتيه وفرج اصابعه وسطط

بظهر وسوى

ولو في المصر قاضيان كل منهما في محلة فتخاصم رجلان واختلفا فيمن يختصمان اليه فان كان منزل المتخاصمين في محلة واحدة يختصمان الى قاضي تلك المحلة وان كانا في المحلتين فاراد المدعي ان يخاصمه الى قاضي محلته وابا ذلك الآخر قال ابو يوسف العبرة للمدعي وقال محمد لا بل للمدعى عليه وبه يفتى وذكر في النوادر رجل خاصم السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي والخصم على الارض ينبغي للقاضي ان يقوم من مكانه ويجلس خصم السلطان فيه ويجلس هو على الارض ثم يقضي بينهما حتى لا يكون احد الخصمين على الآخر مفضلا في النهاية

27

او في هما لو محاذيا ونوى الامام بالتسليمتين وجهر بقرات

الفجر واولا العشاءين ولو قضاء والجمعة والعيدين و

يسر في غيرها كمتنفل بالنهار وخير المنفرد فيما يجهر كمتنفل

بالليل ولو ترك السورة في اولى العشاء قراءها في الاخريين مع

الفاتحة جهرا ولو ترك الفاتحة كلا او فرض القراءة اية وسنتها

في السفر الفاتحة واي سورة شاء وفي الحضر طوال المفصل لو

فجرا او ظهرا واوساطه لو عصرا وعشاء وقصاره لو مغربا

ويطال اولى الفجر فقط ولم يتعين بشيء من القرآن للصلاة

في قعوده ضمّ فاذا فرغ من سجدتي الركعة افترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب يمناه ووجّه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذيه وبسط اصابعه وهي تتوركه به وقراءة تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وفيما بعد الاوليين اكتفى بالفاتحة والقعود الثاني كالاول وتشهد وصلّى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والسنة للكلام الناس وسلّم مع الامام كالتحريمة عن يمينه ويساره ناويا القوم والحفظة والامام في الجانب اليمين او الايسر

او فيما

لا يجوز للسلطان ان يقلد من طلب وان لم يكن في البلد امثاله يفترض عليه وعند علمائنا رحمهم الله عز وجل القضاة ثلثة
اثنان في النار وواحد في الجنة اما اللذان في النار رجل عالم قضى بخلافه ورجل جاهل قضى بغير علم
واما الآخر فرجل اتاه الله علما فقضى به فذلك في الجنة ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا
ولو ارتشى لا ينفذ قضاءه وهما ارتشى اجماعا واظاهر النقل اولى بالقضاة من العالم الفاسق
ولو ارتشى من غير باب القضاء كمن يعلم القاضي نفذ قضاؤه وان علم قضاؤه مردود خانية الفتاوى

24

وان حاذته مشتهاة في صلوة مطلقة مشتركة تحريمة

واداء في مكان متحد بلا حايل فسدت صلوته ان نوى

امامتها ولم يحضر الجماعة وفسد اقتداء رجل بامراة او

صبي وطاهر بمعذور وقارىء بامي ومكتسب بعاجز وغير موم

بموم ومفترض بمتنفل ومفترض بمفترض الى اقتداء متوضئ بمتيمم

وغاسل بماسح وقايم بقاعد وباحدب وموم بمثله

ومتنفل بمفترض وان ظهر ان امامه محدث اعاد وان

اقتدى امي وقارىء بامي او المتنفل اميا في الاخريين فسدت صلوتهم

والاولى بالامامة الاعلم بالسنة ثم الاورع ثم الاسن وقاله

قال عليه السلام خلف القراء خلف الاعلم يذهب نور الصلوة تقارن عدد العين وحدس

وله يقم المؤتم بل يستمع وينصت وان قراء آية الترغيب

او الى آية الترغيب او الترهيب او خطب او صلى النبي صم

اي اياة رحمت اي محنت الترهب

والنائي كالقريب باب الامامة

الجحيم وعذابها

اي بعيد

الجماعة سنة مؤكدة والله علم احق بالامام ثم الله قراء ثم الله ورع

ثم الله سن وكره امامة العبد والاعرابي والفاسق والمبتدع

والاعمى وولد الزنا وتطويل الصلوة وجماعة فان فلقن

تقف الامام وسطهن كالعراة ويقف الواحد عن يمينه

اي عريان

والاثنان خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء

قال عليه السلام اخرهن حيث اخرهن الله تعالى يعني خلق ادم اولا ثم حوى بس

وان حاذته

لان من تلك الصلوة مكروه كما مر يسجد للقضاء حتى ان الوقت باق ولذا يلزم القضاء وكذا الكلام في فعل
الحرام مكروه كما مر وهو كلمة الكفر على اللسان قوله او سهو من العبد قيل يشعر مبنى على ان الساهي والناسي
يستحقان الثواب لكن لا يعاقبان للسهو والنسيان وهو حرام لانهم قالوا ان مع قوله ثم رفع عن امتي الخطاء والنسيان
رفع الاثم ولو سلم خالط انه تعالى بفضله او بسهو العبد او نسيانه فالمناسب ان يقول من الله تعالى بفضله
او بسهو العبد

حسن چلپي

31

في الجمعة صح

الشمس في الفجر او دخل وقت العصر او سقطت جبيرته

وبطلت صح

عن برء او زال عذر المعذور وصح استخلاف المسبوق

فلو اتم صلوة الامام تفسد بالمنافي صلوته دون القوم لما

تفسد بقهقهة امامه لدي اختتامه للخروج من المسجد

وكلامه ولو احدث في ركوعه او سجوده توضأ وبنى

واعادهما ولو ذكر راكعا او ساجدا سجدة فسجدها لم

يعدهما وتعين المأموم الواحد للاستخلاف بلا نية با

ب ما يفسد الصلوة وما يكره

هذا على رأي محمد المشهور المذكور في الهداية وعبر بها ان كل مكروه حرام عند محمد الا انه
لم يطلق لفظ الحرام عليه لعدم نص قاطع وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه الى الحرام اقرب وذكر الخصاف في شرح الوقاية
ان المكروه تحريما كالمكروه كراهة تحريم وما مكروه كراهة تنزيه فالى الحل اقرب وفي بعض الشروح المشهور ان الكراهة
عندهما رواية شاذة كما نقله محمد في المبسوط عنا وابا يوسف قال لابي حنيفة اذا قلت في شيء اكرهه فهو ابيح عنده
قال التحريم فعلى هذا لا تفاوت عند الكل في المكروه كراهة التحريم والتنزيه قوله جعل المكروه شتى
ذكره للمناسبة توضيحي والمناسبة انما هي باعتبار القسم الثاني قوله لكن بثواب تاركه فيه بحث لانه صرح
فيما بعد بان تارك الحرام والمكروه
تحريما لا يثاب فكيف يكون
ثواب تارك المكروه تنزيها مثابا
على انه يخالف قول الخصاف
والباقي لا يثاب عليه وان
سبق على قول محمد لان تارك
المكروه تنزيها لما جعل مثابا
على قوله لما كان مثابا

باب الحدث في الصلوة الحدث

من سبقه حدث توضأ وبنى واستخلف لو اماما كما
لو حصر عن القراءة وان خرج من المسجد بظن الحدث
او جن او احتلم او اغمي عليه استقبل وان سبقه حدث بعد
التشهد توضأ وسلم وان تعمده او تكلم عمت صلوته
وبطلت ان رأى متيمم الماء او قدر مسح او نزع
خفيه بعمل يسير او تعلم امي سورة او وجد عار ثوبا
او قدر موم او تذكر فائتة او استخلف اميا او طلعت

وكره تحريما في الشفاعة وان
مات قبل التوبة لقوله لا
شفاعة لاهل الكبائر في امتي
لان التارك ترك السنة
المؤكدة بلا عذر واساءة
وعدم استحقاق العقاب
على هذا مع استحقاق الثواب
والجواب ان المراد بالعقاب
العقاب بالنار وتارك
السنة المؤكدة لا يستحق
بل يستحق حرمان
الشفاعة كما صرح به في مباحث
الاحكام

وعشية تكوير الشمس جليل
من اصول الدين

علج الركوع والسجود

الشمس

مرة وفرقعة الاصابع والتخصر والالتفات والاقعاء وافتراش

ذراعيه ورد السلام بيده والتربع بلا عذر وعقص شعره

وكف ثوبه وسدله والتثاوب وتغميض عينيه وقيام الامام

لا سجوده في الطاق وانفراد الامام على الدكان وعكسه

ولبس ثوب فيه تصاوير وان يكون فوق راسه او بين

يديه او بحذائه صورة الا ان يكون صغيرة او مقطوع الرأس

اسير ولغير ذي دين وعد الآي والتسبيح لا قتل الحية

والعقرب والصلوة الى ظهر قاعد يتحدث والى مصحف

يفسد الصلوة التكلم والدعاء بما يشبه كلامنا والأنين والتأوه

أو آه تنفاع بكائه من وجع أو مصيبة لا من ذكر جنة أو نار

والتنحنح بلا عذر وجواب عاطس بيرحمك الله وفتحه

على غير إمامه والجواب بلا إله إلا الله والسلام وردّه وافتتاح

العصر والتطوع لا الظهر وقراءته من مصحف

وأكله وشربه ولو نظر إلى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين

أسنانه أو مرّ مارّ في موضع سجوده لا تفسد وإن أثم

المار وكره عبثه بثوبه وبدنه وقلب الحصى إلا للسجود

الجهر اسماع غيره والمخافتة اسماع نفسه هذا مختار الهندواني وقال الكرخي الجهر اسماع اسماع نفسه والمخافتة تصحيح الحروف لان التلاوة فعل اللسان كالصماخ والاول اصح لانا نجد حركة اللسان لا سمع قراءة بلا صوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق باللسان كالتسمية في الذبيحة ووجوب السجدة في التلاوة والطلاق والعتاق والاستثناء شرط سورة اولى النساء وقرأ الفاتحة قراءة اى السورة بالفاتحة جهرا في الاخريين وسورة الفاتحة في الاوليين لما ذكرنا

قانت الوتر الا الفجر والسنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء

وركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع وندب الاربع قبل

العصر والعشاء وبعده والست بعد المغرب وكره الزيادة

على اربع بتسليمة في نفل النهار وعلى ثمان ليلا والافضل فيها

رباع وطول القيام احب من كثرة السجود والقراءة فرض في ركعتين الفرض

وكل النفل والوتر ولزم بالشروع ولو عند الغروب و

الطلوع وقضى ركعتين لو نوى اربعا وافسده بعد القعود الا

ولى او قبله او لم يقرأ فيهن شيئا او قرأ في الاوليين او الاخريين

قانت الوتر الا الفجر والسنة قبل الفجر مؤكدة وبعد فريضة الظهر والمغرب والعشاء

وانما قدم الفجر على الظهر لانها اقوى السنن لتاكيد جاجده وكرانها بمنزلة الواجب عند البعض

وركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع وندب الاربع قبل

العصر والعشاء وبعده والست بعد المغرب وكره الزيادة

على اربع بتسليمة في نفل النهار وعلى ثمان ليلا والافضل فيها

رباع وطول القيام احب من كثرة السجود والقراءة فرض في ركعتين الفرض

وكل النفل والوتر ولزم بالشروع ولو عند الغروب و

الطلوع وقضى ركعتين لو نوى اربعا وافسده بعد القعود الا

ولى او قبله او لم يقرأ فيهن شيئا او قرأ في الاوليين او الاخريين

قانت الوتر الا الفجر والسنة قبل الفجر مؤكدة وبعد فريضة الظهر والمغرب والعشاء

وانما قدم الفجر على الظهر لانها اقوى السنن لتاكيد جاجده وكرانها بمنزلة الواجب عند البعض

وركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع وندب الاربع قبل

العصر والعشاء وبعده والست بعد المغرب وكره الزيادة

على اربع بتسليمة في نفل النهار وعلى ثمان ليلا والافضل فيها

رباع وطول القيام احب من كثرة السجود والقراءة فرض في ركعتين الفرض

وكل النفل والوتر ولزم بالشروع ولو عند الغروب و

الطلوع وقضى ركعتين لو نوى اربعا وافسده بعد القعود الا

ولى او قبله او لم يقرأ فيهن شيئا او قرأ في الاوليين او الاخريين

يجهر الاخريين لانه بدا فاتحة الاخريين فلم يقض فيما فاتحة الاولين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير مشروع ونظائر اولى الجهر على الثانية فقط اى لا اولى سائر الصلوات لانها سنة في الجهر اجماعا ليدرك الناس الجماعة وسنة الجهر لانها وقت غفلة بخلاف سائر ما والتطويل معتبر في حق الاى ان كانت متقاربة في الطول والقصر وان كانت متفاوتة اعتبر الكلمات والحروف

او سيف معلق او شمع او سراج وعلى بساط فيه تصاوير ان

لم يسجد عليها فصل كره تنزيها استقبل القبلة با

لفرج الخلاء واستند بادرها وغلق باب المسجد والوطئ

فوقه والبول والتخلي لا فوق بيت فيه مسجد ولا نقشه

بالجص وماء الذهب والله اعلم

باب الوتر

الوتر والنوافل الوتر واجب وهو ثلاث ركعات بتسليمة و

يقنت في الثالثة قبل الركوع ابدا بعد ان كبر وقرأ في كل

ركعة منه فاتحة وسورة ولا يقنت لغيره ويتبع المكتوبة قا

من الفجر والمغرب فاقيم يقطع ويقتدى وكره خروجه من
مسجد اذن فيه حتى يصلى له اله في الظهر والعشاء ان
شرع في اله قامة ومن خاف فوت الفجر ان ادرك سنته اتم وتركها
واله ولم تقضى اله تبعا وقضى التي بعد الظهر في وقته قبل شفعه
ولم يصلى الظهر جماعة بادراك ركعة بل ادرك فرضها ويتطوع
قبل الفرض امامن فوت الوقت واله وان ادرك امامه
ركع فكبر ووقف حتى رفع راسه لم يدرك الركعة ولو
ركع مقتد فادركه امامه فيه صح باب قضاء الفوائت

بين واربعا لو قراءة في احدى الاوليين ولا يصلي بعد صلوة مثلها

ويتنفل قاعدا مع قدرته القيام ابتداء وبناء ومؤديا خارج المصر

موميا الى اى جهة توجهت دابته وبنى بنزوله لا بعكسه وسن

في رمضان عشرون ركعة بعشرة تسليمات بعد العشاء قبل

الوتر وبعده بجماعة والختم مرتين بجلسة بعد كل اربع بقدرها

رطا ويوتر بجماعة في رمضان فقط

باب

ادرك الفريضة صلى ركعة من الظهر ونحوه ثم قام فاتم شفعا

فيقتدي ولو صلى ثلاثا تمها ويقتدي متطوعا فان صلى ركعة

للسهو فان سجد بطل فرضه برفعه وصارت نفلا فيضم سادسة ان قعد الرابعة ثم قام عاد وسلم وان سجده

الخامسة ثم فرضه فضم سادسة لتصير الركعتان نفلا و

سجد للسهو ولو سجد للسهو في شفع التطوع لم يبن

شفعا آخر عليه ولو سلم الساهي فاقتدى به غيره فان سجد

معه والا وسجد للسهو وان سلم للقطع وان شك انه

كم صلى اول مرة استأنف وان كثر تحرى والا اخذ الاقل

توهم مصلي الظهر انه انتهى فسلم ثم علم انه صلى ركعتين انتهى

قوله وكل اهاب دبغ فقد طهر
صورته الدباغ وهو ضربان
حقيقة وحكمية فالحقيقة ان يلقى
شيء له قبضة كالقرظ والعفص
وغيرهما ولو اصابها ماء فانبثل
لا يعود يابسا والحكمية كتراب
يخرج من حد الفاسد اما بالشمس
او بالريح او بالقاء في الريح
فانه يصير طاهرا ولو اصابها ماء
فانبثل فعند ابي حنيفة رواياتان
في رواية يعود يابسا وفي رواية
لا يعود يابسا وبقول ابي يوسف اخذ
اكثر المشايخ بعد دباغ عندنا لانه
طاهر لقوله ع ايما اهاب دبغ
فقد طهر كالخل اذا انخلل فتخلل
وحديث حبيبة حين مر بقوم فطلب
منهم الماء فقالت امرأة ليس عندنا
ماء الا في قربة ميتة فقال اليس
دباغها طهورها قالت بلى فقال
طهورها وعند ابي حنيفة لا يطهر
بيعه لانه عينه لا يطهر بالدباغ
والا بالذكاة ما لا يؤكل لحمه

الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين الفوائت مستحق

ويسقط بضيق الوقت والنسيان وصيرورتها ستا

ولم يعد بعودها الى القلة فلو صلى فرضا ذاكرا فائتة

ولو وترا فسد فرضه موقوفا **باب سجود السهو**

يجب بعد السلام سجدتان بتشهد وسلام بترك واجب

وان تكرر وسهو امامه لا بسهوه فان سهى عن

القعود الاول وهو اليه اقرب عاد وان

والا لا وسجد للسهو

للسهو

كتاب الطهارة

الطهارة في اللغة عبارة عن النظافة وفي الشريعة عبارة عن غسل بصفة والوضوء في اللغة عبارة عن الحسن
وفي الشريعة عبارة عن غسل أعضاء مخصوصة قوله يا أيها الذين امنوا إذا حرف ندا الى آخره وما يتعلق
لانه الذين آمنوا ناقص يحتاج الى صلة عاد آمنوا فعل فاعل قوله اذا قمتم الى الصلوة معناه اذا أردتم القيام
وأنتم محدثون قوله الى المرافق الى مع المرافق قوله وارجلكم بالنصب عطف على المغسول وبالكسر عطف على
الممسوح قوله الى الكعبين الى مع الكعبين قوله مقدار الناصية وهو ربع الرأس قد قدروا الصحابا وفرض مسح
الرأس ثلثة اصابع بالوضع فلا يجوز بإصبع او باصبعين الا عند الضرورة ويجوز بإصبع اذا مدها حتى
صار كثلاثة اصابع وعند الشافعي الفرض في مسح الرأس
ثلث شعرات ولو مسح بباطن
اصبعه موضعا وبظاهرها موضعا
جاز وكذلك لو مسح بإصبعين
بكل جانب موضعا قوله الى
سباطة قوم الى حرشه قوم
قوله اذا بلغ الماء اصول الشعر
واختلف المتأخرون منهم من قال يجب
ايصال الماء الى باطن الشعر لقوله
ان تحت كل شعرة جنابة فبلوا
الشعرة وانقوا البشرة
ومنهم من قال لا يجب
ايصال الماء وكيف أجرى الماء
على ظاهر الشعر والاول اصح
قوله وازال البلغ عما يجب الوقوف
بالوقف بغير بشرة ظاهرة
ان يصير به البشرة ظاهرة
او يحمل عملا ثقيلا فسال الماء
غسل عليه عندنا خلافا لمالك
ولا يمسح على يده الا بالماء
لزوال الشعث عن يده الا بالماء
الواقع في اليد حيث يجب
ملاقاة الماء لان الاقذار
كما اذا صار على يده الا بالماء

بلى ولو كان مؤمنا لا والمستطوع ان يتنفل على شيء ان اعيى

ولو صلى في فلك قاعدا بلا عذر صح ومن اغمي عليه أو جن

باب

خمس صلوات قضي ولو كثرت لا والله اعلم

سجود التلاوة في نجب باربع عشر اية منها اول الحج و

ص على من تلاها ولو اماما وسمع ولو غير قاصد او مؤتما

لابتلاوته ولو سمعها المصلي من غيره سجد بعد الصلوة

ولو سجد فيها اعادها لا الصلوة ولو سمع من امام فأتم

قبل ان يسجد سجد معه وبعده لا وان لم يقتد سجدها

باب صلوة المريض

وسجد للسهو

تعذر عليه القيام او خاف زيادة المرض صلى قاعدا يركع ويسجد او ومؤميا ان تعذر او جعل سجوده اخفض ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه فان فعل وهو يخفض رأسه صح والا لا وان تعذر القعود اومى مستلقيا او على جنبيه والاخرس وكمريوم بعينيه وقلبه وحاجبيه وان تعذر الركوع والسجود القيام اومى قاعدا ولو مى في صلوته يتمها قدر ولو صلى قاعدا يركع ويسجد فصح

قوله وهو ما يعيش في الماء لا يعد الماء به مستعملا والضفدع وما له دم سائل افسده والا فلا وكذا حية برية قوله والماء المستعمل نجس

ابو يوسف دم سائل لا يفسد ماء الآبار

صورته

فالمستعمل هو الذي زال عن البدن والثوب في مكان متلا في طشت او في موضع واحد فقبل ذلك كان ما دام على البدن لا يلحقه حكم الاستعمال حتى انه اذا تابى عن العضو فوضع على موضع من ثابه لم يثبت لذلك حكم الاستعمال بالاجماع وكذا قالوا فيمن مسح اعضاءه بالمنديل فان ذلك المنديل لا يصير مستعملا ولو عصر المنديل ما جمع العضاء في آنية فانه مستعمل والمنديل لا يكون مستعملا

قدوري

خل مصرة او نوى اقامة نصف شهر ببلد او قرية لا بمكة

ومنا وقصران نوى اقل منه او لم ينو وبقي سنين او نوى

عسكر ذلك بارض الحرب وان حاصروا مصرا او حاصروا اهل

البغي في دارنا في غيره بخلاف اهل الاخبية وان اقتدى مسافر

بمقيم في الوقت صح واتم وبعده لا وبعكسه صح فيهما ويبطل

الوطن الاصلي بمثله لا السفر ووطن الاقامة بمثله والسفر

والاصلي وقايته السفر والحضر تقضى ركعتين واربعا وبه

المعتبر فيه اخر الوقت والعاصي كغيره وتعتبر نية الاقامة

وما فرغ منه عن بيان الجهاد مع الكافر اراد بيان الجهاد مع المسلمين والبغاة من جمع باغ من البغي وهو الظلم كالغزاة جمع غاز والاصل فيه فتح الغاء لكن ضم هذا عن كون الجمع على هيئة المفرد كقضاة وهو قياس مطرد في كل اسم فاعل من المعتل اللام ربع

ولم تنقض صلوتيه خارجها ولو تلا خارج الصلوة فسجد

واعاد فيها سجدا اخرى وان لم يسجدا ولا كفته واحدة

ومن كرر في مجلسين لا مجلسين وكيفيته ان يسجد بشرائط

الصلوة بين تكبيرتين بلا رفع يد وتشهد وتسليم

وكره ان يقرأ سورة ويدع اية السجدة لا عكسه

باب المسافر

صلاة
صلة

من جاوز بيوت مصره

مريدا سيرا وسطا ثلثة ايام في بر او بحر او جبل قصر الفر

ض الرباعي فلو ائتم وقعد في الثانية صح والا لاحتى يدخل

خلف

والاصح بالامامة بين الحاضرين الاعلم اى اعلمهم باحكام الصلوة صحة وفاد بعد ما يحسن
من القرآن قدر ما يجوز به الصلوة لان الحاجة الى العلم اكثر بالنظر الى غيره فالاقرأ اى ان ساووا
فى العلم فالاصح بها اكثرهم قرآنا وتجويدا للقراءة لانه ركن فى الحكمى فالاورع اى ان ساووا فيه
فالاصح ارشدهم ضرفا فى الله واحنا فى الشبهات قال ع فى صلى خلف عالم تقى فكانما صلى خلف نبى
فالاسن اى ان ساووا فيه فالاصح اكثرهم سنا لما روى ثم قال لا يبلغ انه ملكه كبر فكلما اكثر تخشعا
ومن لا جمعة عليه ان ادّاها جاز من فرض الوقت وليس له السفر
فالاحسن خلقا اى ان ساووا فيه
فالاصح احسنهم معاشرة بالناس
والعبد والمريض ان يؤم بها ويتعقد بهم ومن لا عذر له لو
فالاحسن وجها اى اكثرهم صلوة
بالليل لما روى انه ع قال فى كثر
صلوته بالليل حسن وجهه
صلى الظهر قبلها كره فان سعى اليها بطل وكره للمعذور والمسجون
بالنهار فالاشرف نسبا
فالاتقى ثم بالسن
فالاطف ثم بالاتقى
فى ادآء الظهر بجماعة فى المصر ومن ادرك الامام فى التشهد او يجوز
فى هذه الصفات تكثير
الجماعة وان ساووا
استووا ويقرع او الخيار
الى القوم كذا فى صوم
الحلبى والبرهانى وغيرهما
فى السموات ثم جمعة واذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام ويجب
السعى وترك البيع بالاذان الاول فان جلس على المنبر اذن
بين يديه واقيم بعد تمام الخطبة ثاب العيدين
يجب صلوة العيد على من تجب الجمعة بشرائطها سوى الخطبة

اى المراة والعبد والجندى صح

باب الجمعة

والسفر من الاصل دون التبع

شرط اداءها المصر وهو كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام

ويقيم الحدود ومصلاه ومنا مصر لا عرفات وتؤدى

في مصر في مواضع والسلطان او نائبه ووقت الظهر فتبطل

بخروجه والخطبة قبلها وسن خطبتان بجلسة بينهما بطهارة

قياما وكلفت بحمده او تهليله او تسبيحة والجماعة وهم ثلثة فمن

نفر واقبل سجوده بطلت والاذن العام وشرط وجوبها الاقامة

به والذكورة والصحة والحرية وسلامة العينين والرجلين

وعن

فصل في حكم ما بعد

الصدين والغير واولى

العدتين اداء وقضاء

لا غير والمنفرد حيث

ان ادى لكن الاول

افضل وخالف هنا

الشافعي وهو الصحيح

في الظهر بالنهار

حيث قال القبل غير

اعتبار بالفرايض

وخص المنفرد لانه يتبع

لها وادى الجمع اسماء

غيره وادى الخوف

اسماء فهو الصحيح رد

ما قبل اتاد في الجمع

اسماء فهم وادى الخوف

صحيح الحروف ابطاع

ايام والتعريف ليس بشيء وسن سيره عرفة الى ثمانٍ مرة الله
اكبر الى ما اخره بشرط اقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مسجد
وبالاقتدا اجنب على المراة والمسافر باب صلاة الكسوف
يصلي ركعتين كالنفل امام الجمعة بلا جهر وخطبة ثم يدعو حتى
تجلى الشمس والا صلوا فرادى كالخسوف والظلمة والريح والفزع
باب الاستسقاء له صلوة لاجماعة ودعاء والاستغفار
والاقلب رداء والخروج ذمي وانما يخرجون ثلثة ايام باب
الخوف ان اشتد الخوف من عدو او سبع وقف

كتاب الدعوى وهي في اللغة اسم من الدعاء والفها للتانيث
وجمع الدعاوى بفتح الواو كفتوى وفتاوى

49

مضمضة واستنشاق وصب عليه ماء مغلى بسدر او خرض والا

فالقراح وغسل راسه ولحيته بالخطمي واضجع على يساره

فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التخت منه ثم على يمينه كذلك ثم

اجلس مسندا اليه ومسح بطنه رفيقا وما خرج منه غسله ولم

يعد غسله وتشف بثوب وجعل الحنوط على راسه ولحيته و

الكافور على مساجده ولا يسرح شعره ولحيته ولا يقص ظفره

وشعره وكفنه سنة ازار وقميص ولفافة وكفاية ازار ولفافة

ولفافة من يساره ثم يمينه وعقدان خيف انتشاره وضرورة

وان قال المدعى لى بينة حاضرة فى المصر وطلب حلف الخصم لا يحلف عند ابى حنيفة هو
فى المصر اذا عدد الصحيح وقال ابو يوسف يحلفه القاضى لعموم قوله ع البينة على المدعى
واليمين على من انكر ولابى حنيفة انه عليه السلام قال للمدعى الك بينة قال لا فقال لك يمينه
جعل اليمين له عند عدم البينة ومحمد مع ابى حنيفة فى رواية ومع ابى يوسف فى رواية اخرى
على ما فى الكافى وغيره

الاصل

الإمام طائفة بأداء العدو وصلى بطائفة ركعة وركعتين لو مقيما وشنة
هذا اذا العدو وهو جاء تلك وصلى بهم ما بقى وسلم وذهبوا اليهم وجاءت الاولى
واتموا بلا قراءة وسلموا ومضوا الى الاخرى واتموا بقراءة وصار فى الغرب
بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة ومن قاتل بطلت صلوته واشتد
الخوف صلوا ركبانا فرادا بالايماء الى اى جهة قدروا ولم يجز
بلا حضور عدو باب الجنايز والى المحتضر القبلة
اصحابنا تبع
على يمينه ولقن الشهادة وان مات شد لحياه وغمض عيناه ووضع
يجرد عن ثيابه
على سرير مجمر وترا وتستر عورته ومجرد وقيل وتوضى بلا

مضمضة

مسئلة لها

ذكر ابو القاسم الكعبي في التفسير وهو ما روى عن الشعبي انه يجوز صلوة الجنازة من غير وضوء ولا تيمم قال هو الدعاء والدعاء يجوز بلا وضوء ولا تيمم
عثماني رحمه الله عليه

ولي وصلوة على النبي عليه بعد الثانية ودعاء بعد الثالثة وتسليمتين

بعد الرابعة فلو كبر خامسا لم يتبع ولا يستغفر لصبي اللهم اجعله

ويقولون

لنا فرطا واجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا شافعا ومشفعا وينتظر في حالة التحريمة

قوله وينتظر المسبوق فيكبر معه ويقضي ما فاته بعد السلام الامام مالم يرفع الجنازة ويدعوا فيها فان خاف فوتها يكبر ولا يدعوا عديس

المسبوق ليكبر معه لامن كان حاضرا ويقوم الرجل في الرأة بحذاء

الصدر ولم يصلوا ركبانا ولا في مسجد ومن استهل صلي عليه

ان استهلال سه

والا لا كصبي يسبي مع احد ابويه ويغسل ويلف مسلم للكافر

ابويه الا ان يسلم احدهما او هو اولم يسبب احدهما مع

ويكفنه ويدفنه ويكره خد سريره بقوائمه الاربع ويعجل به بلا

خبب وجلوس من قبل وضعه ومشي قدامها وهو امامها

ان قبل ان يوضع في اللحد

اى ظلمة دميري

مايوجد وكفنها سنة درع وازار وخمار ولفافة وخرقة تربط ثديها

بها وكفاية ازار ولفافة وخمار وتلبس الدرع اولا ثم يجعل شعرها

ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوقه تحت اللفافة

وتراعى

وفي تجهيز الاكفان اولا **فصل** السلطان احق بصلوته

ابنته وتراوا الاجار التطيب هدية

وهي فرض كفاية وشرطها اسلام الميت وطهارته ثم القاضي ان

وهي فرض كفاية وشرطها اسلام الميت وطهارته ثم القاضي ان

حضر امام الحي ثم الولي وله ان يأذن لغيره فان صلى غير الولي

لي والسلطان اعاد الولي ولم يصل غيره بعده وان دفن بلا

صلوة صلى على قبره ما لم تتفسخ وهي اربع تكبيرات بثنا بعد الا

ای بقتال او من قتال ابناء ومن قتال ابناء الاخوة الاقصاص

ردیة فیکفن ویصلی علیه بلا غسل ویدفن بدمه وثیابه الا ما لبس من

ای ویکره ای بقصد التقص

الکفن ویزاد وینقص ویغسلان ان قتل جنبا او صبیا او ارتث بان اکل

ای الحی المستقر

او شرب او نام او یدی او مضی وقت صلوة وهو یعقل او نقل

حیا ثم

من المعرکة او اوصی او قتل فی المصر ولم یعلم انه قتل بحدید ظلما

او قتل بحد او قود لا لبغی وقطع طریق کف باب

ای قصاص

الصلوة فی الکعبة صح فرض ونفل فیها وفوقها ومن جعل ظهره الی

ظهر امامه فیها صح والی وجهه لا وان حلقوا حولها صح لمن هو

ای وان جعل ظهره الی وجه الامام لا یصح

اقرب الیها من امامه ان لم یکن فی جانبه کتاب

كتاب

الديات وهي في الاصل مصدر وذي الفاعل المفعول يديه اذا ادى بدل نفسه
وسمي نفس المال باسمه بالمصدر والتاء بدل من الواو والمحذوفة كما في العدة الدية من الذهب
هو المضروب من الذهب الف دينار ومن الفضة المضروبة عشرة آلاف درهم وقال مالك والثانية
اثنا عشر الف درهم ومن الابل مائة ولا يكون الدية الا من هذه الانواع الثلثة عند ابي حنيفة والثاني
وقالا هي منها ومن البقر مائتا بقر ومن الغنم الفا شاة ومن الحلل مائتا حلة وهي ازار ورداء في النهاية
هو المختار وقبل في زماننا
قميص وسراويل عند
اختلاف العصر والزمان
لاختلاف البرد والحر

على يمينه ثم موخرها ثم مقدمها على يساره ثم موخرها ويحفر

القبر ويلحد ويدخل من قبل القبلة ويقول واضعه بسم الله

وعلى ملة رسول الله ويوجه الى القبلة ويحل العقدة ويسوى اللبن

عليه القصب لا الآجر والخشب ويسنم قبرها لا قبره ويرش

التراب ويستم ولا يربع ولا يجصص ولا يخرج من القبر الا ان

يكون الارض مغصوبة

باب الشهيد

هو من قتله اهل الحرب والبغي وقطاع الطريق او وجد

في معركة وبه اثر او قتله مسلم ظلما ولم تجب به الا ما ليس من

دية فيكفن

ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان و

بنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقاق ثم في كل خمس شاة

وفي مائة وخمس وسبعين ثلث حقاق وبنت مخاض وفي مائة

وست وثمانين ثلث حقاق وبنت لبون وفي مائة وست

وتسعين اربع حقاق الى مائتين ثم تستانف ابدا كما بعد مائة

وخمسين والبخت كالعراب وفي ثلثين بقر تبيع ذو سنة او انثى

باب صدقة البقر

تبيعة وفي اربعين مسن ذو سنتين او مسنة وفيما زاد بحسابه

الى ستين ففيها تبيعان وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين

بسنة
عن
وفي الاربع خمس سنة وفي الخمس
وان شئت سدس بتيع وفي ست
خمس تبيع وفي سبعة عن سنة
ونصف عشر سنة وفي ثمانية خمس
سنة وفي تسعة خمس سنة
وربع عشر سنة وفي عشرة
ربع سنة وان شئت ثلث
تبيع وفي احدى وخمسين
ربع سنة وربع عشر سنة
وفي اثنين وخمسين ثلث ذلك
وفي ثلثة وخمسين ربع سنة
وثلثة ارباع عشر سنة وفي اربع
وخمسين ربع سنة وعشر سنة
وفي خمس وخمسين سنة و
نصف بتيع او ثلث اعشار
سنة وفي ست و
خمسين سنة ونصف
وبتيع وربع عشر سنة
او ثلث اثمان سنة وفي
سبع وخمسين سنة ونصف
بتيع ونصف عشر سنة وفي
ثمان وخمسين سنة ونصف
بتيع وثلثة ارباع عشر سنة
وفي تسعة وخمسين سنة ونصف بتيع
وعشر سنة وفي ستين بتيعان
او بتيعتان

الزكوة وشرط وجوبها العقل والبلوغ والاسلام والحرية وملك

نصاب حولي فارغ عن الدين وحاجته الاصلية تام ولو تقديرا

وشرط ادائها نية مقارنة للاداء او لعزل ما وجب او تقدم قبله

باب صدقة السايمة هي التي تكتفي بالرعي

في اكثر السنة وتجب في خمس وعشرون الابنت مخاض وفي ما دونها

وفي كل خمس شاة وفي ست وثلثين بنت لبون وفي ست

واربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين

بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى ماية وعشرين

ويجوز الالتقاط في الشاة والبقر والبعير صيانة لمال الغير فان انفق الملتقط عليها باذن الحاكم فهو متبرع
وان انفق بامره كان دينا على صاحبها لان اذن القاضي كاذن المالك

57

واذا انفق الملتقط على اللقطة من مال نفسه ان انفق بغير امر القاضي فهو في ذلك متطوع وان انفق بامر القاضي اذا كان القاضي
امره بالانفاق على ان يكون دينا عليه فان ظهر ربها كان للملتقط الرجوع عليه وان لم يظهر ربها فله الرجوع على

ى يباع ويشتري عليها كما يباع ويشتري

ع كتاب اللقطة
وما ضاع من

يصاب اليه ولو اخذ الخراج والعشر والزكوة بغاة لم يوخذ ثانيا

باب

ولو ملك ذو نصاب لسنين او لنصب صح

ى الرجع نصاب ى صاحب نصاب

زكوة المال تجب في مائتي درهم وعشرين دينارا ربع العشر فيما زاد بحسابه

ى مثقالا ى في الدراهم

ولو تبرا او حليا او آنية تعمل لكل خمسة بحسابه والمعتبر وزنها

ى وزن الفضة والذهب

ادآء ووجوبا وفي الدراهم وزن سبعة وهو ان يكون العشرة

منها وزن سبعة مثاقيل وغالب الورق ورق لا عكسه

ى الفضة

وفي عروض تجارة بلغت نصاب ورق او ذهب وتقضان

النصاب في الحول لا يضر ان كمل في طرفيه وتقوم قيمة العروض

صورة المستفاد المجانس حال له
غنم للتجارة يساوي مائتي درهم
فملكت كلا قبل الحول فربح جلدها
حتى بلغ نصابا في اخر الحول تجب
الزكوة فتوى مغرب
والدرهم وزنه سبعين الشعير

قال عند السلطان ان لفلان فرسا جيدا او امة جيدة والسلطان يأخذه فاخذه ضمن ولو كان
الشاهد فاضمن بعد عتقه وسواء اخبر الشاهد عند السلطان او عند غيره لو كان ذلك الغير بحال
يقدر على اخذ المال منه استباع فرسا وتقرر الثمن فخذه ماذون او قال له ان
اتكسر فلا ضمان عليك فخذه فانكسر يضمن قيمته وان لم يتقرر الثمن لا ضمان لو بالاذن
لان الشرط عدم الضمان في المقبوض على سوم الشراء بط برازيه
اى طب

مُسْتَأْنَفٌ فالفرض يتغير بكل عشرة من تبيع الى مسنة والجاموس

كالبقر وفي اربعين شاة شاة وفي مائة واحدى وعشرين شاتان

فصل

وفي مائتين وواحدة ثلث وفي اربعمائة اربع ثم في كل مائة شاة و

للعز كالضأن ويؤخذ الثني في ذكاتها لا الجذع ولا شيء في الحيك والفالج
اى يشامل ق بزيادة نون

ل والحير والحملان والفصلان والعجاجيل والعوامل والعلوفة
اى وهو يغني

والعفو والهالك بعد الوجوب ولو وجب سن ولم يؤ

تو جده دفع اعلى منها واخذ الفضل او دونها ورد الفضل

او دفع القيمة ويؤخذ الوسط ويضم مستفاد من جنس

مورد وحاله نصاب من الفضة
وذهب اخذ من العروض التجارات
ثم وهب وميراث وغيرها
دراهم فضة اقرب الى الفضة ان كان
والذهب الذهب اقرب الى الطول
العروض اقرب الى القيام طول هروي

نصاب اليه

كل ذي رحم محرم منه سببه لاجل القرابة في الكل الكافي والهداية ان هذا التفسير اجماعي
محمد وزاد عبيدا وزيد فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابيه وابنه وزوجة كل ذي رحم محرم منه
فان الكل صغار وانما يدخل تحت الوصية وحنثه كل زوج امرأة ذات رحم محرم منه
كالزوج للبنات والاخوات والعمات والخالات وكذا كل ذي رحم محرم من ازواج هؤلاء وكذا ذكره محمد في الكافي والهداية قيل هذا باعرافهم وفي عرفنا لا يتناول الا زواج المحارم عرستوى الرجل والاجنبي وزاد بعد واهله عند ابي حنيفة لانها المراد به لغة وعرفا قال الله تعالى اذ قال لاهله ويقال تأهل اي تزوج وعندهما كان في عياله ونفقته قال العيني والاهل هكلم اجمعين في اللغاية

خمس معدن نقد وكنز وحديد في ارض خراج او عشر

لادان وارضه وكنز وباقيه للمحتطب له وزيق لاركاردار

باب العشر

حرب وفيروز وج ولولو وعنبر

يجب وغسل ارض العشر ومشي سماء وسيح بلا شرط نصاب

وبقاء الا لحطب والقصب والحشيش ونصفه مسقي غرب

ودالية ولابن فغوونصفه في ارض عشرية لتغلبي وان اسلم او

ابتاعها من مسلم او ذمي وخراج ان اشترى ذمي ارضا عشرية

من مسلم وعشر ان اخذها من مسلم وشفعة او رد على البايع

طلاق المعتوه غير واقع وهو في الاحكام كالصبي فالعاقل من يستفهم كلامه وافعاله غالبا والمجنون ضده والمعتوه من يختلط كلامه وافعاله وقيل المجنون من يفعل لا عن قصد والعاقل يفعل بعقل افعال المجنونين في الاكثر لا عن قصد والمعتوه عكسه وقيل المعتوه قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم

الى الثمنين والذهب الى الفضة قيمة باب العا

العاشر هو من نصبه الامام ليأخذ الصدقات من التجار فمن قال

او ص

لم يتم الحول او علي دين او ديت آتا الى عاشر آخر وحلف صدق

الا في الستوائم في دفعه بنفسه وفيما صدق المسلم صدق الذمي

لا الحربي الا في ام ولده واخذ من اربع العشر ومن الذمي نصفهم

اي سائمون

ومن الحربي العشر بشرط نصاب واخذهم متاولم يثن في حوله

بلا عود وعشر الخمر لا الخنزير ولا ما في بيته والبضاعة وما ل المضاربة

اي ايسر لان مشى ماله

وكسب المأذون وثني ان عشر الخوارج باب الركاز

اي بمعادن

حسن

ومعتق البعض وغني بملك نصاب وعبده وطفله وبني هاشم

ومواليهم ولو دفع بتحر فبان انه غني او هاشمي او كافر اق

ابوه وابنه صح ولو عبدا او مكاتبه لا وكره الاغناء وندب

عن السؤال وكره نقلها الى بلد اخر لغير قريب واحوج ولا يسأله لا يعزر ولو قال يا معفوج

باب صدقة الفطر

الفطر تجب على حر مسلم ذي نصاب فضل عن مسكنه

وثيابه واثاثه وفرسه وسلاحه وعبده عن نفسه وطفله

الفقير وعبيده للخدمة ومدبره وام ولده لا عن زوجته

الماعز الأهلي في سنة أشهر في الأمة والدابة سواء وفي رواية أنه سبعة أن الفحل
باحد عشر سنة والابل والخيل والحمار بسنة والبقر بتسعة اشهر كالآدم والشاة
بخمسة اشهر والسنور بشهرين والكلب باربعين يوما والطير باحد عشر يوما
ثم اعتبار المدة من وقت الوصية هو الموافق للمنقول والكافي والهداية وغيرها اهـ الحكام

تصدق على القريب بقدر الوصية والوصية مصدق الاجنبي والاول اولى لقوله صلى الله عليه وسلم
افضل الصدقة على ذي رحم كاشح ولان فيه رعاية حق القرابة وهو الموافق للكافي

للفاسد وان جعل مسلم داره بستانا فمؤنته تدور مع ماليته بخلاف

في الذمي ودان حر كعين قيمة ونفط في ارض عشر ولوة ارض

باب المصرف

خراج جب الخراج

لانه يجب بالتمكن الذي شبه الماء او وجد

هو الفقير والمسكين وهو اسوأ حالا من الفقير والعامل والمكاتب

والمديون ومنقطع الغزاة وابن السبيل فيدفع الى

كلهم او الى صنف لا الى ذمي وصح غيرها وبناء مسجد وتكفين ميت

وصح دفع ما سوى الايجوز

اي واحد منهم

لا كل من الصدقة

النافلة

وقضاء دينه وشراء رقبة يعتق واصله وان علا وفرعه وان

اي لا اشترى ابوه

سفل وزوجته وزوجها وعبده ومكاتبه ومدبره وام ولده

لا يدفع للزوجة

اعلم ان اوصاف الناس ثلثة سهم وذمي وحربي
فالسهم تثبت الاجزاء فرض وواجب ونفل تجوز
ودفع الاموال الثلثة من الصدقات للمسلم بالاجماع
ولا يجب دفع شيء من ذلك للحربي بالاجماع ويكره
ودفع صدقة الفطر للذمي بالاجماع واختلفوا في دفع الواجب منها
الفطر والكفارة والنذور بعضهم ومنع بعض

ومعه البعض

اذا طلق الرجل امراته طلاقا بائنا او رجعيا او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلاث حيض
وان كانت لا تحيض فعدتها ثلثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها وان كانت امة فعدتها
حيضتان وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا مات الرجل عن امراته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرا
وان كانت امة فعدتها شهران وخمسة ايام فان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها نافع

63

ولا يجب عدة الوفاة في النكاح
الفاسد وان اقر انه طلق
امراته في وقت كذا فكذبته
مولاه

بنية معينة مبيتة ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان
ثلثين يوما ولا يصام يوم الشك الا تطوعا ومن راى هلال رمضان
وحده لا كفارة عليه
او الفطر ورد قوله صام وان افطر قضا فقط وقبل بعدلين
عدل
خبر عدل ولو قنا او انثى لرمضان وحرين او حرة وحرتين
للفطر والاجمع عظيم بهما والاضحى كالفطر ولا عبرة لاختلاف
الاعلى

باب ما يفسد الصوم

موجب الافساد من القضاء والكفارة معا جامع او لوط
والحد اسلبين

المطالع

وما لا يفسده فان اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا او
احتلم او انزل بنظر او ادهن او احتجم او اكتحل او قبل او دخل
اى الرمد
اى سواد ان يس
اى نجاسات الدبر يس

وولده الكبير ومكاتبه وعبده لهما وينوقف لو متبوعا بخيار
او عبيده ح

نصف صاع من بر او دقيقه او سويقه او زبيب او صاع من تمر او
فلا يلزم

شعير وهي ثمانية ارطال صبح يوم الفطر فمن مات قبله او
اسلم او ولد بعده لا يجب وصح لو قدم او اخر

كتاب الصوم

هو ترك الاكل والشرب والجماع من
الصبح الى الغروب بنية من اهله وصح صوم رمضان وهو فرض
اي مسلمين بلا حيض
ونفاس وعنه ذلك
عين والنذر المعين وهو واجب والنفل بنية من الليل الى ما
قبل نصف النهار ومطلق النية ونية النفل وما بقي لم يجز الا
اي كفضاء رمضان وصوم الكفارة
والنذر المطلق بنية متفرقة
ونذر المطلق فانه يكون صومه
الا بنية من الليل او على التعيين
اي وصح صوم رمضان والنذر المعين
والنفل بمطلق النية

وهن شارب وسواك والقبلة اذ امن **فصل**

لمن خاف زيادة المرض فطر وللمسافر وصومه احب ان لم

يضره ولا قضاء ان مات عليهما ويطعم وليهما كل يوم كالفطرة

بوصية وقضيا ما قدرا بلا شرط ولاء فان جاء رمضان قدم الاداء

على القضاء وللحامل والمرضع ان خافتا على الولد او النفس وله

للشيخ الفاني وهو يفدي فقط وللمتطوع بغير عذر في رواية

ويقضي ولو بلغ صبي او اسلم كافر امسكا يومهما ولم يقضيا شيئا

ولو نوى المسافر الافطار ثم قدم ونوى الصوم في وقته صح

حلقه غبارا وذباب وهو ذاكر لصومه اواكل مابين اسنانه

اوقاء وعاد لم يفطر وان اعاده او استقا او ابتلع حصاة او

حديدا قضى فقط ومن جامع او جومع اواكل او شرب

غدا او دواء عمدا قضى وكفر لكفارة الظهار ولا كفارة بالا

نزال فما دون الفرج وبافساد صوم غير رمضان وان

احقن او استعط او اقطر في اذنه او داوى جائفة او آمة

بدواء ووصل الى جوفه ودماغه افطر وان اقطر

لوكره ذو قيء ومضغه بلا عذر ومضغ العلك لا كحال

سُنَّ لبثٌ في مسجدٍ بصومٍ ونيتِهِ وأقلُّهُ نفلاً ساعةٌ والمرأةُ

تعتكفُ في مسجدِ بيتِها ولا تخرجُ منه لا لحاجةٍ شرعيةٍ كالجمعةِ

أو طبعيةٍ كالبولِ والغائطِ فإن خرجَ ساعةً بلا عذرٍ فسدَ

واكلُهُ وشربُهُ ونومُهُ ومبايعتُهُ فيهِ وكرهَ احضارُ المبيعِ والصنعةُ

والتكلمُ الا لخيرٍ وحرمَ الوطءُ ودواعيهِ وبطلَ بوطئهِ

ولزمَهُ الليالي ايضاً بنذرِ اعتكافِ أيامٍ وليلتانِ بنذرِ يومينِ

كتاب

هو زيارة مكان مخصوص لحج فرضٌ مرةً على الفورِ

بشرطِ حريةٍ وبلوغٍ وعقلٍ وصحةٍ وقدرةِ زادٍ وراحلةٍ

الكافر على ثلثة اضرب عبدة الاوثان وعبدة النيران والمشرك بالربوبية والمنكر بالوحدانية كالثنوية
والمقر بالوحدانية والمنكر للرسالة كاهل الكتاب فاي احد للربوبية والمشرك فيها لو قال لا اله الا الله يحكم باسلامه
وكذا لو قال اشهد ان محمدا رسول الله او قال اسلمنا او آمنا بالله وكذا لو قال انا على دين الاسلام او على الحنفي
يحكم باسلامه واما المقر بالوحدانية والمنكر للرسالة اختلاف اهل الكتاب كاليهود والنصارى
اذا قال لا اله الا الله لم يحكم باسلامه حتى يشهد بالرسالة ومن يقر برسالة محمد لكنه الى العرب لا الى بني اسرائيل
لا يكون مسلما حتى يتبرأ من دينه مع ذلك ويقر انه دخل في الاسلام ولو قال اسلمت او قال انا مسلم او مؤمن
لا يحكم باسلامه حتى يتبرأ عن دينه ويقر انه دخل في الاسلام منه

قال الفقيه ابو الليث رحمه الله يكفر ان خصله به الاستخفاف هو وبه قال في سب النبي يبيح قتله وسب وسب اصحابه فاضربوه

ويقضي باغماء سوى يوم حدث في ليلته وجنون غير ممتد وبامساك
بلا نية صوم وفطر ولو قدم مسافر او طهرت حائض وتسحرته
ليلا والفجر طالع او افطر كذلك والشمس حيث امسك يومه و
قضى ولم يكفر كاكل عمدا بعد اكله ناسيا ونائم او مجنونة وطئها

فصل

من نذر صوم يوم النحر افطر وقضى وان نوى يمينا
كفر ايضا ولو نذر صوم هذه السنة افطر اياما منهية وهي
يوم العيد وايام التشريق وقضاها ولا قضاء ان شرع فيها ثم
افطر

باب الاعتكاف

سن لبث

بعد سلام مایکفو والاکرام رعا

64

الحج فيسّره لي وتقبّله مني واجبر صلوتك تنوي بها الحج و

هي لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك

لا شريك لك وزد فيها ولا تنقص فاذا البيت نا وبا فقد احرمت

فاتق الرفث والفسوق والجدال وقتل الصيد والاشارة اليه

والدلالة عليه ولبس القميص والسراويل والعمامة والقلنسوة

والقباء والخفين الا ان لا يجد نعلين فاقطعهما اسفل من الكعبين

والثوب المصبوغ بورس او زعفران او عصفر الا ان يكون

غسيلا لا ينفض وستر الرأس والوجه وغسلهما بالخطمي

وفرضه اى فرض الحج ثلثة الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة والسعي
وقد نص في المضمرات انها اركان وفي المحيط ان اركان الحج شيئان الوقوف بها والطواف
وذكر خواهر زاده انه الركن وعد قاضيخان الاحرام من شرائط الاداء وواجبه خمسة
وقوف جمع معرفة اسم موضع اجتمع فيه آدم وحوا عليهما الصلوات الله عليه وعليها ويقال له المزدلفة
ايضا وعند مالك والشافعي هو ركن والسعي بين الصفا والمروة وهو ركن عندهما وشافعي قال الاصمعي
المرو حجارة بيضاء براقة تقدح منه النار والواحدة المروة وبها سميت
المروة بمكة ورمي الجمار

فضلت عن مسكنه اى بيته وعن مالا بد منه ونفقة ذهابه وايابه وعياله اى رجوعه

وامن طريق ومحرم او زوج لامرأة في سفر فلو احرم صبي او عبد

فبلغ او اعتق فمضيا لم يجزهما عن فرضه ومواقيت الاحرام ذو الحليفة اى الحج اى مكان الاحرام لاهل المدينة

وذات عرق وجحفة وقرن ويلملم لاهلها ولمن مر بها وممن اى الميقات لاهل العراق شام لاهل النجد اسم مكان

تقديمه عليها لا عكسه ولداخلها الحل وللمكي الحرم للحج والحل اى يلبسوا الاحرام في الحرم

باب الاحرام واذا ارادت العمرة والله اعلم

ثم مر فتوضأ والغسل احب والبس ازارا ورداء جديدين

او غسيلين وتطيب وصل ركعتين وقل اللهم اني اريد

الحج

جمار جمرة وهي عقدة
صغار اجتمعت
في المناسك وسميت
جمرة لتجمعها هناك يقال
تجمر القوم اذا اجتمعوا
وجمرة شعره جمعه في قفاه
واضافة الرمي الى الجمار
لادنى ملابسة والمعنى
رمي الحصاة الى الجمار

والعمرة سنة مؤكدة
وقيل واجبة وقد روى
قاضيخان وقيل فرض كفاية
والصحيح قول الشافعي رحمه
الله وهي اى العمرة

طواف البيت وسعي بين
الصفا والمروة والاحرام بشرط
الاداء والحلق شرط الرجوع
كذا في الكفاية وقال قاضيخان
ركنها الاحرام والطواف
وواجبه السعي والحلق
وجازت العمرة في السنة
عندنا خلافا للشافعي رحمه الله

وبه وبركعتين في المقام او حيث تيسر من المسجد للقدوم

وهو سنة لغير المكي ثم اخرج الى الصفا وقم عليه مستقبل البيت

مكبرا مهللا مصليا على النبي عليه داعيا ربك بحاجتك ثم اهبط

نحو المروة ساعيا بين الميلين الاخضرين وافعل عليها فعلك

على الصفا وطف بينهما سبعة اشواط تبداء بالصفا وتختم بالمروة

ثم اقم بمكة حراما وطف بالبيت كلما بداء لك ثم اخطب قبل يوم

التروية الى بيوم وعلم فيها المناسك ثم روح يوم التروية

الى منا ثم الى عرفات بعد صلوة الفجر يوم عرفة ثم اخطب

ومس الطيب وحلق شعره وقص شعره وظفره لا الاغتسال

ودخول الحمام والاستظلال بالبيت والمحمل وشد الميزان في

وسطه واكثار التلبية متى صليت او علوت شرفا او هبطت

واديا او لقيت ركبا وبالاسحار رافعا صوتك بها وابدأ بالمسجد

بدخول مكة وكبر وهلل بفناء البيت ثم استقبل الحجر الاسود

مكبرا مهللا مستلما بلا اذاء وطف مضطبعا وراء الحطيم اخذا

عن يمينك بما يلي الباب سبعة اشواط ترمل في الثلث الاول

فقط واستلم الحجر كلما مررت به ان استطعت واختم الطواف

Z 8

ثم اذبح ثم احلق او قصر والحلق احب وحل لك غير النساء ثم الى مكة
يوم النحر وغدا او بعده وطف للركن سبعة اشواط بلا رمل وسعى
ان قدمتما والا فعلا فحلت لكل النساء وكره تاخيره عن ايام النحر
ثم الى منا فادم الجمار الثلث فى ثانى النحر بعد الزوال باديا بما يلى
المسجد ثم بما يليها ثم جمرة العقبة وقف عند كل رمي بعده رمى
ثم غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكثت ولو دميت فى اليوم
الرابع قبل الزوال صح وكل رمي بعده رمى فادم شيا والا اراقا
دما وكره ان تقدم ثقلك الى مكة وتقيم بمنا للرمي ثم الى المحصب

بي اذان

ثم صلّ بعد الزوال الظهر والعصر وافامتين بشرط الامام

والاحرام ثم الى الموقف وقف بقرب الجبل وعرفات كلها موقف

الا بطن عرنة حامدا مكبرا مهللا ملبيا مصليا داعيا ثم الى مزد

الذي يقال لها قزح

دلفة بعد الغروب وانزل بقرب جبل قزح وصل بالناس

اي اسم الذي يقال لها قزح

العشاء بين باذان واقامة ولم يجز المغرب في الطريق ثم صل الفجر

اي مغرب

بغلس ثم قف مكبرا مهللا مصليا داعيا وهي موقف الا بطن محسر

اي قرن لوز

ثم الى منا بعد ما اسفر فارم جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع ٥

حصيات كحصى الخذف وكبر بكل حصاة واقطع التلبية باولها

ثم ادع

نذرٍ او جزاء صيدٍ او نحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم فان

بعث بها ثم توجه لاحق بها فعقها الا في بدنة المتعة فان حلئها او اشعرها

ها او قلد شاة لم يكن محرما والبدن من الابل والبقر **باب** القران هو افضل ثم التمتع ثم الافراد وهو ان يهل بالعمرة والحج

من الميقات ويقول اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما

مني ويطوف ويسعى لها ثم يحج كما مر فان طاف لهما طوافين وسعى

سعيين جاز واساء واذا رمى يوم النحر ذبح شاة او بدنة او سبعها

وصام العاجز عنه ثلثة ايام آخرها يوم عرفة وسبعة اذا فرغ

فُطُفٌ للصَّدرِ سبعةُ اشواطٍ وهُوَ واجبٌ الا على اهل مكّة

ثمّ اشرب من زمزم والتزم المُلتزم وتشبّث بالاستار

والتصق بالجدار **فصل** من لم يدخل مكّة ووقف بعرفة

فقد سقط عنه طواف القدوم ومن وقف بعرفة ساعةً من الزوال

الى فجر النحر فقد تمّ حجّه ولو جاهلا او نائما او مُغمًى عليه

ولو اهل عنه رفيقه باغائه صحّ والمراة كالرجل غير انّها تكشف

وجهها الا اذا سها ولا تلبّي جهرًا ولا ترمُل ولا تسعى بين المِيلين

ولا تحلق وتقصّر وتلبس المخيط ومن قلّد بدنة تطوّع او

ندر او

وية وقبله احبّ فاذا حلق يوم النحر حلّ من احرامه ولا تمتّع ولا

قران لمكّي ومن يليها فان عاد التمتّع الى بلده بعد العمرة ولم يسق

الهدى بطل تمتعه وان ساق لا ومن طاف اقل اشواط العمرة

قبل اشهر الحج واتمها فيها وحج كان متمتعا وبعكسه لا وهي شوّال

وذو القعدة وعشر ذي الحجّة وصحّ الاحرام به قبلها وكره ولو

اعتمر كوفيّ فيها واقام بمكّة او بصرة وحج صحّ تمتعه ولو افسدها

فاقام بمكّة وقضى وحج لا الآن يعود الى اهله وايّهما افسد مضى فيه

ولا دم ولو تمتّع فضحّى لم يجز عن المتعة وكذا حاضت عند الاحرام

اللهم إني أسألك رزقا واسعا وأسألك علما نافعا وشفاء من كل داء برحمتك
كذا في الكفاية عن المبسوط وقبل العتبة ووضع صدره ووجهه على
الملتزم والتزمه ساعة وشبث ساعة بالاستار ويلصق خده
بالجدار ويدعو مجتهدا ويبكي متحسرا على فراق البيت في الكفاية انه يأتي زمزم
بعد تقبيل العتبة واستلام الملتزم والصاق الوجه بالجدار وإليه أشار المجيد

وليو بمكة فان لم يصم الى يوم النحر تعين الدم وان لم يرد خل مكة

ووقف بعرفة فعليه دم لفوات العمرة وقضاؤها

باب

التمتع هو ان يحرم بعمرة من الميقات فيطوف لها ويسعى ويحلق
أو يقصر وقد حل منها ويقطع التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج يوم
التروية من الحرم ويحج ويذبح فان عجز فقد مر وان صام ثلثة
من شوال فاعتمر لم يجز عن الثلثة وصح لو بعد ما احرم بها
قبل ان يطوف فان اراد سوق الهدى احرم وساق وقلد بدنة
بمزادة او نعل ولا يشعر ولا يتحلل بعد عمرته ويحرم بالحج يوم التروية

ويه وقيد

واذا وجد القتيل في محلة لا يعلم من قتله استحلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتلا فان حلفوا قضي على اهل المحلة بالدية ولا يستحلف الولي لانه مدع ولا يقضى له بالجناية وان لم يكمل اهل المحلة كرر اليمين عليهم حتى يتم خمسون رجلا ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد لان الكتاب ورد باستحلاف خمسين رجلا احرارا وان وجد ميت لا اثر به من الجراحة والضرب والخنق فلا قسامة ولا دية لان الظاهر انه حتف انفه وكذلك ان كان الدم يسيل من انفه او من اذنه او من ثديه لانه قد يسيل الدم من هذه المواضع لعلة فان كان الخارج من عينه او من اذنه فهو محتمل لان الدم لا يخرج من هذه المواضع غالبا الا بضربة

شاة او تصدق بثلثة اصوع على ستة او صام ثلثة ايام فصاعدا

ولا شيء ان نظر الى فرج امرأته بشهوة فامنى بخلاف شاة ان قبل او لمس

بشهوة او افسد حجه بجماع غير احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة و

يمضي ويقضي ولم يفتر فاسد رفث فيه وبدنة لو بعده ولا فساد او جامع

بعد الحلق او في العمرة قبل ان يطوف الاكثر وتفسد ويمضي ويقضي

او بعد طواف الاكثر ولا فساد وبجماع الناسي كالعامد او طاف للركن

محدثا وبدنة لو جنبا ويعيد وصدقة لو محدثا للقروم والصدر

او ترك اقل طواف الركن ولو ترك اكثره بقي محرما او ترك

فعليه شاة

ى دم الشاة ز

وقد علمت ان الشيء في كلام المصنف يكون بمعنى الكل وقد يكون بمعنى البعض وقد يكون بمعنى ما لا يكون كذا في الاذان وقد يكون بمعنى الاقل كما في قوله عليه السلام لعبد سئل عن ثمنه ان كان لك شيء فلا تبعه بدرهم وقد يكون بمعنى الاكثر كما في قوله عليه السلام لعبد سئل عن ثمنه ان كان لك شيء فلا تبعه بدرهم وقد يكون بمعنى الاكثر كما في قوله عليه السلام لعبد سئل عن ثمنه ان كان لك شيء فلا تبعه بدرهم

فصل في الدية وذكر ما يجب فيه

في النفس الدية وفي الماذن الدية لانه تتعلق به منفعة الجمال وفي الاسنان الدية وفي الذكر الدية وفي الوعل
اذا خرج راسه فذهب عقله الدية وفي اللحية اذا حلقت فلم تنبت الدية وفي الشعر الراس الدية
كما في اللحية وفي الحاجبين الدية لانه يتعلق الجمال وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين
الدية وفي الاذنين الدية لانه تتعلق بهما الجمال وفي الشفتين الدية وفي الاليتين الدية
وفي ثدي المراة الدية وفي كل واحدة من هذه الاشياء نصف الدية
وفي اشفار العينين الدية وفي
احدى حاجبيها ربع الدية لان
في النفس اربعة وفي كل
اصبع من اصابع اليدين
والرجلين عشر الدية
وفي اصابع كلها سواء لان
منفعة البطش تتعلق
باصابع اليد كلها وفي كل اصبع من
فيها ثلث مفاصل وفي
كل سن خمس من الابل
وفي السنان والاضراس
كلها سواء

باب الجنايات توجب شاة ان طيب محرم عضوا والا تصدق او خضب

انث بغير الطواف ولو عند القدر تركته لمن اقام بمكة او
يوما والا تصدق او حلق ربع راسه او لحيته والا تصدق كالحالق
او رقبته او ابطيه او احدهما او محجمه وفي اخذ شاربه حكومة
عدل وفي شاربه حلال وقلم اظفاره طعاما او قص اظفار
يديه ورجليه في مجلس او يدا او رجلا والا تصدق بكف متفرقه
ولا شيء باخذ ظفر منكسر فان تطيب او لبس او حلق بعذر ذبح

شاة او صدق

او كان في معنى ما ذكرت

ولا تقبل شهادته في لعب بالطنبور لشدة غفلته واصراره لان اللعب حرام
او يغني للناس لانه يصير علما فسقا ويجمع الناس على ارتكاب كبيرة ولو تغنى رجل لنفسه
لدفع وحشة فلا بأس به وان سمعوا صوته بخلاف المرأة كما
ارتكابه والفاسق اذا تاب لم تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر اثر توبته واختلفوا في تقديره
فقدر بعض بستة اشهر وبعض بسنة قال قاضيخان الصحيح انه
مفوض الى رأي القاضي والمعلم
او يدخل الحمام بلا ازار
فان كشف العورة حرام
وقال عليه السلام لعن الله
الناظر والمنظور اليه
او يقامر بالنرد او الشطرنج
هو بكسر الشين وفتحها
وكسرها افصح او يغفل الصلوة
للاشتغال به وشرط المقامرة
او فوت الصلوة فيها بقمار
للكافي والبداية وقد ذكرنا
ايضا ان مجرد اللعب بالشطرنج
ليس بفسق ما لم يواظب عليه
وفي خزانة الفتاوى والمحيط
وغيره الا من يلعب بالنرد
فلو جرد الشهادة بطل حال
وقال هم ملعونون من لعب بالنرد
فالاحسن ان يقول او يلعب
بالطنبور او الطنبور او النرد
او يقامر بالشطرنج او يغفل الصلوة
او يكثر عليه الحلف الباطل او الكذب

بها هديا او ذبحه ان بلغت هديا او طعاما وتصدق به

كالفطرة او صام عن طعام كل مسكين يوما ولو فضل اقل من

نصف صاع تصدق به او صام يوما وان جرحه او قطع عضوه

او نتف شعره ضمن ما نقص ويجب القيمة بنتف ريشه وقطع
قائمة

قوائمه وحلبه وكسر بيضه وخروج فرخ ميت به ولا شيء بقتل

غراب وحداة وذيب وحية وعقرب وفارة وكلب عقور

وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسلحفاة ويقتل قملة وجراد
الكبيرة الجرادة

تصدق بما شاء ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وان صال لا شيء
يتجاوز

آلة الصدر او طافه جنبا وصدّ بترك اقلّه او طاف للركن محدثا

وللصدر طاهرا في آخر ايام التشريق ودمّ ان لو طاف للركن

جنبا او طاف لعمرته وسعى محدثا ولم يعد او ترك السعي وافاض

من عرفات قبل الامام او ترك الوقوف بالمزدلفة او رمي الجمار

كلها او رمى يوم او اخر الحلق او طواف الركن او حلق في

الحل ودمّ ان لو حلق القادن قبل الذبح فصله ان قتل

محرم صيدا او دل عليه من قتله فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد

بتقويم عدلين في مقتله او اقرب موضع منه فيشتري

وفي تفسير اكثره ستة وثلثون لوطا واولاد ثلث جلدان مهم

وقال في الى بهيمة فاقتلوها معه ولا تقتلوا منها حيوانا على صورة انسان وعن جابر قال قال رسول الله ﷺ
اخوف ما اخاف على امتي عمل قوم لوط مصابيح ولو لاط بامرأته او عبده لا يجب الحد
امرأته وعانقها وقبلها او جامعها فيما دون الفرج حتى انزل فعليه التعزير ولو زنى بامرأته فقتلها بالجماع
كان عليه قتل الحد والدية ولو قرفت المرأة فقالت زنيت بهذا الرجل وانكر الرجل لا يحد واحد منهما
في قول ابي حنيفة وقالا يحد المرأة وكذا لو قالت زنيت بهذه المرأة وانكرت المرأة لا حد عليه في قول ابي حنيفة
وقالا صاحباه يحد ولو قال الرجل زنيت بهذه وقالت المرأة لا بل تزوجتني فانه لا يحد وعليه المهر لها

محرم فان قتله محرم اخر ضمنا ورجع اخذه على قاتله فان قطع
زف

حشيش الحرم او شجرا غير مملوك ولا مما ينبته الناس ضمن
ابرق

قيمته الا فما جف وحرم رعي حشيش الحرم الا الاذخر وكل
ابرق

شيء على المفرد به دم فعلى القارن دمان الا ان يجاوز
الميقات غير محرم ولو قتل محرم ان صيدا تعدد الجزاء
ولو حلالا ان لا وبطل بيع المحرم صيدا وشراؤه ومن اخرج
ظبية الحرم فولدت وماتا ضمنهما فان ادى جزاؤهما فو
فولدت لا يضمن الولد بمجاوزة الوقت بغير

معوجيه

ولو قال لزوجته انت احبث
الى قوله الله يكفر في الحال خزانة الفقه
وكذا لو شتم فهم مسلم يكفر وتطلق
امرأته بائنا وهو الاصح مما قاله
البعض حتى انها تطلق ثلثا ولو شتم
حربيه وابانه يكفر وتطلق امرأته
ثلثا عند البعض وبائنا عند البعض
وهذا لا شبهة ولو شتم الف مؤمن
يكفر وقيل لا يكفر ولو شتم قوم الكافر
يكفر عند الكل لا عندهما قلت وهذا
الخلاف في الكتابي واما في قوم المشركين
لا يكفر اجماعا ولو شتم قوم عالم فقيه
او علوي يكفر وتطلق امرأته ثلثا
اجماعا

معويه

لو قال رجل للعالم ای ابله وای نادان اوای خوک بدرال لحوا ای ناکس بغدر وهذا اذا
علی وجه المزاح ولو قال ذلک علی وجه الحقارة یکفر لان الملة العلم والعلماء یکفر وهو المختار
وبه اخذ الفقیه ابو اللیث رحمه الله

بقتله بخلاف الفطر وللمحرم ذبح شاة وبقرة وبعير ودجاجة وبط
اهلي وعليه الجزاء بذبح حمام مسرول وظبي مستانس ولو ذبح
محرم صيد احرم وغرم باكله ولا محرم اخر وحل له لحم ما
اصطاده حلال وذبح ان لم يدل عليه ولم يامره بصيده
وبذبح الحلال صيد الحرم فميته يتصدق بها لا صوم ومن دخل
الحرم بصيد ارسله فان باعه رد البيع ان بقي وان فات
فعليه الجزاء ومن احرم وفي بيته او قفصه صيد لا يرسله
ولو اخذ حلال صيدا فاحرم ضمن مرسله ولا يضمن لو اخذه

محرم فان

لزمه الاخر ولا دم والا لزمه وعليه دم قصرا ولا ومن فرغ

من عمرته ثم الا التقصير فاحرم باخرى لزمه دم ومن احرم

بحج ثم بعمرة ثم وقف بعرفات فقد رفض عمرته وان توجه

جة اليها لا فلو طاف للحج ثم احرم بعمرة ومضى عليهما تجب

دم وندب رفضها وان اقل بعمرة يوم النحر لزمته ولزمه الرفض

وقضى والدم والقضاء فان مضى عليهما صح ويجب دم ومن

فاته الحج فاحرم بعمرة او بحجة رفضها

الاحصار لمن احصر بعدو او مرض ان يبعث شاة يذبح

احرام من جاوز الميقات غير محرم ثم عاد محرما ملبيا او جاوز

ثم احرم بعمرة ثم افسد وقضى بطل الدم فلو دخل الكوفي

البستان لحاجة له دخول مكة بلا احرام ووقته البستان

ومن دخل مكة بلا احرام ثم حج عما عليه في عامه ذلك صح من

من دخول مكة بلا احرام وان تحولت السنة لا

اضافة الاحرام الى الاحرام مكي طاف شوطا لعمرة فاحرم بحج

رفضه وعليه حج وعمرة ودم لرفضه فلو مضى عليهما صح و

عليه دم ومن احرم بحج ثم باخر يوم النحر فان حلق في الاول

باب الحج عن الغير والنيابة تجزي في العبادات

وهي سنة

كالزكاة

كالصوم والصلوة

المركب منهما يجزي عند العجز فقط والشرط العجز الدائم الى

الى الحج

وقت الموت وانما شرط عجز المنوب للحج الفرض لا للنفل ومن

لان الحج يتحقق

احكم عن امريه ضمن النفقة ودم الاحصار على الامر ودم القران

والجناية على المامور فان مات في طريقه سقط عنه من منزله

الى المامور

بثلث ما بقي ومن اهل سقط عنه ابويه فعين صح

الى عن الابوين

الهدى ادناه شاة وهو من ابل وبقر وغنم وما جاز في الضحايا

الضحايا

عنه فيتحلل وكو قارنا بعث دمين ويوقت بالحرم لا بيوم

النحر وعلى المحصر بالحج ان تحلل بحجة وعمرة وعلى المعتمر عمرة

وعلى القارن حجة وعمرتان فان بعث ثم زال الاحصار و

قدر على الهدي وحج توجه والا لا واحصار بعد ما وقف

بعرفة ومن منع بمكة عن التركنين فهو محصر والا لا

الفوايت من فاته الحج بفوت الوقوف بعرفة فليتحلل بعمرة

وعليه الحج من قابل بلا دم ولا فوت لعمرة وهي طواف و

سعي وتصح في السنة ويكره يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق

مطلقا سواء كان قبل الزوال او بعده

ولم يأكل غنيٌّ ويقلّد بدنة التطوع والمتعة والقران فقط

ويشهد وا بوقوفهم قبل يومه يقبل وبعده لا ولو ترك الجمرة

الاولى في اليوم الثاني رمى الكل او الاولى فقط ومن اوجب

حجاماً شيئاً لا يركب حتى يطوف للركن ولو اشترى محرمة حلّلها

وجامعها كتاب النكاح وهو عقد يرد على

ملك المتعة قصداً وهو سنة وعند التوقان يجب

وينعقد بايجاب وقبول وضعا للضي واحدهما وانما يصح

بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتمليك العين في الحال عند

باجاز في الهدايا وشاة تجوز في كل شيء الا في طواف الركن جنبا

ووطئ بعد الوقوف ويوكل من هدي التطوع والمتعة و

القران فقط وخص ذبح هدي المتعة والقران بيوم النحر

فقط والكل بالحرم لا بغيره ولا يجب التعريف بالهدي

ويتصدق بجلاله وخطامه ولم يعط اجر الجزار منه ولا يركبه

بلا ضرورة ولا يحلبه ويتضح ضرعه بالنشاخ فان

عطب واجبا او تعيب اقام غيره مقامه والمعيب له

ولو تطوعا نحره وصبغ نعله بدمه وضرب به صفحته

ولم يأكل

اخت امته الموطوءة لم يطأ واحدة منهما حتى يبيعها ولو

تزوج اختين في عقدتين ولم يدر الاول فرق بينه

وبينهما ولهما نصف المهر وبين امراتين اية فرضت ذ

ذكر احرم النكاح والزنا والمس والنظر بشهوة يوجب

حرمة المصاهرة وحرم تزوج اخت معتدته وامته و

بيدته والمجوسية والوثنية وحل تزوج الكتابية

والصابئة والمحرمة ولو محرما والامة ولو كتابية والحرة

على الامة لا عكسه وفي عدة الحرة واربع من الحرائر

ومن تزوج امراتين في عقدة واحدة
احدهما لا يحل له نكاحها صح نكاح التي
حل نكاحها وبطل نكاح الاخرى

اى ان لم يعلم ايتي
امراته تاخ اولا

اى تقدير

اى ايجب اداء

مسئلة رجل قبل ابنة امراته او ابنها او قبل
بشهوة فيكون حراما على ابيه
او ابنه ويحل لهما امراته ويكون
امراته حراما على ابيه ابدا عند ابي حنيفة

اى اوطء

اى بكونة طبه

اى ذمية

وان كانوا يعبدون
الكواكب

وصد

ولو قبل المراة ابن زوجها حرمت
حرمت على الزوج الدكر او قبل
الزوج ام امراته حرمت
المراة على الزوج شرح

وصد

يجوز اذا تزوج امة غيره فيجوز
تزوج الحرة على الامة
يجوز الحر تزوج امة غيره
على الحرة

حُرَّيْنِ او حُرٌّ وحُرَّتَيْنِ عاقلين بالغين مسلمين وكوفا ومصر

فاسقين او محدودين او اعميين او ابني العاقلين وصح

ان يقبلوا بشهادة ابنيهما وابنيهما من غيره وابنيه من غيرها ولا يظهر بشهادتهما دعوى الغريب

تزوج مسلمٍ ذمية عند ذميين وليس لمن امر رجلاً ان يزوج

صغيرته فزوجها عند رجل والاب حاضر صح والا لا فضولي

اى لا يقبلوا بشهادة واحد

في المحرمات حرم تزوج امه وبنته وان بعدتا واخته

وبنتها وبنت اخيه وعمته وخالته وام امراته وبنتها

اى فكما ان البنات يحرم الامهات دخول الامهات يحرم البنات

ان دخل بها وامرأة ابيه وابنه وان بعدتا والكل رضاعاً

قال عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

عاد الجمع بين الاختين نكاحاً ووطئاً بملك يمين فلو تزوج

اخت امته

والجمع بين امرأتين لو كانت احداهما رجلاً لم يجز لان يتزوج بالاخرى هذا لم

والولي في النكاح العصبة بنفسه على ترتيبهم في الميراث الاقرب فالاقرب سوا الابن ثم ابن الابن وان سفل
ثم الاب ثم الجد ابو الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لهما ثم ابنه ثم العم لهما ثم العم
له ثم ابنه كذلك ثم ابن هذا ثم عم الاب ثم بنته ثم عم الجد ثم بنته ثم بنوه الاقرب فالاقرب وقدم الاعلى
على العلا ثم المعتق ثم عصبته كذا في الكافي وفتاوى قاضيخان ومن العصبات عند محمد فالولي قاضي
كتب في منشوره ذلك اي الى ولايته الشروع يجوز وان لم يكتب فلا ولاية له فاذا زوجها ولم يأذن له
السلطان بذلك ثم أذن له فاجاز العاقد ذلك
النكاح جاز استحسانا

كالثيب ومن زالت بكارتها بوثبة وحيضة وجراحة وتعنيس

اي قرمها اياه

او زنا فهي كبكر والقول لها ان اختلفا في السكوت والولي

اي لو قال الزوج للبكر البالغ بلغك النكاح فسكتت وقالت رددت فالقول لها

انكاح الصغير والصغيرة والولي العصبة بترتيب الارث

ردت وللصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد

اي الصغيرة الصغيرة

بشرط القضاء ويبطل بسكوتها ان علمت بكرا لا بسكوتها

اي قبل البلوغ لانه لو دخل بها الزوج قبل البلوغ ولم يكن سكوتها رضاها

مالم يرض ولو دلالة وتوارثا قبل الفسخ ولا ولاية

اي التصرف ان يقول رضيت والدلالة ان يفعل ما يدل على الرضاء كالقبلة والتمس واعطاء الغلام

لعبد وصغير ومجنون وكافر على مسلمة وان لم تكن

عصبة فالولاية لام ثم للاخت لاب وام ثم لاب ثم

والماء فقط وثنتين للعبد وحبلى من زنا لا من غيره

والموطوءة بزنا وبملك والمضمومة الى محرمه والمسمى لها ثم

وبطل نكاح المتعة والموقت وله وطئ امرأة ادعت

عليه انه تزوجها وقضى بنكاحها ببينة ولم يكن تزوجها ثم

باب الاولياء والاكفاء ينفذ نكاح حرة مكلفة

بلا ولي ولا تجبر بكر بالغة على النكاح فان استأذنها

الولي فسكتت او ضحكت او زوجها فبلغها الخبر فسكتت

فهو اذن وان استأذنها غير الولي فلا بد من القول

فوله خرج به مطلقا سواء كانت بكرا او ثيبا منه

واذا زوج البالغة ابوها من رجل
واحضرها مع آخر فاجازت نكاح
الاول جاز وبطل نكاح الاب
هذا هو ال

لا يكون سكوتها كالثيب

Library Digitised Collections

Author/s:
Nasaf, Abd Allh ibn Ahmadd. 1310.

Title:
Kitb kanz f ilm fiqh

Date:
1121? [1709?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23203

File Description:
Part 1

اى من الذرارى اخذ الترك من الروم

وملكنا ما نجده من ذلك ان غلبنا عليهم وان غلبوا على اموالنا

اى المسلمين اى دار الحرب اى على الترك اعتبارا بسائر اموالهم رمز

واحرزوها بدارهم ملكوها فان غلبنا عليهم فمن وجد ملكه

قبل القسمة اخذه مجانا وبعدها بالقيمة وبالثمن لو اشتراه

اى بغير شيء اى بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان احبوا وان دخل دار الحرب تاجرا فاشترى ولدا واخرجه الى دار الاسلام فما ملكه الاول بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الذى اشتراه التاجر وان شاء ترك

تاجر منهم وان فقئ عينه واخذ ارشه فان تركوا الاسرى

اى من مشركين ليعتقوا بعوض

والشراء اخذ الاول من الثاني بثمنه ثم القديم بالثمنين

اى مشتراه اى مشتر ثانى اى المولد

ولم يملكوا حرائرنا ومدبرينا وامهات اولادنا ومكاتبينا ويملك عليهم

اى ولم يملك الكفار حرة المسلمين اى ويملك المسلمين بالكفار

جميع ذلك وان ردت اليهم جملة فاخذوه ملكوه وان ابق

اى نفسه اى دار الحرب واذا ابق عبد لمسلم فدخل فى دار الحرب فاخذ الكفار لم يملكوه عند ابى حنيفة رحمه الله

اليهم قن لا فلو ابق بفرس ومتاع فاشترى رجل

اى لا يملك اى عبد

يعنى اذا ابق عبد المسلم فاخذوه يملكون عند ابى حنيفة وقالا لا يملكون فقد ذات بيده وقد ذات عليه بالخروج فدخل اليهم فاخذوه يملكون لتقادم يده ولانه عصى ربه لحق المالك لتقادم يده وقد ذات عليه بالخروج عليه بالانتفاع بملكه لان عصيته لا تزيل ملكه ولهذا الواخذ من دار الاسلام ملكوه وله انه ظهرت يده على نفسه بالخروج من دارنا لان يتعوط اعتباره لتحقق يد المولى فظهرت يده على نفسه وصار معصوما نفسه فلم يبق للمالك ايضا

ذوي القربى الفقراء منهم عليهم ولاحق لاغنيائهم وكرهه

تعالى للتبرك وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كالصفي وان دخل

جمع ذو منعة دارهم بلا اذن حيث منعوا واخذوا والا ولا للامام

ان ينفل بقوله من قتل قتيلا فله سلبه وبقوله للسرية ٥

جعلت كل الربع بعد الخمس وينفل بعد الاحراز من الخمس

فقط والسلب للكل ان لم ينفل وهو مركبه وثيابه وسلاحه

وما معه بالاستيلاء

الكفار سبي الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها

وملكنا

قتل احدهما صاحبه تجب الدية في ماله والكفارة في الخطاء

ولا شيء في الاسيرين سوى الكفارة في الخطاء كقتل مسلم مسلما اسلم

ثم فصلها ولا يمين من مستأمن فيناسب وقيل له ان اقمت
اي دار السلام

سنة وضع عليه الجزية فان مكث بعده سنة فهو ذمي

فلم يترك ان يرجع اليهم كما لو وضع عليه الخراج او مكث

ذميا لا عكسه فان رجع اليهم وله وديعة عند مسلم او ذمي
اي دار الحرب

ودين عليهما حل دمه فان اسر وظهر عليهم وقتل سقط
او غالب

ديته وصارت وديعة فيأ وان قتل ولم يظهر عليهم
او اودينا في ذمتهم فقد صار دمه مباحا

ان صح هذا فينبغي ان يكون الايمين الزوج ذميا
اذ يمكن ان يطلق فيرجع بخلاف الاول
صارت فيأ للزوج صدر به

كل منهم اخذ العبد مجانا وغيره بالثمن وان ابتاع مستأمن

اى بغير شيء

من عبد مؤمنا وادخله دارهم او امن عبدا ثم جاءنا

اى الينا طالب

او ظهرنا عليهم عتق بالسبب المستأمن

اى غلبنا

دخل تاجرنا ثم حرم تعرضه بشيء منهم فلو اخرج شيئا

اى ولا باخذ شيء اى دار الحرب

ملكه محظورا فتصدق فان اداه حربي او ادخل حربيا

اى الى خبيثا

او غصب احدهما صاحبه وخرجا الينا لم يقض بشيء وكذا

اى دار السلام

لو كانا حربيين فعلا ذميا ثم استأمنا وان خرجا مسلمين

اى دار الحرب

قضي بالدين بينهما لا بالغصب مسلمان مستأمنان

قتل احدهما

اى واذا اشترى المستأمن عبدا ثم دخل دار الحرب

عتق عليه ولم يملكه

جريب بالفتح طول عرض الثمن زراع بزرگ كنجيز الكادوم دبر لرود فى كيالة دبركه

فتح عنوة وافر الله عليه او صالحهم خراجية وما اجي موات

يعتبر قربه والبصرة عشرية وخراج جريب صالح للزرع صاع

جريب الجريب ستون ذراعا في ستين بذراع الملك وذراع الملك سبع قبضات او تسع مشتاب وكلاهما واحد والملك نوشروان ص

ودرهم وفي جريب الرطبة خمسة دراهم وفي جريب الكرم

والنخل المتصل عشرة دراهم وان لم تطق ما وظف نقص

خلاف الزيادة ولا خراج ان غلب على ارضه الماء او انقطع

او اصاب الزرع آفة وان عطلها صاحبها او اسلم او اشترى

مسلم ارض خراج يجب ولا عشر في خارج ارض الخراج

فصل الجزية لو وضعت بتراض لا يعدل عنها والا

اوصلح ص

او مات فقرضه ووديعته لورثته فان جاء حربي فان اسلم

هنا ثم ظهر عليهم فالكل فيء وان اسلم ثمة فجاءنا فظهر

عليهم قوله الصغير حر مسلم وما اودعه عند مسلم

اذ مي فهو له وعين في ومن قتل مسلما خطاء لا ولي له

او ديتا جاءنا بامان فاسلم فديته على عاقلته للامام وفي

العمد القتل او الدية لا العفو بالصلح

العشر والخراج والجزية ارض العرب وما اسلم اهله

او فتح عنوة قسم بين الغانمين عشريته والسواد وما

فتح عنوة

او الى ورثة المسلمين

وولد ولد ومن ولد له ولد ان ولد ولد ولد

مسرحا كالاكف ولا ينتقض عهده بالاباء عن الجزية والزنا بمسلمة
ای پلن ای تجمق

وقتل مسلم وسبت عليه السلام بل بالتحاق ثمة او بالغلبة على
ای الا ان یلحق بدار الحرب او یغلبوا علی موضع فیحاربون ه

موضع الحاءب وصار كالمرتد ويؤخذ من تغلبي وتغلبية
ای فیحاربوا

بالفين ضعف زكوتنا ومولاه كموالي القريشي والجزية والخراج

وما التغلبية وعدية اهل الحرب وما اخذنا منهم بلا قتال
بسد صح

يصرف في مصالحنا التغور وبناء القناطير والجسور وكفاية
ای سلوق الحر ای الکبر لر ای بناء السریر
(رودلره)

القضاة والعمال والعلماء والمقاتلة وذراريهم ومن مات في
ای وزیر لره

نصف السنة حرم عن العطاء [redacted] المرتدين

يوضع على الفقير المعتمل في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى

وسط الحال ضعفه وعلى الكثير ضعفيه ويوضع على كتابي

وعجوسي وونثى عجمي لا عربي ومرتد وصبي

وامرأة وعبد ومكاتب وزمن واعمى وفقير غير معتمل

وراهب لا يخالط وتسقط بالاسلام والتكسب والموت

ولا يحدث بيعة ولا كنيسة في دار ويعاد المنهدم

ويميز الذمي عنا في الزي والمركب والسرج فلا يركب

خيلا ولا يعمل بالسلاح ويظهر الكستيج وتركب

وهبته فان آمن نفذ وان هلك بطل وان عاد مسلما بعد

امة نصرانية ليستة اشهر مذ ارتد فادعاه فهي ام ولده وهو ابنه حر ولا يرثه ولو مسلمة وريثة الابن ان مات على ردته او لحق بدار الحرب فظهر عليه فهو فيء فان رجع وذهب بمال فظهر عليه فلورثته فان لحق وقضي بعتقه لابنيه فكاتبه فجاء مسلما فالمكاتبة والولاء لورثته فان قتل مرتد رجلا خطاء ولحق قتل

الحكم بالحاقه فما وجده في يد وارثه اخذه والا لا ولو ولدت

الى الحقيقة الملك وتمام الولاية هداية

ورثته فكانت الامة ام ولده لانه لا يعتقه

ورثة هذا الولد

الامة فادعى بنيت نسبه

بالاتفاق كالاستيلاء بان ولدت

المرتد اقسام ثلاثة

ارتد وطئ جارية نصرانية كانت له في حال الاسلام فجاءت بولد لاكثر من ستة اشهر منذ ارتد فادعاه فهي ام ولد له والولد حر وهو ابنه ولا يرثه فان كانت الجارية مسلمة ورثه الابن ان مات على ردته او لحق بدار الحرب لان الامة اذا كانت نصرانية كان الولد مرتدا تابعا لابيه والمرتد فيء ليس لاهله الا رث وان كانت مسلمة كان الولد مسلما تابعا لها والمسلم احق بالارث

الى الحرية دار

الاسلام

الحرب

جامع الصغير

يعرض الاسلام على المرتد ويكشف شبهته ويحبس ثلثة ايام

فان اسلم والا قتل واسلامه ان يتبرأ عن الاديان سوى الا

سلام او عما انتقل اليه وكل قتله قبله ولم يضمن قاتله ولا

ان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه
كره له ذلك ولا شيء على القاتل

يقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم ويزول ملك المرتد عن ماله

ان امرأة

زوال موقوفا فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على

ردته ورثه ورثته المسلم بعد قضاء دين اسلامه

ان وتقضى الديون التي لزمته في حال
الاسلام مما اكتسبه في حال الاسلام

وكسب ردته في بعد قضاء دين ردته وان حلم بلحاقه

عتق مدبره وام ولده وحل دينه وتوقف مبايعته وعتقه

ان بيعه

وهبته فان

ان وحلت الديون التي عليه

اي عوده

خرج قوم عن طاعة الامام وغلبوا على بلد دعاهم اليه

اي استتابهم قبل قتالهم

وكشف شبهتهم وبداء بقيتا لهم ولو لهم فيئة اجهز على جريحهم

اذ قوتلوا عكر

واتبع موليهم والا ولم يسب ذريتهم وحبس اموالهم

الذي فر منهم ان يقاتلهم لان الواجب الى الحق فلو تركهم حتى يعودوا الى فئتهم فيعودون الى القتال رمز

حتى يتوبوا وان احتاج قاتل بسلاحهم وخيلهم وان قتل باغ

اي ظهرنا

مثله وظهر عليهم لم يجب شيء وان غلبوا على مصر فقتل

مصري مثله فظهر على المصر قتل به وان قتل عادل باغيا او قتله

اي ظهرنا

باغ وقال انا على حق وردته وان قال انا على باطل لا وكذا بيع

لا

السلاح من اهل الفتنة وان لم يدر انه منهم لا ---

فالدية في نسب الاسلام ولو ارتد بعد القطع عمدا ومات منه

او لحق فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدية في

ماله لورثته فان لم يلحق واسلم ومات ضمن الدية لكمال

اى لورثة المقطوع ح

ولو ارتد مكاتب ولحق فاخذ بماله وقتل فكما بقيته لمولاه

اى بدل الكتابة ح

وما بقي لورثته ولو ارتد الزوجان ولحقا عليه فولدت

وولد له ولد فظهر عليهم فالولد ان في فيء وجبر الولد على

الاسلام لا ولد الولد وارتداد الصبي العاقل صحيح كاسلامه ويجبر عليه ولا يقتل بالبغاة

خرج قوم عن

وما فرغ منه من شرح مسائل الجهاد هو الكفر كما فرغ منها قد وهي الباغي من البغاة وهم قوم من اهل الحق خرجوا عن طاعة امام الحق ظانين انهم على الحق والامام على الباطل وهم مسلمون ذوو شوكة يحتاج الى جمع الجيوش لقتالهم ولا يكفرون بخروجهم عن طاعة الامام بتأويلهم ولا يسبى لهم ذرية ولا يغنم لهم مال ما داموا احياء ولا يتبع مدبرهم ولا يجهز على جريحهم ولا يقتل اسيرهم ولا يذفف على جريح ولا يقسم فيؤهم ولا يستعان بمشرك على قتالهم ولا بأس بالاستعانة بأهل العدل من اهل الذمة ولا يبدأ بقتالهم حتى يبدأوا به ولا يقاتلون الا بالسلاح الذي يقاتلون به من رمح وسيف وسهم ولا يقاتلون بالمنجنيق ولا يحرقون بالنار ولا يغرقون بالماء ولا يحاصرون ولا يمنعون الماء ولا يقطع عنهم الميرة ولا يحال بينهم وبين ما يريدون من الشام ولا يحبس عنهم الكراع والسلاح ولا يمنعون من شراء ما يريدون من السلاح ولا يحبس عنهم الكراع والسلاح ولا يمنعون من شراء ما يريدون من السلاح ولا يحبس عنهم الكراع والسلاح ولا يمنعون من شراء ما يريدون من السلاح

لحل ولحرم امانة ان اخذ ليرد على ربها واشهد وعرف
الى ان علم ان ربها لا يطلبها ثم تصدق فان جاء ربها فخذه
او ضمن الملتقط وصح التقاط البهيمة وهو متبرع في الانفاق
على اللقيط واللقطة وباذن القاضي يكون دينا ولو كان
لها نفع اجرها وانفق عليها وراجعها ومنعها من ربها حتى
يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها بلا بينة فان تبين
علامتها حل الدفع بلا جبر وينتفع بها لو فقيرا والا تصدق
على اجنبي وابويه وزوجته وولده لو فقيرا كتب

وصح

كتاب اللقيط ندب التقاطه ووجب

ان خاف الضياع وهو حر ونفقته في بيت المال كاريه ف

جنايته ولا ياخذ منه احد وثبت نسبه من واحد ف

من اثنين وان وصف احدهما علامة به فهو احق به

ومن ذمي وبمحي مسلم ان لم يكن في مكان اهل الذمة ومن عبد

وهو حر ولا يرق الا ببينة وان وجد معه مال فهو له و

ولا يصح للملتقط عليه نكاح وبيع واجارة بيسلمه في حرفة

ويقبض هبته كتاب اللقطة

لحل ولحرم امانة

بينها وبينه وحكم بموته بعد تسعين سنة وتعتد امراته
اى امراة زوج

وورث عنه حينئذ لا قبله ولا يرث من احد فلو كان
اى ولا يرث المفقود من احد مات فى حال فقده

مع المفقود وارث يحجب به لم يعط شيئا وان انتقص
اى وارث

حقه به يعطى اقل نصيبين وتوقف الباقي كما حل عليه
اى وارث اى صورته رجل مات عن بنتين وابن ابن وبنت ابن وابن مفقود وابن ابن ابن ومال فيد اجنبي وتصارفوا

الشركة شركة الملك ان يملك اثنان عينا ارثا او شراء
على ان الابن مفقود وطلبت البنتان الارث دفع النصف اقل النصيبين اليهما لانهما تستحقان هذا القدر بيقين وفى الزيادة الى الثلثين شك ونوقف النصف الاخر ولا يدفع الى ولد الابن لان المفقود يحجب ولد الابن لو كان حيا فلا يستحق ولد الابن الارث بالشك ولا ينزع من يد الاجنبي لان المال لا يخرج من ذي اليد بلا اظهرت منه خيانة من شرح ت

وكل اجنبي في قسيط غير وشركة العقد ان يقول احد
اى فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف فى نصيب الاخر الا باذنه وكل واحد منهما فى نصيب صاحبه كالاجنبي

هما شاركتك وكذا ويقبل الاخر وهي معاوضة ان تضمنت
اى تسليم

وكالة وكفالة وتسا ويا مالا وتصرفا ودينا ولا يصح

الآبق اخذه احب ان قوي عليه ومن ردّه مدّة سفر

فله اربعون درهما وقيمته اقل منه ومن ردّته لاقل منها

فبحساب والبر فبحساب والذبر واما الولد كاللقيط وان

ابق من الزاد لا يضمن ويستحب انه يأخذه ليردّه وجعل

الرهن على المرتهن وامر نفقته كاللقطة

المفقود هو غائب لم يدر موضعه وحيوته وموته

او مكان

وينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم

عليه وينفق منه على قريبه ولاد او زوجته ولا يفرق

بينهما وبينه

وعدم الخلط وطولب المشترى بالثمن فقط ورجع على شريكه
بحصته منه وتبطل بهلاك المالين او احدهما قبل الشرى وان
اشترى احدهما بماله وهلك مال الاخر فالمشترى بينهما
ورجع بحصته من ثمنه على شريكه وتفسد ان شرط لاحدهما
دراهم مسماة من الربح ولكل من شريكي العنان والمفاوضة
ان يبضع ويستاجر ويودع ويضارب ويوكل ويده في
المال امانة ويقبل وتقبل ان اشترك خياطان او خياط
ومتباغ على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما وكل

بين حر وعبد وصبي بالغ ومسلم وكافر وما يتبرعان به
كل يقع الا طعام اهله وكسوتهم وكل دين لزم احدهما
بتجارة وغصب وكفالة لزم الآخر وتبطل ان وهب لاحد
هما او ورث ما يصح فيه الشركة لا العرض ولا يصح مفاوضة
الا بنقد وعنان بغير النقدين والفلوس النافقين و
لو باع كل نصف عرض الآخر وعقد الشركة
صح وعنان ان تقسمت وكالة فقط ويصح مع التساوي
في المال دون الربح وعكسه ويبعض المال وخلاف الطبخ

ضمنا ولو متعاقبا ضمن الثاني وان اذن احد الضامنين

بشراء امة ليطئ ففعل فهي له بلا شيء كتاب

الوقف هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق

بالمنفعة والملك يزول عند ابي حنيفة بالقضاء لا الى مالك

ولا يتم حتى يقبض ويفرز ويجعل آخره بجهة لا تنقطع الخ

ويصح وقف العقار بقريه واكريته ومشاع قضي بجوازه

ومنقول فيه تعامل ولا يتملك ولا يقسم وان وقف على اولاده

ويبدأ بغلته بلا شرط ولو دارا فعمارته على من له

عمل يتقبل احدهما يكن منهما وكسب احدهما بينهما ووجاهة

ان اشترك بلا مال على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا ويقتسما

الوكالة فان شرطا لكل صفة المشتري او مثالثة فالربح
اى نصفان اى ثلثان

كذلك وبطل شرط الفضل فصحيح ولا يصح شركة في

احتطاب واصطياد واستقاء والكسب للعامل وعليه

اجر مثل ما للآخر والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال

وان شرط الفضل وتبطل الشركة بموت احدهما ولو
وصار

حكما ولم يزكي مال الآخر بلا اذنه فان اذن كل وادى ما

ضمنا ولو متعا

او حق بدار الحرب مرتد
بطلت الشركة

وسط داره مسجداً أو آذن للناس بالدخول فيه له بيعه

او صحنه

وبورث عنه ومن بني سقايةً أو خاناً أو رباطاً أو مقبرةً

او سلوق ٢ او اصطبل

لم يزل ملكه عنه حتى يحكم به حاكم وان جعل شيء من الطر

او لو ضاق المسجد وجنبه طريق العامة يوسع من المسجد

ولو ضاق الطريق اوسع من المسجد

الى الطريق العامة نقله مختار ه

يق مسجداً صح كعكسه كتاب البيوع

او لو ضاق الطريق

اخذ المسجد الى الطريق

او حفر بئراً عن الكداة

هو مبادلة المال بالمال بالتراضي ويلزم بإيجاب وقبول

اي احتز از عن الكواه

قوله بايجاب وقبول يعني ايجاب وحي

قبول وحي ماضي كرر بمضارع اولسه

درست اولمازه

وبتعاطٍ وأي قام عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب

اي بواكا وبره

اول بوكا وبره

اي متعقبين

اي لا يقدر ولا يوصف ثمن مشار لعدم التنازع الخ

ولابد من معرفة صح

قدر ووصف ثمن غير مشار لا مشار وصح بثمن

اي لابد من معرفة قدر ووصف

الحاضر

او ٢ حاضر

حال وباجل معلوم ومطلقة على النقد الغالب وان

اي البلد

اي من اطلق الثمن بان ذكر القدر والوصف كان على غالب النقد في البلد

لان العادة تبقع منازعة بين الناس

وكان العمل بالنقد الغالب

المعامدة بالنقد الغالب

في البلد في القدر والوصف

بنصف فلوس وان لم تنفاق حلت

بنصف فلوس وان لم تنفاق حلت

هذا الدار بعشره او هذه الثوب بعشره او هذه البيضه بعشره وهو في بلده ينفاق على الناس بالدنانير والدراهم في القدر والوصف

للغارف ولو قال اشتريت

السُّلَّمِيِّ ولو أبى أو عجز عمَّر الحاكم بأجرته وصرف نقضه
ای الافضل ای وقف ای فقیرا ای بحق
إلى عمارته إن احتاج وإلا حفظ ليحتاج ولا يقسمه بين
مستحقي الوقف وإن جعل الواقف غلة الوقف لنفسه
ای منفعة
أو جعل الولاية إليه صح وينزع لو خائنا كالوصي وإن شرط
وصل
أن لا ينزع فصله من بني مسجدا لم يزل ملكه عنه
حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلوة فيه فإذا
ای یفرزه ای مسجده
صلى فيه واحد زال ملكه ومن جعل مسجدا تحته سردابا
ای واقف ای خذیة کتاب خان
أو فوقه بيتا وجعل بابه إلى الطريق وعزله أو اتخذ
ای الرحبة
وسط داره

عشرة اذرع من دار لا سهم وان اشتري عد لاعلم انه عشرة
اي بر تاي قوماش

ثوب فنقص او زاد فسد وتوبين لكل ثوب ثمنا و
اي البيع

نقص صح بقدره وخير وان زاد فسد ومن اشتري ثوبا على
اي البيع

كل ذراع صح
انه عشرة اذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف بلا خيار
اي دراهم

وبتسعة في تسعة ونصف بخيار فصل يدخل البناء
اي دراهم

والمفاتيح في بيع الدار والشجر في بيع الارض بلا ذكر ولا يدخل

الزرع في بيع الارض بلا تسمية ولا الثمر في بيع الشجر

الا بالشرط ويقال للبايع اقطعها وسلم المبيع ومن
اي مشتري

احدهما من المتعاقدين
فالبيع فاسد الا ان يبين
ای وان كانت النقود مختلفة

اختلف النقود فسد ان لم تبين ويباع الطعام

ای البيع

كيلا او وزنا او بالتاء وتجب بعينه لمريده قدره ومن

ای البعينه

باع صبرة كل صاع بدرهم صح في صاع ولو باع ثلثه او ثوبا

ای قطع عنه ای واحد ای بر حيث يوخذ ه

باكل شاة او ذراع بدرهم فسد في الكل ولو سمى الكل

ای البيع

صح في الكل فلو نقص اخذ بحصته او فسخ فان زاد فللبايع

ای البيع

ولو نقص ذراع اخذ بكل الثمن او ترك وان زاد فللمشتري

والخيار للبايع ولو قال كل ذراع بكذا ونقص اخذ بحصته

ای بدرهم

او ترك وان زاد اخذ كله كل ذراع بكذا او فسخ وفسد البيع

بدرهم

عشرة او

جاز صح

الثلاثة وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه وبقبض

المشتري يملك بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع ولا يملكه وبقبضه

اى وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع لان المشتري لا يملكه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يملكه فان هلك هلك بالثمن كتعيبه فلو اشترى زوجته بالخيار بقي النكاح فان يملكه بالثمن هـ

اى الزوجة اى بعينها بعد ما اشتراها

اى وتاويله اذا كانت ثيبا فاما اذا كانت بكرا فوطيها ونقصها الوطي صار مختارا بالاجماع ح ت

وطيها له ان يردها ولو اجاز من له الخيار بغيبة صاحبه صح

ردح

ولو فسخ لا وتم العقد بموته ومضي المدة والاعتاق وتوابعه

اى لا تصح

اى ولو مدبرا او كاتبا او الوطي هـ

والاخذ بشفعة ولو شرط المشتري الخيار لغيره وايهما اجاز

لو اشترى دارا على انه بالخيار ثلثة ايام فباع رجل دارا بجنبها واخذها المشتري بشفعة صح اخذه وكان اخذه بالشفعة رضا بالبيع الاول س

او نقض صح فان اجاز احدهما ونقض الاخر فالاسبق احق

وان كانا معا فالفسخ ولو باع عبدين على انه بالخيار في احدهما

اى احق

باع ثمرة بدا صلاحها اولا صح البيع ويقطعها المشتري في الحال وان

شرط تركها على النخيل فسد ولو استثنى منها ارطالا معلومة

اى ثمر اى البيع

صح كبيع بر في سنبله وباقلي في قشره واجرة الكيال على البايع

واجرة نقد الثمن وزيد على المشتري ومن باع سلعة بثمن

اى العروض

سلم اولا والا معا به [redacted] خيار الشرط صح

اى الثمن اى العروض

للمتبايعين او لاحدهما ثلثة ايام او اقل ولو اكثر لا فان

اى لا يصح

اجاز في ثلثة ايام صح ولو باع على انه ان لم ينقد

الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة لا وان نقد في

اى لا تصح

الثلاثة صح

وسقط خيار من اذا اشترى بحسن البيع وشمه وذوقه وفي العقار
اي خيار الرؤية — اي لمسه — اي بلمسه — اي اذا كان يعرف بالشم — اي اذا كان يعرف بالذوق — اي ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصفه له

بوصفه ومن راي احد الثوبين فاشتريهما ثم راي الاخر له رد
اي مشترى

هما ولا يورث خيار الشرط ومن اشترى ما راى خير ان تغير
اي ومن راى شيئا ثم اشترى بعد مدة فان كان على الصفة التي راه فلا خيار له وان وجده متغيرا فله الخيار

والا لا وان اختلفا في التغير فالقول للبايع وللمشتري في الرؤية
اي لا خيار — اي مع يمينه — اي ولو اختلفا في الرؤية فالقول للمشتري مع يمينه

ولو اشترى عدلا وباع منه او وهب رده بعيب لا خيار
اي برتاي بزي

رؤية او شرط ~~[illegible]~~ خيار العيب من وجد با
اي لان خيار الشرط والرؤية يمنعان تمام الصفقة فيحرمان التفريق ولا كذلك خيار العيب

لبيع عيبا اخذه بكل الثمن او رده وما اوجب نقصان الثمن

عند التجار عيب كالاباق والبول في الفراش والسرقة والجنون

ان فصل وعين صح والا لا وصح خيار التعيين فيما دون الاربعة

ولو اشترى اثنان على انهما بالخيار فرضي احدهما لا يرده الآخر ولو اشترى
ای رجلين

عبدا على انه خباز او كاتب فكان بخلافه اخذه بكل الثمن او تركه

ولا يجب خيار الرؤية شرعا لمن يريه جاز وله ان يرده
او مشتری

اذا راوه وان رضي قبله ولا خيار لمن باع ما لم يره وتبطل
ای خيار الرؤية
وصل

بما تبطل خيار الشرط وكفت رؤية وجه الصبرة والرقيق
ای والی وجه العبد

والدابة وكفلها وظاهر الثوب مطويا وداخل الدار فنظر
ای دور لو
ای رؤية وجه الدابة

وكيله بالقبض كنظره لا نظر رسوله وصح عقد الاعمى
ای البيع

وسقط خياره

ای لو اشتری شيئا لم يره فوكل رجلا بالقبض فقبضه فرآه وان رسم رسولا فقبض فقبض فرآه فلا شئ له ان يرده ٥ منه

ای وتبطل خيار رؤية المدة وفي بيع الوفاء والرهن والاجارة والكتابة والمرابحة والتولية والشفعة وكل ذلك لك ٥

وهو عنها معرض

طعاما فاكله او بعضه لم يرجع بشيء ولو اشترى بيضا او قثاء خيار

او جوزا ووجد فاسدا ينتفع به رجع بنقصان العيب والا

بكل الثمن ولو باع المبيع فرد عليه بعيب بقضاء دتهم على بايعه

ولو برضا لا ولو قبض المشتري المبيع وادعى عيبا لم يجبر على دفع

الثمن ولكن يبرهن او يحلف بايعه فان قال شهودي

بالشام دفع ان حلف بايعه وان ادعى اباقا لم يحلف بايعه

حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده وان برهن حلف بالله

ما ابق عنده قط والقول في قدر المقبوض للقابض ولك

سواء كان باقرار او ببينة او بإباء يمين لان البيع انفسخ مطلقا والمراد الرد بالعيب بعد القبض لان قبل القبض فسخ من الاصل ان كان بغير قضاء فلما صار الرد يحتاج الى الرؤية والشرط فيه قبل القبض وبعده واريد بخيار العيب فسخ او كان بالقضاء او بالرضاء وان الرضاء بعد القبض يكون فسخا بالقضاء

اي وان لم يرهن

اي ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رد عليه بعيب فان قبله بقضاء القاضي فله ان يرده على بايعه وان قبله بغير قضاء القاضي فليس له ان يرده على البائع

اي لم يجبر المشتري على نقد الثمن ولكن تقوم المشتري البينة على ما ادعى او يحلف بايعه هذا اذا كان شهود المشتري حاضرا وان كان شهود المشتري غائبا فقال المشتري امهلني حتى يحضر شهودي ولم يلتفت القاضي اليه ولكن يحلف البايع ويأمر بنقد الثمن ان حلف بايعه شرح م

اي يقوم بينته

اي مشتري

اي مشتري

اي يقوم بينته

اي الثمن لان الانتظار ضرر

اي بالبايع ولا ضرر على المشتري في الدفع

جامع الصغير

اي يقوم شهادة

اي بايع

اي فقط

اي مع يمينه

والبخر والدفر والزنا وولده في الأمة والكفر وعدم الحيض والا

ستحاضة والثعال القديم والدين والشعر والماء في العين

فلو حدث آخر عند المشتري رجع بنقصانه أو رد بها

بإبقه ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع بالعيب

فان قبله البائع كذلك له ذلك وان باعه المشتري لم يرجع

بشيء فلو قطعه وخاطه أو صبغه أو لت السويق بسمن

فاطلع على عيب رجع بنقصانه كما لو باعه الرؤية العيب

أو مات العبد أو اعتقه فان اعتقه على مال أو قتله أو كان

طعاما فأكله

والحر والحرة وأم الولد والمكاتب والمدبر فلو هلكوا عند المشتري

عند بياعها

لم يضمن والسمك قبل الصيد والطير في الهواء والحمل والنتاج والثمار من البهائم

اى لم يضمن المشتري على بايعه اى الحمل جارية على ظهر الغنم ص

واللبن في الضرع واللؤلؤ في الصدف والصوف والجذع في

اى ولا يجوز اى ينبغي ايجاد اى هذان

التفق وذراع مما من ثوب ومذبذ القابض والمزابنة

اى ولا يجوز اى شبك اى ولا يجوز اى ولا يجوز بيع المزابنة وهو بيع التمر على النخل بخرصه تمرا

والملامسة والقاء الحجر وثوب من ثوبين والمراعي واحدا

اى ولا يجوز البيع اى ولا يجوز البيع اى او تلقي حصاة موجا يزدكلا

رتها والنحل ويباع دود القز وبيضه والآبق الا ان يبيعه

اى اذا رد اى يجوز اى كحي قورد اى ولا يجوز

ممن يزعم انه عنده ولبن امرأة وشعر الخنزير وينتفع به للخرز

اى ولا يجوز اى بوخوق ايجون

وشعر الانسان والانتفاع به وجلد الميتة قبل الدبغ وبعده

اى ولا يجوز

اشتري عبدين صفقة وقبض احدهما ووجد باحدهما عيبا
اي سوق واحد
اخذهما او ردهما ولو وجد ببعض الكيلي او الوزني عيبا
رد كله او اخذه استحق بعضه لم يخير فرد ما بقي ولو ثوبا
خير واللبس والركوب والمداواة رضا بالعيب لا الر
اي د١٩٨
كوب للتسمي او للرد او لشراي العلف ولو قطع المعوض
بسبب عند البايع رده واسترد الثمن ولو برئ بكل
اي اخذ الثمن
عيب صح وان لم يسم الكل ولا يرد بعيب
وصل
البيع الفاسد لم يجز بيع الميتة والدم والخنزير

والحمد لله

بيع بشرط أن يحذوه أو يشركه لا البيع إلى النيروز والمهرجان و

أي خب خبي — أي فيشاريه — أي يزكونه — أي كوز كونه

صوم النصاري وفطر اليهود إن لم يدر العاقد ذلك وإلى

قدوم الحاج والحصاد والدياسة والقطاف وكوكفل إلى

أي بجيم وقتة — أي خيرمان وقتة — أي اوزم وقتة

هذه الأوقات صح وإن اسقط الأجل فحل حلوله صح ومن

فإن تراضيا باسقاط الأجل قبل أن يأخذ الناس من الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج البيع ه

جمع بين حر وعبد وشاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما وإن

عبد صح

جمع بين ومدبر وبين عبده وغيره ومكاتب ووقف صح في القن

وعبده والمكاتب فصح قبض المشتري المبيع في البيع الفا

سد بأمر البائع وكل من عوضيه مال ملك المبيع بقيمته

أي المبيع في القن يعني في المسئلة الأولى رمز

أي في المسئلة الثالثة

أي في المسئلة الثاني

وإذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع والمشتري قيمته

بخمسة عشر ولم
من ثم شراه بعشرة
فيه ربح ..

لو اشترى اثنان شخصا على انه عبد
فاذا هما امة او على انها امة فاذا هو
عبد لم يجز البيع استحسانا خلافا
لزفر رحمه الله تعالى ولو اشترى
على انه كافر فاذا هو مسلم او انها
نصرانية فاذا هو ذكر صح البيع ويخير

يُبَاعُ وَيُنْتَفَعُ بِهِ كَعَظْمِ الْمَيْتَةِ وَعَصَبِهَا وَصُوفِهَا وَقَرْنِهَا وَوَبَرِهَا
اى سكين اى يوكل اى بوبنوز اى تيوتكر

وَعَلَى سَقَطٍ وَأَمَةٍ تَبَيَّنَ أَنَّهُ عَبْدٌ وَشِرَاءِ مَا بَاعَ بِالْأَقَلِّ قَبْلَ النَّقْدِ
اى ولا يجوز البيع اى ولا يجوز

النَّقْدِ وَصَحَّ فِيمَا ضَمَّ إِلَيْهِ وَزِيدَتْ عَلَى أَنْ يَزِنَهُ بِظَرْفِهِ وَيَطْرَحَ عَنْهُ
اى ولا يجوز اى زنبيلا

مَكَانَ كُلِّ ظَرْفٍ خَمْسِينَ رِطْلًا وَصَحَّ لَوْ شَرَطَ أَنْ يَطْرَحَ عَنْهُ
اى البيع اى كذا لان اى الجاز بيتدان

بِوَزْنِ الظَّرْفِ وَإِنِ اخْتَلَفَا فِي الزِّقِّ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي وَلَوْ آجَرَ
اى مع يمينه اى تلفه

ذِمِّيًّا بِنَاءَ خَمْرٍ أَوْ بَيْعِهَا صَحَّ وَأَمَةً عَلَى أَنْ يُعْتِقَ الْمُشْتَرِي أَوْ
اى ولا يجوز البيع

يُدَبِّرَ أَوْ يُكَاتِبَ أَوْ يُسَوِّلَ أَوْ لَا يَحْمِلَهَا أَوْ يَسْتَخْدِمَ الْبَائِعُ ه
اى ومن باع جارية الا البائع حملها فسد البيع ه

شَهْرًا أَوْ دَارًا عَلَى أَنْ يَسْكُنَ أَوْ يُقَرِّمِدَ وَيَخِيطَهُ قَمِيصًا وَصَحَّ
اى او قباء فسد البيع الا ويجوز

بَيْعٌ فَعَلَا

حتى لو اشترى اثنان امة بخمسمائة وقبضها ثم باعها
من احدهما من البائع قبل نقد الثمن بخمسمائة
ثم اراد البائع الثاني ان يشتريها من الذي باعها منه
عند فليس له ذلك الا بعد ان يجعل بعض الذين عقد بها
عند فيكون مشتريا لها من الاخر ثم يشتريها
منه وهذا فاسد وهو معنى قولهم لا يتم البيع
في صاحبتها هدر

اى الى الرأس شهر ويصير المشتري قابضا لها ولا يسقط الثمن
الا بقطعه البائع صح

بمثل الثمن الاول وشرط الاكثر والاقل بلا تعيين وجنس

اخر لغو ولزم الثمن الاول وهلاك الثمن لا يمنع الاقالة

ای البطل

وهلاك المبيع يمنع وهلاك بعضه بقدره بالحصص التي

ای فان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقيه

ای الاقالة

يعني بثمن الاول بلا زيادة ولا نقصان در منتقى

ليتأتى بيع بثمن سابق والمحة به وبزيادة وشرطهما ای شرط التولية والمرابحة

ای بالثمن الاول

ای بالثمن الاول مع زيادة الربح

كون الثمن الاول مثليا ولا يضم الى راس المال اجر القصار

ای كالكيلي والموزون لانه لو لم يكن كذلك لا يتصور وجودهما لان المبيع هلك

ای الى الثمن الاول

والصبغ والطراز والفتل وحمل الطعام وسوق الغنم و

ای واجرة النقاش

يقول قام علي بكذا ولا يضم اجر الراعي والتعليم وكراء

ای ولا يقول اشتريته بكذا

بيت يحفظ فان خان في مرابحة اخذ بكل ثمنه اورده وحط

كذلك ای كون الثمن الاول مثليا

الباب الثامن الثمن الاول مثليا

وفي التولية بيع امير المؤمنين عمر رضي الله عنه
المرابحة بيع امير المؤمنين ابي بكر رضي الله عنه
الوضيعة بيع امير المؤمنين علي رضي الله عنه

ولكل منهما فسخه الا ان يبيع المشتري او يهب او يحرر او

يبلي وله ان يمنع المبيع عن البايع حتى يأخذ الثمن منه وطا

ب للبايع ما ربح لا للمشتري ولو ادعى على اخذ دراهم فقضاه

آياه ثم تفاسدا فانه لا شيء عليه طاب له ربحه وكره التحش

والسوم على سوم وتلقي الجلب وبيع الحاضر للبادي والبيع

عند اذان الجمعة لا بيع من يزيد ولا يفرق بين صغير وذي

رحم محرم منه بخلاف الكبيرين والزوجين

الاقالة هي فسخ في حق العاقدين بيع في حق ثالث وتصح

وكذا التولية ومن ولي رجلا شيئا بما قام عليه ولم يعلم المشتري

ثم قام عليه فسد ولو علم في المجلس خير فصح

بيع العقار قبل قبضه لا بيع المنقول ولو اشترى مكيلا كيلا

حرم بيعه وأكله حتى يكيله ومثله الموزون والمعدود لا

المذروع وصح التصرف في الثمن قبل قبضه والزيادة فيه

والحط منه والزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكليهما

جيل كل دين غير القرض بمثله الربوا هو فضل

مال بلا عوض في معاوضة مال بمال وعلته القدر والجنس

ارجا اشترى شيئا بكيل او وزن او بعد فباعه قبل ان يكيله او يزنه او بعد فباعه وقبضه فالبيع فاسد فيهما بكيل او وزن ولو اشترى شيئا مذارعة فباعه قبل الذرع جاز وقبل القبض لا وقبل الذرع لان الذرع صفة ارى ان ذرع فزاد او نقص لم يرجع بشيء فلم يكن ذلك جهالة ه

ارى الثمن

ارى يعني يستحق

ارى الاصل فيه قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر سواء بسواء يدا بيد فمن زاد او استزاد فقد ارى الذهب بالذهب والفضة بالفضة والحنطة بالحنطة مثلا بمثل كيلا بكيل يدا بيد والشعير بالشعير مثلا بمثل وزنا بوزن يدا بيد والتمر بالتمر مثلا بمثل عدا بعد يدا بيد ه

ارى ومن باع بثمن حال ثم اجله صاحبه اجلا معلوما صار مؤجلا وكل دين حال اذا اجله صاحبه صار مؤجلا الا القرض فان تاجيله لا يصح ه

اى تاجيل القرض لانه بيع الدراهم بالدراهم نسيئة ه

ارى ان ذرع المبيع فزاد او نقص لم يرجع بشيء فلم يكن ذلك من جهالة ه

ارى والماء بالقدح كالكيل والموزون

ارى وقبل الذرع لان الذرع صفة فيه زيادة ونقصان فقد ظهر فيه زيادة او نقصان فتفاسخا لان استحقاق المبيع يوجب الخيار للمشتري عند الاصل والزيادة في المبيع بمقابلة كل الثمن لا بمقابلة كل درهم درهم و

في التولية ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه فان

باعه بربح طرح عنه كل ربح قبله وان احاط بثمنه لم يربح

ولو اشترى ماذون مديون ثوبا بعشرة وباع من سيده

بخمسة عشر ثم بيعه مرابحة على عشرة وكذا كل العقود ولو

كان مضاربا باع مرابحة رب المال باثنى عشر ونصفا

ويربح بالبيان بالتعيب ووطئ الثيب وبيان بالتعيب

ووطئ البكر ولو اشترى بالف مائة وباع بربح ما يبنه

ولم يبين خير المشترى فان اتلف فعليه لزم بالف ومائة

كتاب التولية

ا ومن ذبحه لحم البقر والابل والغنم واما البقر والجواميس فجنس وكذا البعران مع البخت هـ

والنحوم المختلفة بعضها ببعض متفاضلا وبين البقر والغنم

وخل الدقيل بخل العنب وشحم البطن بالالية او باللحم

ا فوبروق لا يجوز بيع خل التمر بخل العنب

والخبز بالبر والدقيق متفاضلا لا بيع البر بالدقيق او السويق

ا ولا يجوز

والزيتون بالزيت والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت ..

والشيرج اكثر مما في الزيتون والسمسم ويستوفض الخبز وزنا

ا والتقراض الخبز لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف يجوز وزنا ولا يجوز عددا وعند محمد يجوز وزنا وعددا وعليه الفتوى ..

لا عددا ولا ربوا بين السيد وعبده وبين المسلم والحربي في دار الحرب

باب الحقوق العلو لا يدخل في بيع بيت بكل

حقوقه وبيع منزل الا بكل حق هو له او هو لمرافقه او بكل

هو منزل غير منزله الذي هو فيه ودخل الدار وقوف البيت وداره بيتان او ثلثة وعرف ..

فحرم الفضل والنساء بهما والنساء فقط بأحدهما وحلا بعدم

الا واذا وجد احدهما وعدم الاخر حل التفاضل وحرم النساء لـ

الا فتلتفق

ر ك لخنطة بخنطة

ر ح بوجود احدهما بالنساء فقط لخنطة والشعير

اى فاذا عدم الوصفان لجنس والعلة المضموم اليه حل التفاضل والنساء هـ

ر ك لخنطة بالدراهم ر نح ص

هما وصح بيع الكيل كالبر والشعير والتمر والملح والموزون

كالنقدين وما ينسب الى الرطل بجنسه متساويا لا متفاضلا

وجيده كردية ويعتبر التعيين لا التقابض في غير الصرف وصح

ويجب على الكفور من الخنطة والشعير والتمرة ك

بيع الحنطة بالحنطتين والتفاحة بالتفاحتين والبيض

الا بر او بجي

بالبيضتين والجوز بالجوزين والتمر بالتمرتين والفلس بالفلسين

الا فور فورة

بالفلسين باعيانهما واللحم بالحيوان والكل باسمائهما لقطن

اى وقال محمد لا يجوز بيع اللحم بالحيوان لانه لا يكون اللحم اكثر منه في الحيوان هـ

والرطب بالرطب ايا وبالتمر متماثلا والعنب بالزبيب

الا فور اوزم

الا باش اوزم

والتحوم

لقوله عليه السلام التمر بالتمر مثلا بمثل

والعبد على البايع بخلاف الرهن ومن ادعى حقا في دار فصو
الى رجع العبد
لح على مائة فاستحق بعضها لم يرجع بشيء ولو ادعى كلها
رجع بقسطه ومن باع ملك غيره ولما لكه ان يفسخه ويجيزه
الى نصيبه
ان بقي العاقدان والمعقود عليه وله وبه لو كان عرضا و
الى قومت
صح عتق مشتر من غاصب باجازة بيعه لا بيعه ولو قطعت
الى لو غصب عبدا فباعه فاعتق المشتري
ثم اجاز المولى البيع جاز البيع والعتق
يده عند المشتري فاجيز فارشه لمشتريه وتصدق بما ادعى
نصف الثمن وكو باع عبد غيره بغير امره فبرهن المشتري
الى اقام البينة
على اقرار البايع او رد العبد الله لم يرد من البيع واراد رد
الى للمشتري

قليل وكثير هو فيه اومد ودخل بشرب دار كالكنيف لا الظلة

الا بكل حق ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب الا بحق

كل حق بخلاف الاجارة يهب الا بحق البينة

حجة متعدية لا لاقرار والتناقض منع دعوى الملك الا لحرية

والطلاق والنسب مبيعة ولدت فاستحقت ببينة بيعها

ولدها وان اقر بها لرجل لا وان قال عبد لمشتر اشترني فانا عبد

فاشتري فاذا هو حر وان كان البايع حاضرا او غاب غيبة

معروفة فلا شيء على العبد والا رجع المشتري على العبد

والعبد على البايع

وبجوهر والخرز والمنقطع والسمك الطري وصح وزنا لوملحا

اي بوجوهره

واللحم وبمكيال او ذراع لمعين قدره وبرؤية او تميخلة

ولا يصح السلم بمكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه ولا في طعام قرية بعينها او نخلة بعينها فلو قدروا ولا يجوز السلم الخبز في الحنطة والدقيق عند ابي حنيفة وعندهما يجوز وعليه الفتوى

معينة وشرط بيان الجنس والنوع والصفة والقدر والاجل واقله شهر وقدر راس المال في المكيل والموزون والمعدود بمكان الايفاء فيما له حمل من الاشياء وما لا حمل له بموقع

حيث شاء وقبض راس المال قبل الافتراق فان اسلم مائتي درهم في كر بر مائة دينا عليه ومائة نقدا فالسلم في الدين باطل ولا يصح التصرف في راس المال والمسلم فيه قبل القبض

اي قبل الافتراق العاقدين

اي بعض راس المال

اي بعض المسلم فيه

اي ثمن الاول

اي ثمن المقبوض

المبيع لم يقبل فان اقر البايع بذلك عند القاضي بطلا البيع

ان طلب المشتري ذلك ومن باع دارا وغيره وادخلها المشتري

في بنائه لم يضمن البايع بهلاك السلم ما امكن

ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه وما لا فلا فيصح

في المكيل والموزون الثمن والعددي المتقارب كالجوز

والبيض والفلس واللبن والاجز ان سمي ملبن معلوم

والذراع كالثوب ان يبين الذراع والصفة لا في الحيوان والا

طرفيه والجلود عددا والحطب حزما والرطبة جرزا

والجوهر

سيتضاع في نحو خف وطيث وقمر وله الخيار اذا راقه والصا
ای ناقص ای ابرق ای رب السلم ای مسلم فيه

ع بيعه قبل ان يراه وموجله بسلم المقر فات صح بيع الكلب
ای لو ضرب الاجل فيما فيه التعامل
صار سلما عند ابی حنيفة

والفهد والسباع والطيور والآدمي كالمسلم في بيع غير الحر

والخنزير ولو قال بع عبدك من زيد بالف علي اني ضامن لك

مائة سوى الالف فباع صح بالف وبطل الضمان وان زاد من

الثمن فالالف على زيد والمائة علي الضامن ووطئ زوج المشتراة
الا ولو قال بع عبدك من زيد بالف علي اني
ضامن لك مائة من الثمن سوى الالف فباع
فالالف على زيد والمائة على الضامن هـ

قبض لا عتقه ومن اشترى عبدا فغاب فبرهن البايع علي
ای حتى لو اشتراها ولم يقبضها حتى تزوجها
فوطيها زوجها فالنكاح جايز والوطي
قبض وان لم يطاها فليس بقبض هـ
ای المشتري ای اقام البينة
ای ومن اشترى عبدا او غاب المشتري
قبل ان يقبض العبد وينقد الثمن
فبرهن البايع عند القاضي ان هذا
العبد كان له باعه من فلان وغاب
قبل ان ينقد الثمن وطلب من القاضي
ان يبيعه بدينه فان غاب غيبة
ابن هو باع القاضي العبد وذين
البايع واعطى الثمن اي اقام البايع
بينة على ما ادعى هـ

تبعه وعيبته موقوفة لم يبع لدين البايع والابيع لدينه

بشركة أو تولية فإن تقايلا السلم لم يشترِ من المسلم إليه
وعشرة أقوال والثلثة بيع عيون
برأس المال شيئاً ولو اشترى المسلم إليه كرّاً وأمر رب السلم
بقبضه قضاء لم يصح وصح لو قرضاً وأمره بقبضه له ثم
لنفسه ففعل ولو أمره رب السلم أن يكيله في ظرفه ففعل
وهو غائب لم يكن قضاء بخلاف البيع ولو أسلم أمة في كرّ
وقبض الأمة فتقايلا فماتت أو ماتت قبل الإقالة بقي وصح
وعليه قيمتها وعكسه شراؤها بالكف والقول لمدعي الزيادة
ولا تأجيل لا ينافي الوصف والأجل وصح السلم والأداء
ستصناع في نحو

القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتق

والرهن والايصاء والصيتة والشركة والمضاربة والقضاء

والامانة والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكفاية

واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد

والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب او بخيار الشرط

وعزل القاضي كتاب الصرف هو

بيع بعض الاثمان ببعض فلو تجانسا شرط التماثل والتقابض

بض وان اختلفا جودة وصياغة والا شرط التفابض

والجمعة

صورة بشرط الفاسد رجعتك
ان انقضت عدتك فانت طالق فانها تفسد
صورة التعليق ان في العدة اجاعا
ان تزوج فلانة فانت طالق لان له
والصلح

صورة بشرط الفاسد ادعى
رجل الدفع عن
عبد بشرط ان يعتق
المدعى عليه فاسد
صورة التعليق ما لك عليّ مائة
اذا جاء رأس الشهر فاسد
والوقف

صورة بشرط الفاسد جعلتك
ان رضي وقفا بشرط لا اخرج منها
ملكك فاسد صورة التعليق جعلتك
ان رضي وقفا اذا جاء المطر

ولو غاب احد المشتريين للحاضر دفع كل الثمن وقبضه
الى عبده

وحبسه حتى ينقد شريكه ومن باع امة بالف مثقال ذهب

وفضة فهما نصفان وان قضى زيف عن جيد وتالف فهو
الى وجب نصف من الفضة
ونصف من الذهب

قضاء وان اقرخ طيرا او باض او تكنسى ظبي في ارض رجل
الى هكذا
الى الكبير
الى يعود له

فهو لمن اخذه ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به

لشرط البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال
الى صورة التعليق بالشرط بان قال ان قدم فلان فعبدت دارى هذا
كذا مثلا بكذا او ان رضي الى فعدم الصحة بناء على ان تعليق التمليك
لا يصح اتفاقا

والابراء عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة
الى صورة الفاسد
الى صورة شرط
الى صورة
الى صورة

والمعاملة والاقرار والتحكيم وما لا يبطل بالشرط الفاسد
الى صورة بشرط الفاسد حاكمتك
بيننا بشرط ان يكون الحق لي فاسد
صورة التعليق انت تحكم بيننا اذا
جاء الامير فاسد

القرض والهبة
الى صورة شرط الفاسد
لفلان علي كر حنطة
ان جاء المطر فاسد
صورة التعليق لفلان
علي الف درهم ان شاء الله فاسد

صورة شرط الفاسد دفعت
هذا النخل منك قراضا بشرط
ان يكون ربح النخل لي
والثمر مشترك فالشرط فاسد
صورة التعليق ان دخلت هذا
النخل فقد قارضتك
والرهن

صورة شرط الفاسد وشرطا
ان يكون الرهن مبيعا
صورة التعليق بان قال ان
جاء رأس الشهر فقد
رهنتك

وعزل الوكيل
صورة التعليق
عزلتك الوكيل
وتعليق عزل الوكيل
صورة التعليق ان
عزلتك الوكيل
اذا عطس

او الجذع بالبيع كالجذع

والا بطلا ولو باع اناء فضة وقبض بعض ثمنه وافترقا صح فيما

قبض والاناء مشترك وان استحق بعض الاناء اخذ المشتري

ما بقي بقسطه او رد ولو باع قطعة نقرة فاستحق بعضها

اخذ ما بقي بقسطه بالاخيار وصح في بيع درهمين ودينار بدرر

لان الشركة ليست بعيب فيها اي جاز البيع وجعل كل جنس بخلافه فيه يعني جعل الدرهمين بدينارين والدينار بدرهم

هم ودينارين وكر بر وشعير بضعفهما واحد عشر درهما

الاصح البيع او لو باع كر حنطة وكر شعير بثلثة اكر حنطة وكر شعير جاز البيع عندنا ويصرف الى غير الجنس احتيالا لجواز العقد ويجعل كانه باع كر حنطة بكر شعير

بعشرة دراهم ودينار ودرهم صحيح ودرهمين غلة بد وكانه باع دينارا بدرهم ودرهما بدينارين وقال الشافعي لا يجوز ه

درهمين صحيحين ودرهم غلة ودينار بعشرة عليه

او من كان له على آخر عشرة دراهم فباعه الذر عليه العشرة دينار بعشرة دراهم ودفع الدينار وتفاصا العشرة بعشرة فهو جائز عندنا وعند زفر لا يجوز استبدالا بدله الصرف ونحن نقول فسخ للصرف الاول وبيع لتلك الدراهم بالدينار حقا لرده

او بعشرة مطلقة ودفع الدينار وتقاصا العشرة بالعشرة

اي غير الدين اي العوض

فلو باع الذهب بالفضة مجازفة صح ان تقابضا المجلس

ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا

بدراهم واشتري بها ثوبا فسد البيع الثوب ولو باع امة مع

طوق قيمة كل الف بالفين ونقد من الثمن الفا فهو من

الطوق وان اشتراها بالفين الف نقد والف نسيئة فالنقد

من الطوق وان باع سيفا حليته خمسون بمائة ونقد

خمسين فهو حصتها وان لم يبين او قال من ثمنهما

ولو افترقا بلا قبض صح في السيور وبطلا ان تخلص بلا ضرر

والا بطلا

اشترى بها وبفلوس نافقة شيئا وكسدت بطل البيع وصح البيع

اى بغالب الغش — اى قبل القبض

بالفلوس النافقة وان لم يعين وبالكاسدة لا حتى يعينها

اى لانه سلعة لابد من تعيينه

ولو كسدت افلس القرض يجب رد مثلها ولو اشترى شيئا

اى لو اشترى بنصف درهم فلوس او بدانق فلوس او بقيراط فلوس او بدرهم فلوس او بدرهمين فلوس صح وعليه ما يباع بنصف درهم

بنصف درهم فلوس صح ولو اعطى صيرفيا درهما وقال

اى نصف درهم بحصة الكسر نصف درهم الكسر مقابلة سنده ونحوه نصف درهم بحصة زيادة نصف درهم فلوس مقابلة سنده

اعطني بنصف درهم فلوسا ونصفا الاحبة صح كتاب

الكفالة هي ضم ذمة الى ذمة مطالبة ونفس وان

اى ولا يصح الكفالة الا من مالك التبرع حتى لا يصح كفالة الصبي والعبد والمجنون والمريض فيما زاد على الثلث

ومر اى حتى لو اخذ من رجل كفيلا بنفسه ثم اخذ منه كفيلا اخر فهما كفيلان

تعذرت تكفلت بنفسه وبما غرم عن البدن وبجزء شايع

اى كالخمس والعشر — اى ان كان الثمن اوثلثا جاز — اى او برقبته او برأسه او بروحه وجسده او برأسه او بيديه او وجهه لان هذه الالفاظ عبر عن البدن

وبقيمته وبعكسي والي وان زعيم به وقبل به لا بانا ضامن

اى الكفيل — الحدبون

وغالب الذهب والفضة فضة وهب حتى لا يصح بيع الحلي

بفضة بها ولا بيع بعضها الا متساويا وزنا ولا يصح الا

استقراض بها الا وزنا وغالب الغش ليس في حكم الذ

اى لا يصح الاستقراض بغالب الفضة الا وزنا

اى وحكمه كحكم العروض

راهم والدنانير فيصح بيعها بجنسها متفاضلا والتبا

اى ويصرف الفضة الى خلاف جنسها لان الغش معتبر وكذا يشرط التقابض في المجلس

يع والاستقراض بما يروج وزنا او عددا او بهما

اى بالوزن والعدد

اى يوزن في بيت التاجر

ولا تتعين بالتعيين لكونها اثمانا وتتعين بالتعيين

اى الا بيد لا يروج

ان كانت لا تروج والمتساوي كغالب الفضة في التبا

اى الغش والفضة

يع والاستقراض وفي الصرف كغالب الغش وكل

اشترى به

وكيل الكفيل ورسوله فان قال ان لم اوافه به غدا فهو

ضامن بما عليه فلم يوافه به او مات المطلوب ضمن المال

ومن ادعى على اخر مائة دينار فقال رجل ان لم يوافه به غدا فعليه المائة ولا يجبر

على الكفالة بالنفس في حد وقود ولا يحبس فيهما حتى

شهد شاهدان مستوران او عدل وبالمال ولو مجهولا

اذا كان دينا صحيحا بكفلت عنه بالف وبما كفلت عليه وبما

يدركك في هذا البيع وما بايعت فلانا فعلي وما ذاب

بمعرفته فان شرط تسليمه في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه

فان احضره فيه والا حبسه لحاكم فان غاب امهله مدة ذهابه

وايابه فان مضت ولم يحضره حبسه وان غاب ولم يعلم مكانه

انه لا يطالب به كفيل فان سلمه بحيث يقدر المكفول

له ان يخاصمه كمصر بري ولو شرط تسليمه في مجلس

القاضي بسلمه ثم وبطل عموت المطلوب والكفيل

لا الطالب وبري بدفعه اليه وان يقل اذا دفعته اليك

فانا بري وبتسليم المطلوب نفسه من كفالته وبتسليم

وكيل الكفيل

فبرهن على الف لزمه والاصدق الكفيل فيما اقر بخلافه ولا

ای رب المال

ينفذ قول المطلوب على الكفيل فان كفل بامره رجع بادى

ای مکفوعنه ای الکفیل

عليه وان كفل بغير امره لم يرجع ولا يطالب الاصيل بالمال

ای علی المکفوعنه ای کفیل

قبلان يؤدي عنه فان لو دي لزمه وبري بادائه الاصيل

ای الکفیل

ولو ابرئ الاصيل واخذ عنه برئ الكفيل وتاخذ عنه

ولا ينعكس ولو صالح احدهما رب المال عن الف على

ای واما الکفیل واما الاصیل

نصف برئا وان قال الطالب للكفيل برئت من المال

الا برئ الکفیل والاصل

الى رجع على المطلوب وفي برئت او ابرأتك لا وبطل

ای برئ الکفیل

ای هذا اذا کان المودی من جنس المضمون واما اذا کان المودی من غیر جنس المضمون رجع بما ضمن لا بما ادی خواهرزاده ه

ای ان لم یقیم البینة فالقول للکفیل مع یمینه فلو اقام ما افاده ه

ای صورة المسئلة قال رب الدین للکفیل برئت الی فهذا اقرار بقبض المال من الکفیل فیرجع الکفیل علی المکفول عنه ولو قال ابرأتک لم یرجع الکفیل علی الاصیل بشئ لان البراة التی برایتهامن الطالب یکون من السقاط

ای برئ الکفیل علی المطلوب

فهما قراران الطالب بقبض المال من الکفیل حتی یرجع الکفیل علی الاصیل اذا کفل بامره ه

ای الکفیل

كل عليه فعلي وما غصبك فلان فعلي وطالب الكفيل
اى المديون
اى والكفيل ان شاء طالب الكفيل وان شاء طالب الاصيل ح
اذا صح
او المديون الا بشرط البراءة فحينئذٍ يكون حوالة كما ان
اى فان شرط عدم مطالبة الاصيل ح
الحوالة بشرط ان لا يبرأ بها المحيل كفالة ولو طالب
اى يكون كفالة
صح ان يطالب المحال
احدهما له ان يطالب الآخر ويصح تعليق الكفالة بشرطٍ
اى الكفيل والاصيل
ملائم كشرطٍ وجوب الحق كان استحق المبيع او لا فعلي
اى فعلي
اى موافق
ن الاستيفاء كان قدم زيد وهو مكفول عنه او بتعذر
مديون
او بشرط امكان الاستيفاء
فعلٍ مالي
كان غاب زيد عن المصر ولا يصح بنحو ان هبت الريح
اى فعلي
اى مكفول عنه
ويصح الكفالة ويجب المال حالاً فان كفل بماله عليه
اى المديون
اى وجاء المطر وان جعل اجلاً ح
فبرهن على الف

لا يسترد منه وما رجع الكفيل له وتذب ردة على المطلوب لو شيئا

يتعين ولو امر كفيله ان يتعين عليه حريرا ففعل فالمشتري

للكفيل والربح عليه ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه

او بما قضي له عليه فغاب المطلوب فبرهن المدعي على الكفيل

ان له على المطلوب الغائب يقبل ولو برهن ان له على زيد

كذا وان هذا كفيل عنه بامره قضي به عليهما ولو بلا امر

قضي على الكفيل فقط وكفالته بالدرك تسليم شهادته وختمه

لا ومن ضمن عن اخر خراجه او رهن به او ضمن توابعه

تعليق البراءة من الكفالة بالشرط والكفالة بحد او قود

ومبيع ومرهون وامانة وصح لو ثمنا ومغصوبا ومقبوضا على

على يوم الشتي ومبيعا فاسدا او حمل دابة مستاجرة و

خدمة عبد استوجر للخدمة وبلا قبول الطالب في

مجلس العقد الا يكفل وارث الريض عنه وعن ميت

مفلس وبالثمن للموكل ورب المال وللشريك اذا بيع

مفقة وبالعهدة وبالخلاص ومال الكتابة فضلها

ولو اعطى المطلوب الكفيل قبل ان يعطي الكفيل الطالب

لا يسترد منه ويراجع

بكل ولو افترق المفاوضان اخذ الغريم ايا شاء بكل الدين ولا يرد
ای صاحب الدين
ای ولا يرجع احد المفاوضين على الاخر بما ادى حتى يزيد على النصف هي
جع حتى يؤدي اكثر من النصف وان كاتب عبدين كتابة واحدة

وكفل كل عن صاحبه فما ادى احدهما رجع بنصفه ولو حرر

احدهما اخذ ايا شاء بحصته من لم يعتقه فان اخذ المعتق رجع
ای المولی
على صاحبه فان اخذ الآخر لا ومن ضمن عن عبد مالا يؤخذ
ای لا يرجع على المعتق
بعد صح
به عتيقه فهو حال وان لم يسمه ولو ادى على رقبة العبد
وصل
وكفل به رجل فمات العبد فبرهن المدعي انه له ضمن قيمته
ای ضمن الكفيل قيمة العبد
ولو ادعى على عبد مالا وكفل بنفسه رجل فمات العبد برئ

بيان اقر باستهلاك مال او كذب مولاه او قرضه انسان او باعه وهو محجور وله يسم حالا او غير حالا يؤخذ الكفيل حالا اهـ

وقيمته صح ومن قال لآخر ضمنت لك عن فلان مائة الى شهر

وقال هي حالة فالقول للضامن ومن اشترى امة وكفل له

رجل بالدرك فاستحقت لم يأخذ المشتري الكفيل حتى يقضي له

بالثمن على البايع كفالة الرجلين والعبدين

دين عليهما وكل كفل صاحبه فاداه احدهما لم يرجع على

شريكه فان زاد على النصف رجع بالزيادة وان كفلا عن

رجل وكفل كل عن صاحبه فاداه رجع بنصفه على شريكه

او بالكل على الاصيل وان ابرأ الطالب احدهما اخذ الآخر

بكله ولو افترقا

الدين فان قال المحيل للمحتال احتل لتقبضه لي فقال المحتال احلتني
الرب الماله الى صاحب الدين

بدين لي عليك فالقول للمحيل ولو احال بماله عند زيد وديعة
الاصح عينه

صحت وان هلكت برئ محتال عليه وكره السفاتج كتب
للحوالة بعد القبض الى برئ المحيل عن

القضاء اهليه اهل الشهادة والفاسق اهل للقضاء كما هو
الى اهل القضاء

اهل للشهادة الا انه لا ينبغي ان يقلد ولو كان القاضي عدلا
اى لقوله عليه السلام عدل ساعة خير من عبادة سبعين سنة صدق
فاسق فاعم من قلد القضاء عفى

ففسق باخذ الرشوة لا ينعزل ويستحق العزل واذا اخذ
ان يقلد كما في شهادة فانه لا ينبغي ان يقبل القاضي شهادته ولو قبل جاز عندنا

القاضاء بالرشوة لا يصير قاضيا والفاسق يصلح مفتيا
الا فتوى لا ينفذ قضاءه

وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي فقيها غليظا جبارا
الجافي القاسي القلب
الا لا من امور الدين
ومر الفاسق لا يقبل فيه اخ

الكفيل ولو كفل عبد عن سيده بأمر فعتق فاداه او كفل

سيده عنه واداه بعد عتقه لم يرجع واحد على الآخر

كتاب الحوالة

هي نقل الدين من ذمة الى ذمة

وبصح في الدين لا في العين برضاء المحتال والمحتال عليه

وبرئ المحيل بالقبول من الدين فلم يرجع المحتال على

المحيل الا بالتوى وهو ان يجحد الحوالة ويحلف ولا بينة

له عليه او يموت مفلسا فان طلب المحتال عليه المحيل

بما احال فقال المحيل احلت بدين لي عليك ضمن المحيل مثل

الدين فان

الزمه والاناد ي عليه وعمل في الودايع وغلات الوقف بينة

او اقراد ولم يعمل بقول المعزول الا ان يقر ذو اليد انه سلمه

سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويقضي في المسجد او داره ويرد

هدية الامن قريبه او ممن جرت عادته بذلك ودعوة خا

صة وشهد الجنازة ويعود المريض وليسوي بينهما جلوسا

واقبالا وليتق عن مساءة احدهما واشاريه وتلقينه

تحيته وضيافته والمزاح وتلقين الشاهد فصلها

واذا ثبت الحق للمدعي امره بدفع ما عليه فان ابى حبسه

عنيك وينبغي ان يكون موثقا به في عفافه وعقله وصلاحه
وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه والاجتهاد شرط الاولوية والمفتي ينبغي ان يكون هكذا وليس
كره التقلد لمن خاف الحيف وان امنه لا ولا يسأله ويجوز
وتقلد القضاء من السلطان العادل والجائر ومن اهل
البغي فان تقلد بسأل ديوان قاضي قبله وهو الخرائط
التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها وينظر في احوال
المحبوسين فمن اقر بحق او قامت عليه بينة

الزهد والانادي

شهدوا على خصم بالشهادة وكتب بحكمه وهو المدعو

سجلا والا لم يحكم وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليه

بها وهو الكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة في الحقيقة وقراءة

عليهم وختم عندهم وسلم اليهم فان وصل الى المكتوب

اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بلا خصم وشهود فان هو

شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه الينا في مجلس

حكمه وقراءه علينا وختمه فتح القاضي وقراءه على الخصم

والزمه ما فيه ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله

واذا حكم الحاكم في موضع الخلاف
يرفع الخلاف نقله من قاضيخان

عنه ان ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسخم وجهه
ما سياسة بدليل التبليغ الى اربعين والتسخيم وذكر الامام السرخسي
عندهما الحبس والطبس والتعذير على قدر ما يراه القاضي عندهما وفي شرح الكنز
الحاكم ابو محمد انه ان رجع على سبيل التوبة والندامة لا يعزر اتفاقا
شتهر ان يبعث الشاهد الى سوقه ان كان سوقيا والا يبعث الى قومه عند اجتماعهم
او وجدناه شاهد زور فاحذروا وحذروا الناس عنه ربوا

في الثمن والقرض والمهر المعجل وما التزمه بالكفالة لا في عين

ان ادعى الفقر الا ان يثبت غريمه غناه فيحبسه بما رأى

ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال خلاه وليس يخل بينه

وبين غريمه وردد البينة على أفلاسه قبل حبسه و

بينة اليسار احق وابد حبس الموسر وعجز الر

حل لينفق زوجته لا في دين وليه الا ابي من الانفاق على

باب كتب القاضي الى القاضي وغيره

ويكتب القاضي الى القاضي في غير حد وقود فان شهد

او يكون ما يدّعي على الغائب سببًا لما يدّعي على الحاضر كمن

ادّعى عينًا في يد غيره انه اشتراه من فلانٍ الغائب وتقرض

القاضي مال اليتيم ويكتب الصك لا الوصي والاب

التحكيم حكما رجلًا ليحكم بينهما فحكم ببينة او اقرارٍ او نكولٍ

في غير حدٍ وقودٍ وديةٍ على العاقلة صح لو صلح المحكم قاضيًا

ولكلٍ من المحكمين ان يرجع قبل حكمه فان حكم لزمهما وامضي

القاضي حكمه ان وافق من هبه والا بطله ويبطل حكمه لابويه

وولده وزوجته حكم القاضي بخلاف حكمه عليهم مسائل

ان لو ادعى دارًا على رجل انه اشتراها من فلان الغائب واقام البينة على ذلك وحضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره لانه صار مقضيا عليه بالشراء حكما فصار كالمقضي عليه حقيقة شرح هدية
ان لا يقترض الوصي والاب فان اقترض الوصي او الاب ضمن
ان احترازا عن العبد والكافر والمحدود والصبي لعدم اهلية القضاء هدية
ان قبل حكم الحاكم عليهما
ان كما بطل حكم القاضي لابويه وزوجته

وموت المكتوب اليه الا اذا كتب بعد اسمه والى كل

الى بعد اسم القاضي المكتوب اليه

من يصل اليه من قضاة المسلمين لا بموت الخصم وتقضي

المراة في غير حد وقود ولا يستخلف قاض الا ان يفوض

الى اذن السلطان

اليه بخلاف المامور بالجمعة واذا دفع اليه حكم قاض

الى القاضي المكتوب اليه

امضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع

الى البينة للمدعي واليمين على من انكره

وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود والفسوخ

الى كالبيع والشرب والنكاح على الطلاق

ظاهرا وباطنا لا في الاملاك المرسلة ولا يقضي على غائب

الى القاضي

الا ان يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصي او

يكون

فرده ثم صدقه فلا شيء عليه ومن ادعى على آخر مالا فقال ما

كان لك علي شيء قط فبرهن المدعي على الف وهو برهن على القضاء

او الابراء قبل ولو زاد ولا اعلم فكر لا ومن ادعى على آخر انه

باع امته فقال لم ابعها منك قط فبرهن على الشراء فوجد عيبا

فبرهن البايع انه برئ اليه من كل عيب لم يقبل ويبطل

الصك بان شاء الله وان مات ذمي فقالت زوجته اسلمت

بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول لهم

وان قال المودع هذا ابن مودعي لا وارث له غيره

ان ما كان ليس لي عليك ان لا اعلم شيئا فلا شيء عليك

ان ما كان ليس لي عليك ان لا اعلم شيئا فلا شيء عليك

ان لا اعلم شيئا فلا شيء عليك

ان لا اعلم شيئا فلا شيء عليك

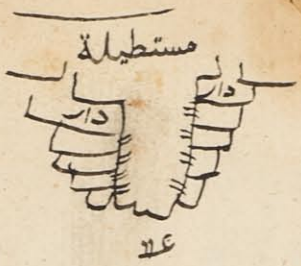

شيء لا يتيد ذو سفل فيه ولا يثقب كوة بلا رضا ذي العلو

رابعة مستطيلة تشعب عنها مثلها غير نافذة لا يفتح اهل

الاولى فيه بابا بخلاف المستديرة ادعى دارا في يد رجل انها

وهبها له في وقت فيسئل البينة فقال حدينها فاشتريتها وبر

من علم الشري قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة لا تقبل

وبعده تقبل ومن قال لآخر اشتريت مني هذه الامة فاذكر

للبايع ان يطأها ان ترك الخصومة ومن اقر بقبض عشرة

ثم ادعى انها زيوف صدق ومن قال لآخر لك علي الف

فرده ثم صدقه

ای السید اذا اخبر بجنایة عبده
فاعدا واعتقد لا یصیر مختارا
بعد ذلک اعتاقه اذا اخبر
عدلان او مستور ان اخذ منه
والشفیع اذا اخبر احد عدلین لهما
ومستور لیطالب شفعته والبکر اذا
سکتت بعد اخبر بنکاح الولی له

للسید بجنایة عبده وللشفیع والبکر والمسلم الذی لم یهاجر بها

ای اذا اخبر بالشرایع من دار الحرب
الی دار الاسلام

جر ولو باع القاضی او امینه عبدا للغرماء واخذ المال فضاع

ای نائبه

فاستحق العبد لم یضمن ورجع المشتری علی الغرماء وان

ای لم یضمن القاضی او امینه
ای عبد ضاجر جر

امر القاضی الوصی ببیعه لهم فاستحق او مات قبل القبض

عبد
ای قبل قبض المشتری

وضاع المال رجع المشتری علی الوصی وهو علی الغرماء

ای هلک فی ید الوصی
ای رجع الوصی علی الغرماء لانه عامل لهم

ولو قال قاض عدل حکمت علی هذا بالرجم او بالقطع

ای الرجل

او بالضرب فافعله وسعک فعله وان قال قاض عزل

ای یجوز لک

لرجل اخذت منک المال ودفعت الی زید قضیت به

دُفِعَ الْمَالُ إِلَيْهِ وَإِنْ قَالَ لِآخَرَ هَذَا ابْنِي أَيْضًا وَكَذَّبَ الْأَوَّلَ

قُضِيَ لِلْأَوَّلِ مِيرَاثٌ فَيُسْتَحْسَنُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ لَا يَكْفُلُ مِنْهُمْ وَلَا مِنْ وَا

رِثٍ وَلَوِ ادَّعَى دَارًا تَالِفَةً بِنَفْسِهِ وَلَا خَ غَائِبٍ وَتَرَهَنَ

عَلَيْهِ أَخَذَ نِصْفَ الْمُدَّعَى فَقَطْ وَمَنْ قَالَ مَالِي أَوْ مَا أَمْلِكُ فِي

الْمَسَاكِينِ صَدَقَةٌ فَهُوَ عَلَى مَالِ الزَّكَوٰةِ وَلَوْ أَوْصَى بِثُلُثِ

مَالِهِ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَمَنْ أَوْصَى إِلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْوَصِيَّةِ

فَهُوَ وَصِيٌّ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ وَمَنْ أَعْلَمَهُ بِالْوَكَالَةِ صَحَّ تَصَرُّ

فُهُ وَلَا يَثْبُتُ عَزْلُهُ إِلَّا بِعَدْلٍ أَوْ مَشْهُورَيْنِ كَالْأَخْبَارِ

لا سيد بجابة

قال المصنف لابد في قيد آخر وهو ان يجد
الدلالة على الدناءة اى عدم المروءة كالاكل

امرأة ولغيرها كرجلين او رجل وامرأتين ولكل لفظ الشهادة

والعدالة ويسأل عن الشهود سرا وعلانية في سائر الحقوق

وتقبل في تزكية السر قول الولد والوالد وكذا رحم محرم والعبد والاعمى والمحدود في القذف لانها اخبار خلافا لمحمد فلانها شهادة عنده بخلاف تزكية العلانية فانها شهادة بالاجماع

وتعديل الخصم لا يصح والواحد يكفي للتزكية والرسالة والترجمة وله ان يشهد بما سمع او رأى كالبيع والاقرار وحكم

والواحد يصلح ان يكون مزكيا او رسولا من القاضي اليه المزكى ومترجما عن الشاهد عند الاحناف زم؟ وابو يوسف والاثنان افضل وقال محمد لا يجوز الاثنان لان التزكية معناها الشهادة

الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه ولا يشهد

على شهادة غير ما لم يشهد عليه ولا يعمل شاهد وقاض

يعني الشاهد اذا رأى خطه لا يحل له ان يشهد الا ان يتذكر الشهادة وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه اقرار رجل بحق من الحقوق او الشهادة بذكره ولا يتذكر ولا يقضي حتى يذكره وكذا الراوي اذا لم يتذكر لا يحل له الرواية

ورأى بالخط ان لم يتذكر واولا يشهد بما لم يعاينه الا النسب

والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل

يسلم على المسلمين فكذلك شهادة الملزم عليه وقال مالك هو
شهادة للمدعي على احد لانا الذمي فاسق لا شهادة
سق ولنا ما روى ان النبي رجم يهوديين زنيا
بشهادة اربعة منهم

ما عبد فقال الرجل اخذته ظلما فالقول للقابض وكذا
لو قال قضيت بقطع يده في حق اذا كان المقطوع يده
والمأخوذ منه المال مقرا انه فعله وهو قاض كتاب
الشهادة هي اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن
تخمين وحسبان وتلزم بطلب المدعي وسترها في الحد
ودد احب ويقول في السرقة اخذ لا سرق وشرط الزنا
اربعة رجال ولبقية الحدود والقصاص رجلان وللولد
لادة والبكارة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه رجل

وتقبل من عدو على عدوه
اذا لم تكن العداوة لسبب الدين
بخلاف عدو الرجل من غير
وقيل انه يقبل

ويقبل الشهادة من اهل
الاهواء وهو جمع هوى
مصدر هوى يهوى من باب
علم

ويجب الشهادة اى اداؤها
وغ الكافي والهداية فرض
بطلب المدعى فانها حقه
فشرط طلبه كباقي سائر الحقوق
وقيل اذا خاف فوت الحق
يجب وان لم يطلب ثم اطلاق
ذكر الوجوب يدل على انه لو امتنع
عن اداءها بعد الطلب يأثم مطلقا
وذكر في الذخيرة انه انما يأثم بالامتناع
اذا كان من غير عذر ظاهر او كان
فيه تضييع حق المدعي او كان شاهدا
اسرع قبولا اهـ المطلع

واذا تعين الكاتب وفرغ عين عليه
الكتابة الا انه يجوز اخذ الاجرة
لم دون الشاهد وسنة كما في
اى كتمان الشهادة في الحدود
افضل من سنة الفاتحة وقد
وفي الدرة اشاعة الفاحشة
كلام لبيد وقال لهم
تشديد عنده لو سنة
للان خير لك وقال لهم من
سنة على لم سنة الله تعالى عليه
في الدنيا والاخرة
اهـ

فقد في نحو اسلم والولد لابويه وجده وعكسه واحد الزن
اى يقبل اى لا يقبل

وبين للآخر والسيد لعبده ومكاتبه والشريك لشريكه فيما
اى لا يقبل

هو من سيركتهما والمخنث والنائحة والمغنية والعدو ان
الفعول اى الغلام يتخنث عورته اى المرأة المغنية

عداوة صح

كانت دنيوية ومدمن الشرب على اللهو ومن يلعب
اى هذا في غير الحرب

بالطيور او يغني للناس او يرتكب ما يوجب الحد او يدخل
اى الرجل مغني اى اختيار ايده اى كالزنا وشرب الخمر

الحمام بلا اذار او يأكل الربوا او يقامر بالنرد والشطرنج

او بفوته الصلوة بسببها او يبول او يأكل على الطريق او

يظهر سبب التلف وتقبل لاخيه وعمه وابويه رضاعا
اى ولا تقبل

وفي الدرة المختار شرح تنوير الابصار ومنح الغفار
ويقبل شهادة الاخ لاخيه والعم لابن اخيه والابن لابيه
والاب لابنه والزوج لزوجته والزوجة لزوجها والولد لوالده
والوالد لولده والاجير الخاص لمستأجره والشريك لشريكه
والمفاوض لمفاوضه والمضارب لرب المال والمودع لمودعه
والمستعير لمعيره والمرتهن لراهنه والغاصب لمغصوبه
والمستأجر لمؤجره والمستودع لمودعه والوكيل لموكله
والوصي لموصيه والقيم لمن اقيم عليه والمتولي لوقفه
والناظر لوقفه والمشرف لوقفه والقاضي لمن ولاه
والخليفة لمن استخلفه والسلطان لرعيته والامير لرعيته
والمولى لعبده والمكاتب لمكاتبه والعبد لمولاه
والمرأة لزوجها والزوج لامرأته والعدو على عدوه
اذا لم تكن العداوة لسبب الدين بخلاف عدو الرجل من غير
اهـ

الوقف فله ان يشهد بها اذا اخبره بها من يثق به ومن

في يده شيء سوى الرقيق لكن ان يشهد انه له وان فسر الفا

ظي انه يشهد بالتسامع او معاينة اليد لا تقبل ومن

شهد انه حضر دفن فلان او صلى على جنازته فهو معا

ينة حتى لو فسر للقاضي قبل بالهبة من يقبل

شهادته ومن لا يقبل ولا يقبل شهادة الاعمى والمملوك

والصبي الا ان يحتمل في الرق والصغر واديا بعد الحرية

والبلوغ والمحدود في قذف وان تاب الا يحد الكافر

ان

وصلى

الرجل في يده شيء سوى العبد والامة وسعه ان يشهد انه له

اذا قال اشهد بموته بناء على انه شهد دفنه او صلى عليه سعه

اذا قال اشهد بالتسامع او بالمعاينة لا يسعه ان يشهد بالملك

في قذف تم الجزء

باب الاختلاف في الشهادة ان وافقت الدعوي قبلت والا لا ادعى دارا ارثا او شراء فشهدا بملك مطلق لغت وبعكسه لا ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى فان شهد احدهما بالف والآخر بالفين لم يقبلوان شهد الآخر بالف وخمسمائة والمدعى يدعي ذلك قبلت على الف ولو شهدا بالف وقال احدهما قضاه منها خمسمائة تقبل بالف ولم يسمع انه قضاه الآن يشهد معه آخر وينبغي ان لا يشهد حتى يقر المدعي بقبض ولو شهدا بقرض الف

وأم امرأته وبنتها وزوج بنته وامرأة ابنه وأبيه وأهل الأهواء

الا الخطابية والذمي على مثله والحربي على مثله لا على الذمي

ومن أقر بصغيرة إن اجتنب الكبائر والأقلف والخصي وو

او ارتكب اي فعل صغير

لد الزنا والمغني والعمال والمعتق للمعتق ولو شهدا ان اباهما

او صى اليه والوصي يدعي جاز وان انكر لا كما لو شهدا ان

اباهما وكله بقبض ديونه وادعى الوكيل او انكر ولا يسمع

القاضي الشهادة على جرح ومن شهد ولم يبرح حتى

فال او همت بعض شهادتي يقبل لو عدلا والله اعلم

او يد مودع وقت الموت ولو شهدا بيد حي لم تسمع شهادتهما الا بقيد

ولو اقر المدعى عليه بذلك او شهد شاهدان انه اقر انه كان

فيد المدعى دفع الى المدعى صح من اصل الباب

الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق للا ما يسقط بالشبهة واستحسنا والقياس

الشهادة على الشهادة لا تقبل فيما لا يسقط بالشبهة ان شهد

رجلان على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على

وقال الشافعي لا يجوز الا الاربعة على كل اصل اثنان على كل واحد

شهادة واحد والاشهاد ان يقول اشهد على شهادتي اني

او صفة الاشهاد ان يقول الاصل اشهدك

اشهد ان فلانا اقر عندي بكذا واداء الفرع ان يقول

اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته اني فلانا اقر

هو ان رجلان ادعيا دارا في يد رجل احدهما اقام البينة ان الدار كانت في يد رجل آخر فغاب وهو الذي يدعي على ذي اليد ان هذه الدار له لا تقبل

ان شهادة

ان انه كانت في يده

مدعى به

ان الحجاز

ان المدعى عليه

ان يوشع

زيادة الشهرة ليمكن ان لا يجوز لكن زيادة الشهرة فيما اذا الخبار اذا اتنا شخص لا يستحسن ان يقبل فيما زيادة ونقصان لكن يمكن ان الناس يتجاوزون عن اداء الاصل فيتعجز عن اداء الشهادة بعوتهما او سفره اولفيبته فلو لم تقبل شهادة الفروع لتعطلت حقوق الناس وكما يجوز في درجة تم وتم صيانة لحقوق قام عن الاتواء كافي

وشهد احدهما انه قضاه جازت الشهادة على القرض ولو شهدا

ان المدعى عليه

بانه قتل زيدا يوم النحر بمكة واخر انه قتله يوم النحر

ان عمرا

بمصر ردت فان قضى باحدهما اولا بطلت الاخرى ولو

شهدا على سرقة بقرة واختلفا في لونها قطع بخلاف الد

ابله

كورة والانوثة والغصب ومن شهد لرجل انه اشترى عبد

اى ولو اختلفا في اللون والغصب لانه يقبل اجماعا كما مر

فلان بالف وشهد اخر بالف وخمسمائة بطلت الشهادة

وكذا الكتابة والخلع فاما النكاح فيصح بالف متى البوت

صورة الحجة شهد شاهدان ان هذه الدار كانت

لم يقض لوارثه بلا حجة الا ان شهد ابملكه او بيده او يد مستعيره

اى لم يحكم

البيه عات وهذا

قضى له

اوبد مودعه

كتاب الرجوع عن الشهادة لا يصح الرجوع

عنها الا عند قاض فان رجعا قبل حكمه لم يقض وبعده لم
لان الخلق لا يثبت الا بالقضاء والقضاء بالشهادة وقد تناقضت اخبارهم
ينقض وضمنا ما اتلفا للمشهود عليه اذا قبض المدعي المال
دينا او عينا فان رجع احدهما ضمن النصف والعبرة لمن بقي لا
لمن رجع فان شهد ثلثة ورجع واحد لم يضمن وان رجع
اخري ضمنا النصف فان شهد رجل وامرأتان فرجعت
امراة ضمنت الربع فان رجعتا ضمنتا النصف وان شهد رجل
وعشر نسوة فرجعت ثمان لم يضمن فان رجعت اخري

عنده بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك ولا شهادة

للفرع بلا موت اصله او مرضه او سفره فان عد لهم الفروع

صح والا عدلوا وتبطل شهادة الفرع بانكار الاصل الشهادة

ولو شهدا على شهادة رجلين على فلانة بنت فلان الفلانية

بالف وقالا اخبرانا انهما يعرفانها فجاء بامراة وقالا لم نرد

هي هذه ام لا قبل للمدعى هات شاهدين انها فلانة وكلا

كتاب القاضي الى القاضي ولو قالا فيها التي سماها لم يجز

حتى ينسبها الى فخذها ولو اقر انه يشهد زورا يسقط ولا يعزر

كتاب الرجوع عن الشهادة

ولا يلتفت الى قول الفروع كذب الاصول وغلطوا وضمن المزكي

بالرجوع وشهود اليمين والزنا لا شهود الاحصان والشرط

كتاب الوكالة صح التوكيل وهو اقامة الغير

مقام نفسه في التصرف فيمن يملكه اذا كان الوكيل يعقل العقد

ولو صبيا او عبدا محجورا بكل ما يعقله بنفسه وبالخصومة

في الحقوق برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غايبا

مدة السفر او مخدرة وبايفائها واستيفائها

الا في حد وقود ان غاب الموكل والحقوق فيما يضيفه الوكيل

ضمين ربعه فان رجعوا فالغرم بالاسداس وان شهد رجلان

عليه او عليها بنكاح بقدر مهر مثلها ورجعا لم يضمنا و

ان زاد عليه ضمنا ها ولم يضمنا في البيع الا ما نقص من قيمة

البيع وفي الطلاق قبل الوطي ضمنا نصف المهر ولم يضمنا

لو بعد الوطي وفي العتق ضمنا القيمة وفي القصاص الدية

ولم يقتصا وان رجع شهود الفرع ضمنوا لا شهود الاصل

ولم يشهد الفروع على شهادتنا او اشهدنا هم

وغلطنا ولو رجع الاصول لا الفروع ضمن الفروع فقط

ولا يلتفت الى

الوكالة بالبيع والشراء من بشري ثوب هروي او

قريبه او بغبن صح بثمن او لا وبشري عبد او دار صح ان

بثمن او لا وبشراء ثوب او دابة لا وان سمى ثمنا و

بشراء طعام يقع على البر ودفيه وللوكيل الرد بالعيب ما دام

المبيع في يده فان سلمه الى الآمر لا يرده الا بامره وحبس المبيع

بثمنه دفعه من ماله فان هلك في يده قبل هلك من مال الموكل

ولم يسقط الثمن وان هلك بعد حبسه فهو كالمبيع ويعتبر

مفارقة الوكيل في الصرف والسلم دون الموكل ولو وكله

الى تفسيه كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار يتعلق بالوكيل
ان لم يكن مجحودا كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والر
جوع عند الاستحقاق والخصومة في العيب والملك يثبت
للموكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه وفيما يضيفه
الى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم عمد او عن
انكار مما يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله بالمهر وكيلها
بتسليمها وللمشتري منع الموكل عن الثمن وان دفع اليه
صح ولا يطالبه الوكيل ثانيا باب

الوكالة بالبيع
والش

عه ثم انكر الامر اخذه فلان الا ان يقول لم آمره به الا ان

بسلم المشتري اليه وان امره بشري عبدين عينين ولم

يسم ثمنا فاشتري له احدهما بالف صح بشرط ان بقيهما بالف وقيمتهما

سواء فاشتري احدهما بنصفه او اقل صح وبالاكثر لا الا

ان يشتري الباقي بما بقي قبل الخصومة وبشراهذا بدين له

عليه فاشتري صح ولو غير عين نفذ على الآمر وبشراه

بالف دفع اليه فاشتري فقال اشتريت بخمسمائة وقال

الآمر بالف فالقول للمأمور وان لم يدفع فللآمر

وان امره بشراء عبد بالف فاشتراه بخمسمائة وقال اشتريت بالف وقال الآمر بخمسمائة فالقول للآمر مع يمينه

وان امره ببيع عبده بالف فباعه بخمسمائة وقال بعت بالف وقال الآمر بخمسمائة فالقول للمأمور

وان امره ببيع عبده بالف فباعه بخمسمائة وقال بعت بالف وقال الآمر بخمسمائة فالقول للمأمور

وان امره بشراء عبد بالف فاشتراه بخمسمائة وقال اشتريت بالف وقال الآمر بخمسمائة فالقول للآمر مع يمينه

بشري عشرة أرطال لحم بدرهم فاشتري عشرين رطلا

بدرهم مما يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه

عشرة بنصف درهم ولو وكله بشراء شيء بعينه لا يشتريه

لنفسه فلو اشتراه لغير النقود او بخلاف ما سمى له من

الثمن وقع للوكيل وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل

الا ان ينوي للموكل او يشتريه بماله وان قال اشتريت

للآمر وقال الآمر لنفسك فالقول للآمر وان كان دفع

اليه الثمن فالقول للمأمور وان قال بعت هذا الغلام فبا

عه ثم انكر

وصح بيعه بما قال وكل وبالعرض والنسيئة وتقيد شراؤه
ای وکیل مطلق ای قماش الناس صح الوکیل

بمثل القيمة وزيادة يتغابن فيها وهو ما يدخل تحته تقويم
المقومين ولو وكله ببيع عبد وباع نصفه صح وفي الشراء
يتوقف ما لم يشتر الباقي ولو رد المشتري البيع على الوكيل
یعنی رجل امر رجلا ببیع عبده فباعه من رجل وسلم وقبض الثمن او لم یقبض
بالعيب ببينة او بكول ردده على الآمر وكذا باقراره فيما
الوکیل الوکیل
لا يحدث وان باع بنسيئة فقال امرتك بنقد وقال المأمور
الآمر
الآمر
الآمر

وبشاهد اولم يسم ثمنا فقال الماء مورد اشتريته بالف وصدقه البائع ودفع فقال لسيده اشتريته لنفسي فباعه

على هذا عتق وولاؤه لسيده وان قال اشتريته فالعبد

للمشتري والالف لسيده وعلى المشتري الف مثله وان قال لعبد

اشتر لي نفسك من مولاك فقال للمولى يعني نفسي لفلان

ففعل فهو للامر وان لم يقل لفلان عتق فضمنها

الوكيل بالبيع والشرا لا يعقل مع من تولى شهاته له

على الوكيل بالقبض ان الموكل باعه وفق الامر حضر
الغايب وكذا الطلاق والعتاق ولو اقر الوكيل بالخصومة
عند القاضي صح والا بطل توكيل الكفيل بمال ومن ادعى
انه وكيل الغايب في قبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه
اليه فان حضر الغايب فصدقه والا دفع اليه الغريم الاول
ثانيا ورجع به على الوكيل لو باقيا وان ضاع لا الا ضمنه
وهو عند الدفع اول لم يصدقه على الوكالة ودفع اليه على ادعاه
وفي الوجوه كلها ليس له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغايب

التوكيل لغة تفويض الامر الى الغير وشرعا تفويض التصرف في امره الى غيره واقامته مقامه
والرسالة تبليغ الكلام الى الغير

ومنه التوكيل التوكل يقال على الله توكلنا اى فوضنا امورنا وسلمنا وعلى هذا التوكيل

ولا يتصرف احد الوكيلين وحده الا في خصومة وطلاق

وعتاق بلا بدل ورد وديعة وقضاء دين ولا يوكل

وكيل الا باذن او باعمل برايه فان وكل بلا اذن الموكل

فعقد بحضرته او باع اجنبي فاجاز صح وان زوج عبد

او مكاتب او كافرة صغيرة الحرة السالمة او باع لها او

باب الوكالة بالخصومة

اشتري لم يجز

والقبض الوكيل بالخصومة والتقاضي لا يملك القبض ويقبض

الدين مالم لخصومة ويقبض العين لا ولو برهن ذو اليد

وان لحق الوكيل بيد المشتري ضمن قدرا
فانه لا يخرج عنه الوكيل بل يغرم الذي
جميعا ما لم يغرم الذي غرمه

ولحوقه مرتدا او افتراق الشريكين وعجز موكله لو مكاتبا

وهذه الوجوه يبطل الوكالة عن الوكيل علم او لم يعلم هو به

تبا وحجره لو مأذونا وتصرفه بنفسه كتاب

بان وكل رجلا بقبض دينه ثم قبضه بنفسه
قبل ان يأخذ الوكيل فالوكالة باطلة ح

الدعوي هي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة والمدعي

المدعي من لا يجبر على الخصومة
والمدعى عليه من يجبر

من اذا ترك ترك والمدعى عليه خلافه ولا يصح الدعوى

اشارة الى شرائط صحة الدعوى

حتى يذكر شيئا عليم جنسه وقدره فان كان عينا في يد المدعي

عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوي وكذا في الشهادة

والاستحلاف فان تعذر ذكر قيمتها فان ادعى عقارا ذكر

حدوده وكفت ثلثة واسماء اصحابها ولا بد من ذكر الجد

الى الاربعة

بالدفع اليه وكذا الوادعي الشري وصدقه والوادعي ان
الموضع مات وتركها ميراثا له وصدقه دفع اليه فان وكله
بقبض مال فادعى العزيز ان رب المال اخذه دفع المال و
واتبع رب المال واستحلفه وان وكله بعيب في امة فادعي
البايع رضي المشتري لم يرد عليه حتى يحلف المشتري ومن دفع
الى رجل عشرة ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عنده
فالعشرة بالعشرة

باب عزل الوكيل وبطلان

الوكالة بعزله ان علم بعزله وموت احدهما وجنونه مطبقا

ونسب وولاء وحد ولعان قال القاضي الامام فخر الدين رحمه الله

عليه الفتوى على انه يستحلف المنكر في الاشياء الستة ويستحلف

السارق فان نكل ضمن ولم يقطع والزوج اذا ادعت المرأة

طلاقا قبل الوطي فان نكل ضمن نصف المهر وجاحد القود

فان نكل في النفس حبس حتى يقر او يحلف وفيما دونه يقتص

ولو قال المدعي لي بينة حاضرة وطلب اليمين لم يستحلف

وقيل لخصمه اعط كفيلا بنفس ثلاثة ايام فان اتى لازمه

اي داره معه حيث سار ولو غريبا لازمه قدر مجلس

وامن ادعى قصاصا على غير
محمد استحلف فان نكل عن
اليمين فادون النفس
لزمه القصاص وان نكل
في النفس حبس حتى يقر
او يحلف وقال ابو يوسف
ومحمد يلزمه الارش فيهما

ان لم يكن مشهورا وانه في يديه ولا تثبت اليد في العقار

اي في المدعى عليه

يتصادقهما بل ببينة او علم قاض بخلاف المنقول وانه

اي للمدعي على المدعى عليه

يطالب به وان كان دينا ذكر وصفه وانه يطالبه به

فان صحت الدعوى يسأل المدعى عليه عنها فان اقر او انكر

اي القاضي

فبرهن المدعي عليه والا حلف بطلبه ولا برد يمين على مدع

اي المدعي عليه اي المدعي

فلا بينة لذي اليد في الملك المطلق وبينة الخارج احق

اي صاحب اليد

وقضي ان كل مرة بلا احلف او سكت وعرض اليمين ثلاثا

لدينا ولا يستحلف في نكاح ورجعة وفيء واستيلاد ورق

اي صاحب الدار اي المدعي

ونسب وولاء

Library Digitised Collections

Author/s:
Nasaf, Abd Allh ibn Ahmadd. 1310.

Title:
Kitb kanz f ilm fiqh

Date:
1121? [1709?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23203

File Description:
Part 3